ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

https://decembernews.com

السنة الثانية

العدد «68»

الخميس

27 أغسطس 2026م

مصادر مطلعة بجنوب السودان تكشف عن لقاء جمع مناوي وحميدتي مؤخراً

عبدالواحد محمد نور لـ(ديسمبر): السعودية طلبت مني العمل مع البرهان

إلغاء البطاقة الدبلوماسية لقيادي سابق بمنظمة الدعوة بجوبا.. وخبير يشترط علاج النقل والتوزيع لإنهاء أزمة الكهرباء

حوار 6/5
ناثانييل ريموند: يجب نزع سلاح الجيش السوداني والدعم السريع معاً

تقارير 07
لا للحوار التضليلي، نعم «للسلام الذي نريد»
شوقي عبدالعظيم

رأي 10
بين البحث عن السلام وإعادة تعريف الطريق إليه
د.محمد عبدالله

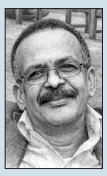

رأي 12
أديس أبابا.. حين يتحول سؤال التمثيل إلى ذريعة لتعطيل الفعل المدني
عاطف عبدالله

كتابات 13
ماذا لو أن المؤسسة العسكرية انقضت على الحركة الإسلامية في السودان والتهمتها؟
عبدالباقي مختار (بقة)

كتابات 15
عندما تصنع الحرب اقتصادها
إبراهيم برسي

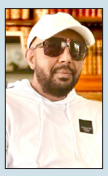

الأخيرة 1 18
«شرُّ البليّة»
العدد الثاني

مناوي يلجأ إلى جوبا لمعالجة الخلافات مع البرهان حول قسمة السلطة ودمج القوات

جوبا: (ديسمبر)

أكدت مصادر مطلعة بجنوب السودان عن عقد اجتماع مباشر جمع بين قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو وحاكم إقليم دارفور ورئيس حركة وجيش تحرير السودان مني أركو مناوي خلال زيارة الثاني لجوبا مؤخراً، في وقت لجأ فيه مناوي إلى جوبا بغرض دفعها للتدخل لمعالجة الخلافات المتزايدة بينه وبين قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان.

وطبقاً لمصادر مطلعة بجنوب السودان، طلبت من (ديسمبر) حجب أسمائها وصفاتها، فإن اللقاء الذي جمع بين حميدتي ومناوي تم خلال وجود الأول في جوبا وزيارة الثاني لجنوب السودان مؤخراً.

وذكرت المصادر أن حميدتي رفض في البداية إجراء أي لقاء مباشر يجمعه مع مناوي، إلا أن مساعياً جنوب سودانية نجحت في إقناعه بالاجتماع مع مناوي، فيما رفضت تلك المصادر الإفصاح عن وقائع وتفاصيل ما دار في أول لقاء مباشر جمع حميدتي بمناوي منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023م وتخلي مناوي في نوفمبر 2023م عن موقف الحياد وانخراطه في الحرب إلى جانب الجيش.

أجندة الزيارة

في سياق متصل علمت (ديسمبر) أن أجندة مناوي الرئيسية عند زيارته لجوبا ارتبطت بالاستعانة برئيس جنوب السودان الفريق أول سلفاكير ميارديت، بوصفه الراعي لاتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر 2020م، لإنهاء الخلافات المتزايدة بينه وبين قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان الذي بات يعمل من أجل تعديل حصص الحركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا ويتمسك بإكمال دمج قواتها داخل الجيش والقوات النظامية.

وأبلغت مصادر مطلعة (ديسمبر) أن مناوي حاول إقناع الرئيس ميارديت بممارسة ضغوط على البرهان لعدم الإقدام على خطوات من طرف واحد بخصوص تعديل أنصبة وحقائب مشاركة حركات جوبا أو الدمج، بوصفه سيحدث تداعيات سلبية كبيرة. وطبقاً لتلك المصادر فإن الحجج التي أوردها مناوي «لم تحظ باقتناع أو قبول الوسطاء الجنوب سودانيين».

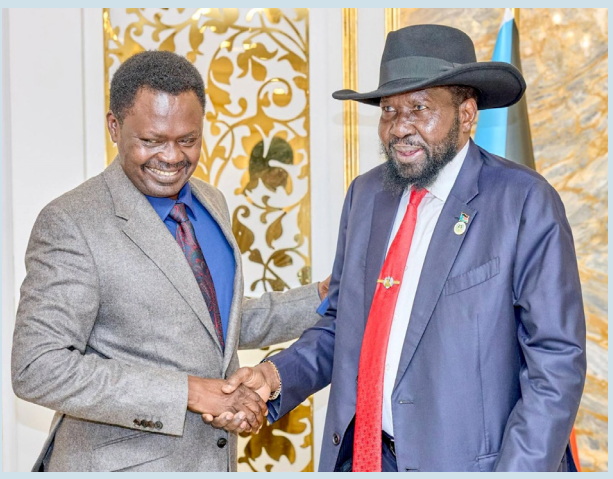

سلفاكير ومناوي بالقصر الرئاسي بجوبا يوم 17 أغسطس الجاري

الدمج مرة أخرى

وشهد الأسبوع الجاري إثارة قضية استكمال دمج الحركات الموقعة على اتفاقيات سلام داخل القوات النظامية حينما طالب قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان في كلمته بحفل تخريج الدفعة (22) تأهيلية يوم الاثنين الماضي، من الحركات الموقعة على اتفاقيات السلام الاقتداء بالحركة الشعبية لتحرير السودان «الجبهة الثورية» التي يتزعمها مالك عقار باستكمال دمج قواتها في القوات النظامية الرسمية من جيش وشرطة وجهاز أمن.

وينص اتفاق الترتيبات الأمنية الخاصة بحركات دارفور في المادة (26 -4) على بدء عمليات الدمج فور توفر المتطلبات المنصوص عليها، بحيث تكتمل عمليات التجميع والتدريب خلال 15 شهراً من توقيع الاتفاق؛ أي بنهاية يناير 2022م وفق التقويم الزمني للتوقيع النهائي على اتفاق سلام جوبا.

ويرفض مناوي دمج قواته في الجيش وبقية المؤسسات بالتحجج بظروف الحرب الحالية ووجود بنود غير مكتملة حتى اللحظة من اتفاق سلام جوبا، وهو ما يتطلب استمرار سريان الاتفاق سياسياً وعسكرياً، الأمر الذي يرفضه البرهان.

وعزا مراقبون، في تعليق لـ(ديسمبر)، رفض مناوي دمج قواته لمخاوفه من إمكانية أن يترتب على هذا الأمر تجريده من إحدى أهم ميزاته التي تضمن وجوده واستمراره في المشهد السياسي بالاستناد لثقله العسكري، مستدلين بزيادة نفوذه السياسي والاقتصادي بعد انخراطه في الحرب وخروجه من الحياد الذي أعلنه في بداية الحرب.

تنامي التوتر

وشهدت العلاقات السياسية بين البرهان ومناوي تدهوراً ملحوظاً ومتزايداً منذ مناقشة تعديلات الوثيقة الدستورية التي أجيزت رسمياً في فبراير 2025م، حينما مارس مناوي ضغوطاً شديدة مطالباً بتخصيص منصب النائب الأول لرئيس مجلس السيادة لحركات مسار دارفور الموقعة على اتفاق سلام جوبا، وهو الأمر الذي اعترض عليه البرهان ولم يُجَز ضمن التعديلات.

وتصاعد التوتر بعد إصرار البرهان على إجراء تعديل على قسمة الأنصبة الخاصة بحركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا فيما يتصل بالوزارات وعدم احتفاظها بحقائبها الوزارية في التشكيل الوزاري لحكومة كامل إدريس، إلا أن تلك الحركات، ومناوي على وجه التحديد، رفضوا هذا الأمر وتمسكوا بالحقائب الوزارية وحتى مرشحيهم لها بعد الاعتراض على الترشيح المقدم من مناوي لوزارة المعادن، حينما ذكر بلغة فيها قدر من التحدي «بعدم تقديمهم لمرشح يمكن أن يتم رفضه وسيتم القبول بكل الترشيحات المقدمة من طرفهم».

قوى سياسية ومدنية تقرر مقاطعة حوار «البرهان»

أديس أبابا: (ديسمبر)

قررت قوى سياسية ومدنية مناهضة للحرب ومجموعات شبابية ونسائية مقاطعة مؤتمر الحوار الذي دعا له قائد الجيش واعتبرته مؤتمراً «لا يعمل من أجل وقف الحرب ويسعى لترسيخ الشمولية والديكتاتورية وإعادة حزب المؤتمر الوطني المحلول ويهدد وحدة السودان».

وكانت السفارة البريطانية في أديس أبابا قد نظمت لقاءً مع القادة السياسيين والنساء والشباب المشاركين في اجتماع القوى المناهضة للحرب وبحضور على رأسهم رئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) دكتور عبدالله حمدوك ورئيس جيش وحركة تحرير السودان عبدالواحد محمد نور وعضو مجلس السيادة السابق محمد الفكي سليمان ورئيس حزب الأمة مبارك الفاضل ونائب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي محمد بدرالدين.

وشارك القائم بالأعمال الجديد للسفارة الأمريكية بالسودان جوناثان هوارد في الاجتماع كأول فعالية واجتماع يشارك فيه مع أطراف سودانية منذ تكليفه بمهام موقعه الدبلوماسي الجديد بالسودان.

على صعيد آخر صعَّد قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان خلال هذا الأسبوع من لغته العدائية تجاه القوى السياسية المدنية وقال إنهم «مقيمون في الخارج في الفنادق»، مشيراً إلى أن الشعب السوداني «لا يريد أن يشهد الدعم السريع أو الحرية والتغيير في المشهد السياسي مرة أخرى».

تفاصيل ص(3)

تحذيرات من تجاهل أثر غياب شبكات النقل والتوزيع في تدهور الإمداد الكهربائي

عواصم: (ديسمبر)

حذر المهندس وليد الريح من اختزال الأزمة الحالية في قطاع الكهرباء فقط على التوليد والوقود والصيانة وإغفال الجوانب المتصلة بشبكات النقل والتوزيع، لأن ذلك سيقود إلى تشخيص ناقص، ومن ثم إلى علاج ناقص، مستدلاً بنموذج محطة أم دباكر التي تتمثل مشكلتها في عدم الاستفادة منها بسبب تضرر شبكات النقل والتوزيع جراء الحرب.

وأشار الريح -وهو خبير في التخطيط العمراني وهندسة قطاع الكهرباء، وعضو سابق بلجنة إزالة التمكين في قطاع الكهرباء خلال الفترة الانتقالية بالسودان- في مقال يُنشر داخل هذا العدد، إلى أن الصورة قاتمة في محطات التوليد في مروي وقري وبحري وأم دباكر وفي قطاعي الوقود والصيانة، «لكن من الواجب أيضاً منح النقل والمحطات التحويلية والتوزيع ما تستحقه من اهتمام، لأن الحرب دمرت أجزاء واسعة منها، وطالتها عمليات نهب وسرقة للمحولات والكابلات وزيوت المحولات».

واستدل بتدمير أكثر من 1500 كيلومتر من خطوط وأبراج النقل في ولاية الخرطوم، بجانب خسائر ضخمة في المحولات وانخفاض القدرة المتاحة، مبيناً أن ما ذكر يوضح «أن الأمر لا يتعلق بالتعامل مع محطة تعطلت، وإنما مع منظومة نقل انكسرت».

وقدم المهندس وليد الريح تمييزاً ما بين القدرة المركبة والمتاحة، وقدرة النقل والتحويل، ثم الطاقة التي تصل فعلياً إلى المستهلك، محذراً في ذات الوقت من الخطاب الذي يقيس نجاح المنظومة بما تنتجه المحطات وحدها ويغفل أن الكهرباء توليد ونقل وتحويل وتوزيع.

وأشار لإمكانية عودة المحطات إلى الخدمة لكن ستظل عاجزة عن تقديم كهرباء مستقرة إذا كانت الشبكة والأحمال والربط غير متوازنة، مبيناً أن محطة أم دباكر تمثل نموذجاً حياً يثبت هذا الأمر بأن التوليد لا يعمل في فراغ، بل داخل منظومة النقل والأحمال والتحويل والتوزيع.

واعتبر في ذات الوقت أن ارتفاع الطلب بعد عودة السكان ليس سبباً للأزمة، كما يحاول البعض الترويج، بل أحد مظاهر التعافي، وأضاف: «لا ينبغي أن ننفق مليارات الدولارات لإعادة شبكة أبريل 2023 كما كانت، بل لبناء شبكة أقوى وأكثر مرونة ومتعددة المصادر ومترابطة إقليمياً».

وأكد المهندس وليد أن قطاع الكهرباء في مرحلة ما بعد الحرب يحتاج إلى مزيج متوازن من التوليد الحراري بالغاز والوقود الأحفوري والفحم النفطي حيثما كان اقتصادياً، مع التوسع المدروس في الطاقة الشمسية، وبالتوازي إعادة بناء النقل والمحطات التحويلية، وتحديث الحماية والتحكم، وإعادة إنشاء مركز التحكم القومي في سوبا، وإنشاء مسارات بديلة تمنع إسقاط أجزاء واسعة من الشبكة جراء خروج خط واحد من الخدمة.

المقال ص (8)

لـ(ديسمبر) كلمة **طالع ص (3)**

السودان الذي نريد

عبدالواحد نور لـ(ديسمبر): الجيش لا يزال تحت سيطرة الحركة الإسلامية

خاص: (ديسمبر)

كشف عبد الواحد محمد أحمد النور، رئيس ومؤسس حركة تحرير السودان، عن تفاصيل زيارة قام بها للمملكة العربية السعودية في شهر يونيو الماضي وما دار فيها، وطلب الرياض منه التعاون مع قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان في مواجهة خصومه السياسيين وقوات الدعم السريع، مؤكداً أن الجيش لا يزال تحت سيطرة الحركة الإسلامية.

وقال عبد الواحد، في تصريح خاص لـ(ديسمبر)، إنه تلقى دعوة من السعودية في يونيو الماضي وأقام فيها لمدة (6) أيام التقى خلالها عدداً من القيادات من بينهم مستشار وزير الخارجية للشؤون السياسية الأمير مصعب بن محمد بن فرحان، وتمحورت تلك المداولات والنقاشات على إقناعه بالاصطفاف لجانب البرهان والجيش لكنه رفض هذا الأمر، وأردف: «السعوديون طلبوا مني التعاون مع البرهان والجيش، لكني رفضت بشكل قاطع».

وعزا رفضه بالقول: «قاتلت جيش الإسلاميين أكثر من 25 سنة ولا يمكن أن أتعاون معه اليوم، وأخبرتهم أننا أصحاب قضية نقاتل من أجلها»، مشيراً في ذات الوقت إلى أن الجيش «لا يزال تحت سيطرة الحركة الإسلامية».

ونشطت السعودية في الأشهر الأخيرة في مساندة الجيش السوداني بعد توتر العلاقة بينها ودولة الإمارات العربية المتهمة بتمويل قوات الدعم السريع التي تخوض حرباً ضد الجيش. وطبقاً لمصادر متطابقة تحدثت لـ(ديسمبر) فإن القيادة السعودية وأجهزتها الرسمية نشطت في الأشهر الأخيرة في تقديم دعوات لقادة أحزاب سياسية ضمن التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، وقيادات مدنية من القوى المناهضة للحرب بعيداً عن الإعلام، بغرض إقناعهم باتخاذ موقف سياسي داعم ومتحالف مع البرهان.

فيما أشارت مصادر أخرى لوجود مؤشرات ودلائل تظهر لعب الرياض لدور رئيسي في موجة الانسلاخات العسكرية والسياسية في صفوف الدعم السريع أو المجموعات المتحالفة معها في إطار «تحالف تأسيس»، خاصة بعد تداول مقطع فيديو مسرب للقائد العسكري المنشق عن الدعم السريع العميد علي رزق الله (سافنا)، الذي تم تسجيله في المملكة العربية السعودية، حيث تهدف تلك التحركات لتعزيز الموقفين العسكري والسياسي للبرهان.

وأظهرت صور ومقاطع فيديو جديدة مشاهد وصول أسلحة باكستانية للجيش السوداني والتي يرجح أنها جزء من صفقة الأسلحة الباكستانية الممولة من الرياض لصالح الجيش، التي سبق للسلطات السعودية الإعلان عن تجميدها في وقت سابق من هذا العام.

اتفاق على عدم إبعاد متهمين بالتجاوزات بمكتب منظمة الدعوة من جنوب السودان

جوبا: (ديسمبر)

وجّه وزير خارجية جنوب السودان الدكتور جيمس بيتيا مورغان، بسحب البطاقة الدبلوماسية الصادرة عن وزارته للمدير السابق لبعثة منظمة الدعوة الإسلامية حسن محمد حسن، الشهير بـ(حسن أبوكدوك) المحسوب على مجموعة علي كرتي بالمنظمة، الذي وجهت له اتهامات جنائية بالاختلاس وخيانة الأمانة وتبديد المال العام، مع التأكيد على عدم إبعاد أي من المتهمين خارج البلاد لحين استكمال إجراءات التقاضي في مواجهتهم.

وأبدى وزير الخارجية - طبقاً لمشاركين في الاجتماع الذي عُقد بجوبا يوم الاثنين الماضي، مع وفد برئاسة نائب رئيس مجلس الأمناء موسى الملك كور، وتحدثوا لـ(ديسمبر) وفضّلوا حجب أسمائهم- استغرابه لاستخراج البطاقة الدبلوماسية لأبوكدوك من قبل إدارة المراسم في وزارته، لكون المنظمة غير مسجلة بوزارة الخارجية ولا تحمل أي صفة دبلوماسية، وأصدر مورغان توجيهاً فورياً بإلغاء البطاقة الدبلوماسية الممنوحة لحسن أبو كدوك ومحاسبة موظف وزارة الخارجية الذي قام بإصدارها.

وأمَّن الاجتماع على مواصلة الإجراءات القانونية في مواجهة المتهمين بالاختلاس وخيانة الأمانة وتبديد المال العام في مواجهة أبوكدوك وغيره من قيادات مكتب المنظمة الذين فتحت في مواجهتهم بلاغات وأن لا يتم إبعادهما من جنوب السودان حفاظاً على أموال الخيرين والمحسنين من العبث.

وسبق لمصادر أن ذكرت لـ(ديسمبر) أن عملية إصدار البطاقة الدبلوماسية لأبوكدوك في بداية أغسطس الحالي جاءت بعد مباشرة إجراءات فتح البلاغ في مواجهته من قبل قيادة المنظمة ورئيس مجلس الأمناء القطري عبدالرحمن آل محمود الذي أطاحت به مجموعة مدعومة من علي كرتي في مايو الماضي ونصبت بديلاً عنه السفير القطري السابق بالسودان علي حسن الحمادي، هدفت لمنح أبو كدوك حصانة قانونية ضد أي إجراءات قانونية في مواجهته أو محاولة إخراجه من جنوب السودان.

على صعيد متصل ألقت السلطات الأمنية في جوبا بجنوب السودان يوم الاثنين الماضي القبض على يحيى آدم عثمان، الأمين العام لمنظمة الدعوة الإسلامية والمعين من قبل مجلس الأمناء الذي يترأسه آل محمود، وتم إيداعه بالقسم الشمالي بجوبا بناءً على بلاغ مفتوح في مواجهته من قبل للمدير السابق لبعثة منظمة الدعوة الإسلامية بجنوب السودان حسن محمد (أبو كدوك) تحت المادتين (106) انتحال شخصية والمادة (357) تزوير مستندات، ليتم إطلاق سراحه لاحقاً بالضمانة العادية.

تفاصيل أوفى ص (2)

تهنئة أعياد المولد الشريف

حلت على السودانيين والمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها هذا الأسبوع ذكرى مولد الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم، والتي جاءت متزامنة هذا العام مع استمرار حرب أبريل 2023م للعام الرابع ويواصل السودانيون والسودانيات دفع تكلفتها الباهظة.

وتتقدم أسرة صحيفة (ديسمبر) للشعب السوداني بالتهنئة الصادقة بمناسبة هذه الذكرى العظيمة، وتتمنى أن تعود على الجميع في العام القادم وقد وضعت الحرب أوزارها وعاد الناس للاحتفاء بهذه الذكرى المجيدة «آمنين وتامين ولامّين في سلام وحرية وعدالة وحكم مدني ديمقراطي مستدام».

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 27 أغسطس 2026م
https://decembernews.com

مجلس الأمن يبحث تطورات الأوضاع في السودان

واشنطن تطالب بتوسيع حظر الأسلحة الأممي ليشمل كامل السودان... وموسكو وبكين والخرطوم يرفضون المساواة بين الجيش والميليشيا

نيويورك/: (ديسمبر)

عقد مجلس الأمن الدولي جلسة صباح الاثنين لمناقشة تطورات الأوضاع في السودان. وفي بداية الجلسة قدمت روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إحاطة عاجلة حذرت فيها من أن «عواقب هذا الصراع ستكون طويلة الأمد» وحذرت من أن «الدولة يتم تدميرها بشكل منهجي «. وشددت على أن الأسلحة المتطورة المستخدمة تشير بوضوح إلى استمرار الدعم الخارجي لكلا الطرفين، معربة عن دعمها لجهود اللجنة الرباعية التي تضم مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة لتأمين هدنة إنسانية، وكذلك جهود اللجنة الخماسية المكونة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة للمساعدة في إحياء مسار سياسي حقيقي.

من جانبه، أفاد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بأن أكثر من ثلثي سكان السودان في حاجة ماسة إلى المساعدة المنقذة للحياة، مسجلاً مقتل أكثر من 1400 مدني خلال النصف الأول من هذا العام وحده، أكثر من 1100 منهم بسبب هجمات الطائرات بدون طيار. وأعرب فليتشر عن قلقه إزاء تصاعد العنف في جبال النوبة بولاية جنوب كردفان، مما يقطع وصول المساعدات عن المجتمعات التي تعاني من نقص حاد في الغذاء، كما حذر من تفشي وباء الكوليرا في غرب كردفان. واختتم بإشارة قوية قائلاً: «هذا المجلس ليس عاجزاً. مأساة السودان ليست في أننا لا نعرف ماذا نفعل، بل في أننا لم نجد الإرادة لفعل ذلك».

ومن جانبها أوضحت إيفا خير، مستشارة الصحة والحماية وبناء السلام، أن «العنف الجنسي ليس مجرد سلاح حرب، بل هو استراتيجية متعمدة لإرهاب المدنيين والتحكم في تحركاتهم "وأن عمليات الاختطاف المرتبطة بالعنف الجنسي والعمل الإنجابي القسري أصبحت جزءاً من اقتصاد الحرب، إلى جانب تجنيد الأطفال الجنود وزواج القاصرات والانتهاكات الجسيمة الأخرى ضد الأطفال.

بيانات الدول

ثم تحدث مندوبو الدول، فشددت المملكة المتحدة على أن وضع حد للمعاناة لن يأتي إلا من خلال هدنة إنسانية ووقف دائم لإطلاق النار وعملية سياسية شاملة بقيادة مدنية تؤدي إلى سلام مستدام، مؤكدة أن «الخيارات اللازمة لصنع السلام في السودان تقع على عاتق القادة والمقاتلين والممولين ومُغذّي الحرب». ومن جانبها حثت فرنسا المجلس على مكافحة الإفلات من العقاب بفعالية وتوسيع نظام العقوبات ليشمل كامل أراضي السودان. ووصفت الدنمارك الحرب بأنها «تفكك أمة» ومغناطيس للأسلحة الأجنبية والشبكات الإجرامية، مشيرة إلى أن فريق تقصي الحقائق المستقل وجد أن سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر استوفت جميع معايير الإبادة الجماعية.

ودعت الصومال، متحدثة أيضاً باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، إلى إدانة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والهجمات على العاملين في المجال الإنساني والاستهداف العرقي مع المطالبة بمحاسبة الجناة من خلال التعاون الكامل مع الآليات القضائية الدولية والإقليمية. وطالبت لاتفيا المجلس

مسعد بولس

بتخيل محنة النساء اللواتي قد يعني جمع الماء لهن «الاختيار بين هجمات الطائرات بدون طيار نهاراً والعنف الجنسي ليلاً». وأعربت إثيوبيا عن قلقها بشأن تأثير العنف على أمن الحدود وزعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي. ومن جانبها رفضت مصر أي نهج يتجاهل الفرق بين «الميليشيات المتمردة» والقوات المسلحة السودانية، داعية إلى دعم مؤسسات الدولة ورؤية تنهي الحرب ووقف تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى الميليشيات والمرتزقة في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، محذرة المجلس من التريث في اعتماد قرارات تقوض حق الشعب السوداني في دولة موحدة ومستقرة.

وأدانت كل من بنما واليونان وباكستان والبحرين وكولومبيا هجمات قوات الدعم السريع المستمرة والمستويات المقلقة من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وأكدت بنما أن الهجمات تعكس أنماطاً شوهدت في أماكن أخرى من البلاد، وشددت باكستان على أن «المجتمع الدولي لا يمكنه الوقوف مكتوف الأيدي بينما تتعرض المزيد من المدن والمدنيين لمثل هذا العنف». وشددت البحرين على أن «حماية الأطفال يجب أن تظل أولوية قصوى»، بينما أكدت كولومبيا على تدمير المدارس والمستشفيات أو استخدامها لأغراض عسكرية، مرددة أن «هذا المجلس لا يمكنه أن يبقى غير مبالٍ بحجم هذه الأزمة».

توسيع حظر الأسلحة

ودعت الولايات المتحدة المجلس إلى تمديد حظر الأسلحة المفروض على دارفور ليشمل كامل أراضي السودان، وطالبت أيضاً بتوسيع نطاقه ليشمل بشكل صريح الطائرات بدون طيار والتكنولوجيا المرتبطة بها، وهي الأسلحة التي تسببت في مقتل أكثر من 1100 مدني خلال النصف الأول من هذا العام وحده. كما اقترحت واشنطن زيادة عدد الخبراء في فريق خبراء اللجنة المنشأة بموجب القرار 1591، وتعزيز التعاون مع أفرقة الجزاءات الإقليمية الأخرى لمكافحة شبكات تهريب الأسلحة التي تغذي الصراع. وقال مستشار الرئيس الأميركي للشؤون الأفريقية والعربية مسعد بولس أن «وحشية الحرب التي تشنها قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية فقدت مصداقية ادعاءاتهما بأنهما حكام شرعيان للشعب السوداني»، وطالب المجلس أن «يتخذ خطوات للحد من تأجيج الصراع، خصوصا أن الدعم الخارجي يهدد أيضا بجر مزيد من الأطراف الإقليمية والدول المجاورة إلى الصراع في السودان».

وفي المقابل، رفض ممثل السودان أي توسيع لنظام العقوبات أو حظر الأسلحة، معتبراً أن مثل هذه الخطوة تشكل انتهاكاً صارخاً للسيادة الوطنية وتدخلاً غير مبرر في الشؤون الداخلية للدولة. وشدد على أن أي توسيع للعقوبات من شأنه أن يخطئ في مساواة القوات المسلحة السودانية، التي وصفها بأنها «مؤسسة وطنية شرعية»، بميليشيا الدعم السريع التي وصفها بأنها جماعة «متمردة» و«انقلابية» تخضع لعقوبات الأمم المتحدة بالفعل.

وأدان المندوب السعودي «الهجمات الشنيعة» التي تشنها الميليشيا على المدنيين في الأبيض وولايات دارفور وكردفان، مؤكداً أن «هذه الهجمات لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف». ورفضت مندوبة الإمارات بشكل قاطع أي رواية تحاول تجاهل أو تبرير الهجمات المميتة التي تشنها القوات المسلحة السودانية ضد المدنيين، مشيرة إلى أن هذه الهجمات «لا يمكن تبريرها أو تجاهلها»، ودعت المجلس إلى تمديد حظر الأسلحة ليشمل كامل الأراضي السودانية.

ومن جهته، عارض الاتحاد الروسي زيادة الضغوط العقابية على السودان، وقال بأن المزيد من القيود الاقتصادية والعقوبات من شأنها في النهاية أن تزيد من معاناة الشعب السوداني العادي وتعمق الأزمة الإنسانية بدلاً من حلها. ووصف المندوب الروسي القوات المسلحة السودانية بأنها تسعى «لتحييد القوى التدميرية»، وأضاف بأن قوات الدعم السريع تستخدم الطائرات بدون طيار «بشكل عشوائي وفوضوي» يهدد حياة المدنيين.

أما مندوب الصين فقد دعا دول المنطقة إلى احترام سيادة بعضها البعض وسلامتها الإقليمية، محذراً من «التشابك المركب للتوترات» الذي قد يؤدي إلى توسيع رقعة الصراع. وشدد المندوب الصيني على ضرورة استخدام العقوبات بحكمة وباعتبارها أداة وليست غاية في حد ذاتها، مؤكداً أن الحل الدبلوماسي يبقى الطريق الأفضل لإنهاء الأزمة.

والجدير بالذكر أن حظر توريد الأسلحة إلى دارفور، والمفروض منذ أكثر من عقدين، من المقرر أن ينتهي في 12 سبتمبر 2026 إذا لم يتم التوصل إلى قرار جديد بشأنه. ويتطلب توسيع حظر توريد الأسلحة ليشمل السودان بأكمله تصويتاً في مجلس الأمن الدولي. ويعود نظام العقوبات بموجب القرار 1591 إلى عام 2005، ويتضمن حظراً للأسلحة مرتبطاً بدارفور، إلى جانب عقوبات موجهة تشمل تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد والكيانات المدرجة على قائمة العقوبات.

المعلمون يطالبون بتطبيق فوري لزيادات الأجور

الخرطوم: (ديسمبر)

رحبت لجنة المعلمين السودانيين بزيادة المرتبات التي تم الإعلان عنها وفق قرارات مجلس الوزراء ومنشورات ديوان شؤون الخدمة، واعتبرت أنها جاءت نتيجة مباشرة لتصعيد المعلمين وطرقهم المستمر على قضيتهم ورفعها عبر الإضرابات والمذكرات والمطالبات، وما وجدته هذه المطالب من تضامن مجتمعي.

وطالبت اللجنة، في بيان بتاريخ 17 أغسطس 2026، بأن ينفّذ القرار فورًا وبأثر رجعي من تاريخ استحقاقه، بما يشمل المتأخرات التي تراكمت خلال الفترة الماضية، والتي تتراوح في بعض الاستحقاقات بين 10 و14 شهراً، معلنة تمسكها برفع الحد الأدنى للأجور إلى 360 ألف جنيه، باعتباره مدخلاً أساسيًا لإصلاح هيكل الأجور، بما يرفع المرتب الأساسي للدرجة الأولى العادية إلى أكثر من مليوني جنيه، دون العلاوات والبدلات.

ودعا البيان إلى ضرورة معالجة العلاوات والبدلات ذات القيم الثابتة، وعلى رأسها بدل الوجبة، والعلاوة الاجتماعية، وعلاوة الطفل، والعلاوة المرتبطة بالمؤهل العلمي، وبدل السكن والترحيل، بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

كما جددت مطالبتها بمعالجة قضايا المعلمين في كردفان ودارفور، ورد الحقوق ومعالجة أوضاع المعلمين المتضررين في هاتين المنطقتين، بما يضمن المساواة في الحقوق والاستحقاقات لجميع المعلمين دون تمييز.

واعتبر البيان أن هذه الزيادات تمثل فرصةً أخيرةً للحكومة ووزارة المالية لإثبات الجدية في معالجة قضية أجور العاملين، والانتقال من الوعود والتسويف إلى التنفيذ الفعلي، وصرف الاستحقاقات في مواعيدها ودون انتقاص.

وفي بيان منفصل بتاريخ 24 أغسطس 2026، كشفت لجنة المعلمين السودانيين عن معلومات تفيد بوجود نية مبيّتة لصرف مرتب شهر أغسطس دون استصحاب الزيادة المقررة وفق قرارات مجلس الوزراء ومنشورات ديوان شؤون الخدمة، وأعلنت رفضها القاطع لهذا التوجه الذي يمثل التفافاً على القرارات والمنشورات الصادرة، ويعيد إنتاج سياسة التسويف والمماطلة التي ظلت الحكومة تنتهجها تجاه حقوق العاملين، رغم وعودها والتزامها المعلن ببدء تنفيذ الزيادات اعتباراً من هذا الشهر.

وقفة احتجاجية للمعلمين في السودان

وأكدت اللجنة أن قرار مجلس الوزراء أصبح ملزماً، كما صدر الأمر التنفيذي من ديوان شؤون الخدمة، وأُحيل إلى الجهات المختصة للتنفيذ، وبالتالي فإن المطلوب الآن هو التنفيذ الفعلي وصرف المستحقات كاملة، وليس البحث عن مبررات جديدة للتأخير.

ونوه البيان إلى تصريحات وكيل وزارة المالية التي تحدث فيها عن أن العام 2027 سيشهد تحسين مرتبات المعلمين والتي أثارت المزيد من علامات الاستفهام، إذ كيف يُرحَل إلى العام القادم تحسين المرتبات، بينما توجد قرارات ومنشورات صادرة بالفعل يفترض تنفيذها اعتباراً من هذا الشهر؟.

ودعت لجنة المعلمين السودانيين جموع المعلمين في جميع الولايات إلى الاستعداد لاتخاذ موقف حازم، والتمسك بحقوقهم، والاستعداد للخطوات التصعيدية التي تقتضيها حماية ما انتزعوه بنضالهم، لأن الحديث عن تحسين الأجور لا قيمة له إذا لم يتحول إلى حقوق فعلية تصل إلى أصحابها.

المنظمات الوطنية والدولية تدعو إلى وقف فوري للحرب

جوبا: (ديسمبر)

أصدرت المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية العاملة في السودان بياناً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني الذي يوافق 19 أغسطس من كل عام. وجرى الاحتفال هذا العام تحت شعار (يدٌ واحدة لا تصفق)، وفي تزامن مع إعلان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن السودان يعد ثاني أخطر بلد في العالم على حياة عمال الإغاثة بعد قطاع غزة. وشدد البيان على الوقف الفوري للحرب والأعمال العدائية وحماية المدنيين والعاملين في الإغاثة.

وتضمن البيان المشترك، الذي تحصلت (ديسمبر) على نسخة منه، عدداً من المطالب العاجلة لأطراف النزاع منها الوقف الفوري للحرب لإنهاء معاناة المدنيين، وفتح الطريق أمام حل سلمي شامل يحفظ كرامة السودانيين، وحماية الكوادر الإنسانية والطبية المحليين والأجانب، وكفّ يد الاستهداف العسكري والتهديد المباشر الموجه ضدهم، والسماح بعبور القوافل الإنسانية بصورة آمنة وسريعة ودون عوائق إدارية أو عسكرية بعيداً عن التسييس، وإنهاء الاعتقال والاحتجاز التعسفي بحق المتطوعين والفاعلين المدنيين العاملين في غرف الطوارئ والمطابخ الجماعية، وتمكين غرف الطوارئ والمجموعات التي تقودها النساء والشباب باعتبارهم خط الدفاع الأول لمواجهة الجوع.

ولفت البيان المشترك الانتباه بصورة خاصة إلى المخاطر المتعددة التي تواجهها العاملات والمتطوعات في المجال الإنساني، بما في ذلك نساء غرف الطوارئ، والتكايا، والمطابخ المجتمعية، والعاملات في قطاعات الصحة والحماية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وأشار إلى أنه إلى جانب مخاطر القصف والاستهداف والاحتجاز والاختطاف تواجه النساء مخاطر إضافية تتمثل في التحرش والعنف والاستغلال والتهديد، الأمر الذي يستوجب توفير آليات حماية واستجابة تراعي المخاطر الخاصة التي تواجهها النساء، مبيناً إن حماية النساء العاملات والمتطوعات والاعتراف بالدور الحيوي للمبادرات النسائية المحلية ليست مسألة هامشية، بل تمثل جزءاً أساسياً من حماية واستمرار الاستجابة الإنسانية، وأضاف أن النساء في العديد من المجتمعات السودانية تشكل حلقة أساسية للوصول إلى النساء والفتيات والأطفال وكبار السن والفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

وشدد البيان على أن الأزمة الإنسانية في السودان تتطلب تضامناً دولياً وإقليمياً ومحلياً أكبر، كما تتطلب حماية أولئك الذين يكرسون حياتهم لإنقاذ حياة الآخرين، مشيراً إلى إن حماية من يحمون الحياة ليست خياراً؛ بل مسؤولية قانونية وإنسانية مشتركة.

بيان مشترك بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني
«يدٌ واحدة لا تصفق»
20 أغسطس 2026
المنظمات الموقعة:
رسالة مشتركة

بيان من المنظمات المحلية والأجنبية

وزير خارجية جوبا يوجّه بإلغاء البطاقة الدبلوماسية الممنوحة لحسن أبو كدوك

جوبا: (ديسمبر)

كشف لقاء جمع يوم الاثنين وفداً من قيادات منظمة الدعوة الإسلامية برئاسة نائب رئيس مجلس الأمناء، موسى المك كور، بوزير الخارجية بدولة جنوب السودان، الدكتور جيمس بيتيا مورغان، عن تجاوزات في استخراج بطاقة دبلوماسية للمدير السابق لبعثة المنظمة لإقليم جنوب السودان حسن محمد حسن الشهير بـ(حسن أبوكدوك)، المحسوب على مجموعة علي كرتي، والذي يواجه تهماً تتعلق بالاختلاس وخيانة الأمانة وتبديد مال عام. وضم وفد المنظمة، بجانب موسى المك كور، كلاً من الشيخ جمعة سعيد، مستشار رئيس الجمهورية السابق للشؤون الدينية وعضو مجلس الإدارة ببعثة إقليم جنوب السودان بالمنظمة، وعبدالكريم عبدالرحيم، عضو مجلس الإدارة ببعثة إقليم جنوب السودان بالمنظمة.

إلغاء البطاقة الدبلوماسية

وأشار عبدالكريم عبدالرحيم، عضو مجلس الإدارة ببعثة إقليم جنوب السودان بالمنظمة عضو الوفد، إلى أن وزير الخارجية أبدى استغرابه لاستخراج البطاقة الدبلوماسية لأبوكدوك من قبل إدارة المراسم في وزارته. وقال في تصريح خاص لـ(ديسمبر) إن الوزير أكد أن المنظمة غير مسجلة بوزارة الخارجية، وأنها لا تحمل أي صفة دبلوماسية، وأضاف أن الوزير وجه بإلغاء البطاقة الدبلوماسية الممنوحة لحسن أبو كدوك ومحاسبة الموظف بالخارجية الذي أصدرها.

القانون يأخذ مجراه

وكان مجلس إدارة منظمة الدعوة الإسلامية ببعثة إقليم جنوب السودان قد عقد اجتماعاً يوم السبت الماضي تلقى خلاله الأعضاء تنويراً حول سير الإجراءات القانونية تجاه المتهمين؛ حسن أبو كدوك مدير بعثة الإقليم المقال ومعتصم أحمد جمعة الموظف بالحسابات في قضية بيع أراضي تابعة لبعثة المنظمة في جنوب السودان بمبلغ 1.775.000 دولار وهو سعر يقل عن القيمة السوقية لهذه الأراضي والتي تقدر بـ6 ملايين دولار، وقام أبو كدوك بالتصرف في المبلغ لمنفعته الشخصية وتحويل جزء منه إلى الأمين العام لمنظمة الدعوة الإسلامية المنتهية ولايته الدكتور أحمد محمد آدم والتابع أيضاً لمجموعة علي كرتي والموجود في الخرطوم.

اللعب على التناقضات

وأكد عبدالكريم لـ(ديسمبر) أن الاجتماع أمن على المضيّ قدماً في الإجراءات القانونية ورفض أي تدخل أو الاستعانة بالأجهزة الرسمية، وأبان أن الاجتماع تطرق كذلك لما وصفها ببعض السلوكيات من المجموعة الانقلابية في الخرطوم والتي تعدت على النظام الأساسي للمنظمة في السودان، ببث الفتن والاستعانة ببعض القيادات المسلمة في جنوب السودان وإقحامهم في شأن المنظمة، مشيراً إلى أن للمنظمة أسساً تنظيمية منظمة لا تسمح بتدخل أي شخص لا علاقة له بإدارة المنظمة. وقال إن المجموعة الانقلابية تستعين ببعض القيادات المسلمة في جنوب السودان وأشخاص لا علاقة لهم بالمنظمة إدارياً من باب زرع الفتن، كما أمن الاجتماع على مواصلة الإجراءات القانونية في مواجهة أبو كدوك ومعتصم ومحاكمتهما، وأن لا يتم إبعادهما من جنوب السودان حفاظاً على أموال الخيرين والمحسنين من العبث. كما كشف عبدالكريم عن اجتماع لهم مع وزير العدل والشؤون الدستورية بدولة جنوب السودان، ويك ماماير كول، وقال إن الوزير وجه النيابة بالاستمرار في القضية.

بلاغ كيدي

وعلى صعيد متصل ألقت السلطات الأمنية في جوبا بجنوب السودان يوم الاثنين القبض على يحيى آدم عثمان، الأمين العام لمنظمة الدعوة الإسلامية، وقال المستشار القانوني للمنظمة الأستاذ عبدالمحمود حسن دينق ملو، في تصريح خاص لـ(ديسمبر)، إن يحيى أودع بالقسم الشمالي بجوبا قبل أن يتم إطلاق سراحه بالضمانة العادية بموجب بلاغ من مدير منظمة الدعوة الإسلامية السابق حسن محمد (أبو كدوك) تحت المادتين (106) انتحال شخصية والمادة (357) تزوير مستندات. وأشار إلى أنه تقدم للنيابة بمذكرة لشطب البلاغ في مواجهة موكله باعتبار أن البلاغ كيدي، لأن الشاكي متهم في قضية اختلاس وتبديد مال عام في القسم الأوسط بملكية.

التباين الإقليمي بجلسة مجلس الأمن يثير المخاوف من تعثر مساعي وقف الحرب

نيويورك: (ديسمبر)

اعتبر مراقبون أن جلسة مجلس الأمن الدولي، التي عقدت يوم الاثنين الماضي، أظهرت بشكل واضح التوجهات الإقليمية والدولية تجاه حرب السودان، خاصة وسط الفاعلين الدوليين والإقليميين المرتبطين بملف الحرب في السودان، ومخاوفهم أن تكون من أبرز نتائجها زيادة وتيرة الصراع والحرب في السودان وانتكاسة جهود إيقاف الحرب.

وأشار أولئك المراقبون إلى الموقف الذي عبَّرت عنه أطراف في الجلسة، وأوضح أن التوجه العام يسير نحو ثلاثة اتجاهات أساسية؛ الأول هو المساند للتوجه الأمريكي الداعم لمقترح تمديد الجراءات المعمول بها بموجب القرار 1591 الصادر في العام 2005م والذي نص على حظر بيع السلاح للأطراف المرتبطة بالنزاع في دارفور، بالإضافة لشمول الإجراء حظراً جوياً على بعض المناطق بالسودان والتي لا تقتصر على الطائرات التقليدية، وإنما حتى الطائرات المسيرة بدون طيار ذات الاستخدام الواسع في حرب السودان، ووضح أن هذا التوجه تسانده من الدول دائمة العضوية كل من المملكة المتحدة ومعظم الدول الأوروبية ما عدا اليونان.

أما الاتجاه الثاني فهو الرافض بشكل علني لتوجيه فرض العقوبات في جوهر الأمر، مع وجود أطراف تطالب بتركيز الحظر ليقتصر على الدعم السريع بالاستناد لسجله الإنساني المروع والانتهاكات، وتعد روسيا أبرز الرافضين بجانب باكستان والبحرين واليونان. أما الاتجاه الثالث فتمثله الدول التي اتخذت موقفاً لم يحدد الموافقة أو الرفض بشكل علني، وعلى رأسها الصين والتي تضمن موقفها المعلن صيغة أقرب للرفض بجانب الدول الأفريقية الثلاث في المجلس التي تحدثت الصومال بالإنابة عنها وتشمل الكنغو الديمقراطية وليبريا

اثار انكار مندوب قائد الجيش بالامم المتحدة تدبير البرهان انقلاب للاستيلاء على السلطة موجة تعليقات غاضبة لكذبه وتعمده تزوير وقائع التاريخ القريب

والتي لم ترفض القرار بشكل واضح ولم تؤيده أيضاً.

وعكست مواقف الدول المشاركة من خارج عضوية المجلس والتي شملت دول الرباعية الثلاث عدا الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات بجانب إثيوبيا، حالة التباين الإقليمي بخصوص السودان من خلال الموقف الواضح الداعم لسلطة قائد الجيش من قبل الرياض والقاهرة، واللتين وجَّهتا إدانات شديدة لجرائم الدعم السريع، كما طالبتا في ذات الوقت بعدم المساواة بين الجيش و«المليشيا»، طبقاً لتعبيرهم، فيما ذكر مندوب مصر أن القرار يحتاج لتمهل ودراسة أبعاده وأثره، مشيراً لأهمية عدم المساواة بين مؤسسات الدولة الرسمية و«المليشيا»، على حد قوله.

في ذات السياق فإن الموقفين الإماراتي والإثيوبي، وإن لم يكن مسانداً للدعم السريع، أوضح موقفهما المناهض لقائد الجيش المسنود إقليمياً من الرياض والقاهرة. وأعلنت مندوبة الإمارات في الجلسة بعد ترحيبها ومساندتها للمقترح الأمريكي وإدانتها للانتهاكات المرتكبة من طرفي الحرب بحق المدنيين، لكنها أشارت لمسألة الاتهامات الموجهة للجيش باستخدام أسلحة كيميائية، مشددة على ضرورة أن تطال المساءلة «من استخدموه ومن ساعدوهم على هذا الأمر».

وأشار أحد المراقبين، في حديثه لـ(ديسمبر)، إلى أن ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات أشارا للرباعية والبيان الصادر عنها، فيما تجاهل كل من مندوبَي السعودية ومصر الإشارة للرباعية التي تعد السبب الأساسي لدعوتهم إلى المشاركة في جلسة مجلس الأمن الخاصة بالسودان رغم عدم تمتعهما بعضوية المجلس الحالي.

وأشار المراقبون لخلاصة أساسية من وقائع جلسة مجلس الأمن مفادها أن التباين الخارجي سيما الإقليمي بات أكثر وضوحاً في مواقف بعض الدول التي قررت الانتقال من خانة «التأييد المستتر» إلى مرحلة «الانحياز العلني» من خلال الموقف السعودي الذي قرر الانتقال كلياً ورمي كل ثقله لدعم قائد الجيش وسلطته في المحافل دولياً وإقليمياً، أو الموقف الإثيوبي بالانتقال لخانة المناهضة العلنية لسلطة قائد الجيش بعد انهيار التفاهمات الأمنية بين أديس أبابا وبورتسودان، موضحين أن النتيجة المترتبة على هذه التحولات هو تزايد انخراط الأطراف الإقليمية في الصراع بشكل مباشر، وفي ذات الوقت تراجع أدوارها ومساعيها لوقف الحرب، وهو «الأمر الذي ستكون أبرز نتائجه تصعيد الحرب وتراجع وتقلص التفاؤل في حلول قريبة عاجلة تفضي لوقف وإنهاء الحرب».

القوي المناهضة للحرب تصطاد (هدفين) باجتماع أديس أبابا

أديس أبابا: (ديسمبر)

عقدت القوي السياسية والمدنية المناهضة للحرب، والتي ضمت عدداً من مكونات التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) وممثلين عن أطراف موقعة معهم على إعلان المبادئ السوداني في حركة وجيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور وحزب البعث العربي الاشتراكي الأصل ومجموعات نسائية وشبابية بجانب حزبي المؤتمر الشعبي الذي يقوده دكتور على الحاج وحزب الامة بقيادة مبارك الفاضل، اجتماعات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا يومي السبت والأحد الماضيين، والذي لم تكتفِ من خلاله بإصدار موقف سياسي ولكنها أضافت لهذا الاجتماع مكسباً دبلوماسياً باستعادة مساحة الحركة السياسية والإعلامية من أديس أبابا التي تجمدت منذ زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد لبورتسودان في يوليو 2024م.

لقاء بعض المشاركين في اجتماع اديس ابابا مع ممثلي عدد من البعثات الدبلوماسية بمقر السفارة البريطانية باديس ابابا

وأصدرت المجموعات المشاركة في الاجتماع بياناً أعلنت من خلاله موقفها الرافض للحوار السياسي الذي دعا له قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان لكونه لا يناقش قضية إنهاء الحرب ولا يساهم في إنهاء المعاناة الإنسانية، ويعزز ويرسخ التوجهات الديكتاتورية والشمولية ويفتح الطريق أمام تعزيز عودة النظام البائد الذي هزمته ثورة ديسمبر وأسقطته في 11 أبريل 2019م، وتهديده لوحدة السودان من خلال ترسيخه وتعزيزه للانقسام والانفصال.

واعتبر البيان الختامي أن بيان الرباعية الصادر في 12 سبتمبر 2025م يعد المرجعية الأفضل لعملية السلام في السودان، وشدد على أهمية تجميع ووحدة المنابر الدولية المعنية بتحقيق السلام ووقف الحرب (الرباعية/ الخماسية والترويكا)، لكون هذا التعدد يمنح الأطراف المتمسكة بالحرب مساحات للمناورة والتلاعب وشراء الوقت، كما أعلن تحفظه على منهج الخماسية في ما يتصل بإجراءات الحوار السياسي مع الاستعداد للجلوس معها مجدداً لشرح وعكس وجهة نظرهم وتحفظاتهم.

واتفق المشاركون على تصور عام لعملية السلام ينطلق من وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية ثم الانتقال لمسار سياسي ثم وقف دائم لإطلاق النار، وتفضي هذه العملية لتأسيس حكم مدني ديمقراطي دستوري مستدام.

في ذات السياق شهد اليوم الختامي عقد لقاءات عدد من المشاركين مع ممثلين للبعثات الدبلوماسية نظمته السفارة البريطانية بأديس أبابا، ولعل أبرز المشاركين في هذا اللقاء هو القائم بالأعمال الجديد للسفارة الأمريكية بالسودان جوناثان هوارد الذي استهل مهامه باللقاء مع أطراف سودانية مدنية غير منخرطة في الحرب، وهي خطوة اعتبرها مراقبون ذات دلالة واضحة ومباشرة تجاه الموقف الدبلوماسي الأمريكي من خلال تشكيل الرأي ورسم صورة المشهد من الأطراف المدنية الداعية لوقف الحرب.

ويعد هوارد ضمن المرتبطين بدوائر صنع القرار الأمريكي من خلال وجوده الفاعل كمدير للشؤون الأفريقية بمجلس الأمن القومي الأمريكي وتجربته في الصومال التي مزجت البعدين السياسي والعسكري بعمله مستشاراً سياسياً وعسكرياً للبعثة الأمريكية بالصومال، بجانب تجربته الدبلوماسية في عدة محطات بسفارات بلاده في كل من تنزانيا وكينيا وإثيوبيا ورواندا وبلجيكا.

ورغم أهمية اجتماعات أديس أبابا وما صدر عنها على المستوى السياسي، إلا أن مراقبين تحدثوا لـ(ديسمبر) أشاروا لتحقيقها لهدف دبلوماسي كبير باستضافة أديس أبابا العلنية لأول مرة لفعالية واجتماعات سياسية لمجموعات رافضة للحرب منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي لتنسقية القوى المدنية الديمقراطية (تقدم) في أواخر مايو 2024م، بعد التفاهمات الأمنية الإثيوبية السودانية المشتركة عقب زيارة أبي أحمد لبورتسودان في يوليو 2024م ووقف أي أنشطة أو فعاليات يمكن تصنيفها بالعدائية من قبل أي من الطرفين.

واعتبر أولئك المراقبون أن أديس أبابا وجهت من خلال هذا الاجتماع رسالة مباشرة لقائد الجيش بعد فشل محاولات استعادة الثقة جراء اتهامات الخرق الدائمة من قبل سلطته، والتي لم تعد تقتصر على دعم وتسليح مقاتلي جبهة تقراي، فعلى المستوى السياسي تم تنظيم مؤتمر لوحدة المجموعات المعارضة المسلّحة المناهضة لحكم رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، بالإعلان رسمياً عن تشييع التفاهمات الأمنية الأخيرة بين البلدين لمثواها الأخير وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل يوليو 2024م، وهو تحول المستفيد الأكبر منه هي القوى المدنية المناهضة للحرب.

مراقبون: البرهان أصيب بالإحباط جراء رفض القوى السياسية لدعوته إلى الحوار

الخرطوم: (ديسمبر)

شهد الأسبوع الجاري عودة قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان لتوجيه الانتقادات العنيفة للقوى السياسية المدنية عموماً وقوى إعلان الحرية والتغيير على وجه الخصوص، من خلال تكراره لأحاديث سابقة بأن عليهم «أن لا يحلموا باستلام حكم البلاد مرة أخرى»، وتأكيده على عدم إمكانية عودتهم للبلاد مجدداً «طالما هم موجودين»، ووصفهم بـ«المقيمين في الفنادق.. والمصفقين والمشجعين والمرحبين بالعقوبات المفروضة على السودان».

وجاءت تصريحات البرهان في أعقاب الرفض المتزايد لدعوته للحوار السوداني/ السوداني، والتي توسعت وباتت لا تقتصر على تحالف (صمود) وإنما شملت جهات سياسية أخرى خلال اجتماعات أديس أبابا التي عقدت أول الأسبوع الحالي بإضافة حركة وجيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور وحزب البعث الأصل وحزب المؤتمر الشعبي الأصل الذي يقوده دكتور علي الحاج.

وحاول قائد الجيش خلال الفترة الأخيرة تقديم لغة تصالحية أقل حدة تجاه القوى السياسية مع تكريس انتقاداته العنيفة في تصريحاته العلنية تجاه الدعم السريع، أما في الفعاليات غير الرسمية في اللقاءات التي جمعته مع ممثلين للطرق الصوفية وشخصيات سودانية عامة خلال الأسبوعين الماضيين فقد صوب انتقادات شديدة اللهجة لحزب المؤتمر الوطني المحلول دون أن يقدم ذات الخطاب في المنصات الإعلامية العلنية.

وأشار مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) أن البرهان وجهات إقليمية حليفة له كانت تعوّل بشكل كبير على استجابة أطراف مدنية كلياً أو جزء منها لدعوة الحوار، وهو الأمر الذي قد يمنحها قدراً من المصداقية، إلا أن خضوع البرهان الكامل لإرادة ورغبات وتوجهات بقايا الحزب المحلول «جعلته يتراجع عن إجراء شطب البلاغات في مواجهة القيادات السياسية واستبدالها بحصانة مؤقتة» نتجت عنها ردود فعل عنيفة من القيادات السياسية والمدنية إعلامياً والتي تمت ترجمتها سياسياً بالبيان الصادر عن اجتماعات أديس أبابا مطلع هذا الأسبوع.

وطبقاً لأولئك المراقبين فإن عودة البرهان مجدداً للخطاب العدائي وتوجيه الانتقادات للقوى السياسية ناتج عن أمرين؛ أولهما «تبرمه من الانتقادات الشديدة التي وجهت له بعد خطابه الأخير بمناسبة أعياد الجيش الذي أعلن فيه الحصانات المؤقتة»، أما السبب الثاني «فهو إحباطه الشديد من رفض دعوته للحوار، وهو ما دفعه للتعبير عن موقفه الحقيقي تجاه القوى السياسية والمدنية، وهو الموقف الأصلي والحقيقي والمتسق مع تركيبته النفسية والمعبر بصدق عن طموحه السياسي الذي يعتبر الحرية والتغيير وقادتها هم العقبة الكؤود أمام بلوغه وتحقيقه».

لـ(ديسمبر) كلمة

السودان الذي نريد

لم يصبر قائد الجيش، الفريق عبد الفتاح البرهان، أكثر من أسبوع واحد على عرضه الحوار ومنح الحصانات المؤقتة للمشاركين فيه، حتى عاد من جديد لخطابه المعتاد والذي يؤكد فيه مضيَّه في طريق الحسم العسكري إلى نهايته، وتهديد القوى المدنية بأن لا مكان لهم في السودان مرة أخرى.

صحيح أن القوى المدنية رفضت هذه الدعوة، لكن ما أثار غضب البرهان هو أن الرفض جاء هذه المرة من جبهة واسعة من القوى المدنية الرافضة للحرب، وأنها قدمت، عبر بيان «السلام الذي نريد» وبشكل مفصّل، أسباب رفضها للدعوة، وطرحت بدائلها لوقف الحرب والحفاظ على وحدة السودان وإيصال المساعدات الإنسانية والحوار السياسي بقيادة مدنية، والذي يقود إلى عودة الانتقال الديمقراطي والحكم المدني.

لذا لم يكن أمام الفريق البرهان من خيار في هذا الخطاب سوى أن يستعيد كل «ميراث» رئيس النظام المباد؛ عمر البشير، من الحديث عن عدم الاكتراث للعقوبات الدولية وتحدي القوى الدولية الساعية لفرض هيمنتها على السودان وتفكيك جيشه.

وليس غريباً أن «يجتر» الفريق البرهان خطاب سلفه المخلوع، لأنه يسير اليوم في نفس طريقه ويستلهم ذات خطواته، سواء أكان ذلك في طموحه للاستفراد بالسلطة، أو حتى في إعادة تدوير الوسائل التي جرّب فشلها مثل «حوار الوثبة» لتثبيت نظامه.

والملفت، أن قائد الجيش بدلاً من أن يوجِّه سهامه إلى الولايات المتحدة التي طرحت مشروع توسيع حظر توريد السلاح ومنع الطيران والمسيرات ليشمل كل السودان بدلاً عن حصره في إقليم دارفور، شنَّ هجومه على القوى المدنية، متبنياً ذات نهج الحركة الإسلامية وفلول النظام المباد في عدائهم لقوى ثورة ديسمبر التي أطاحت بسلطتهم.

ومن الواضح أن قائد الجيش، وبرغم حديثه عن استثناء المؤتمر الوطني من حواره السياسي، إلا أن محكمته الدستورية برئاسة محمد مختار وهبي بدأت في دراسة الطعون المقدمة من المخلوع وأركان نظامه في مواجهة الأحكام التي صدرت والقضايا المرفوعة ضدهم خلال الفترة الانتقالية.

كل هذه المؤشرات تؤكد صحة موقف القوى المدنية الرافض لحوار البرهان، لأنها تكشف عن نواياه الحقيقية في إعادة إنتاج النظام السابق بهياكله وتنظيماته، مع تغيير في الرموز عبر الاستعانة بكوادر الصف الثاني، وعلى ذات النهج الذي سار عليه منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021.

وحق على البرهان أن يعيد البصر مرتين، وهو يمضي في هذا الطريق لأن مصير المخلوع ونظامه ليس المثال الذي يُحتذى، وأن الشعب السوداني وقواه الحية الذي أشعل ثورة ديسمبر وأطاح بالنظام المباد قادر أن يكرر ذلك، وفي تاريخ السودان الحديث أمثلة ساطعة في أكتوبر 1964 وأبريل 1985 وأبريل 2019.

السودان الذي نريد هو سودان «السلام الذي نريد» الذي رسمت ملامحه مخرجات اجتماع أديس أبابا للقوى المناهضة للحرب، بأن يكون هدف أي عملية للسلام هو وقف الحرب وإنهاء الكارثة الإنسانية ومخاطبة جذور الأزمة السودانية والحفاظ على وحدة السودان، وعبر ثلاث مسارات متزامنة: مسار الأزمة الإنسانية، مسار وقف إطلاق النار والمسار السياسي.

ويتطلب ذلك تطبيق إجراءات تهيئة المناخ كشرط ضروري لبدء العملية السياسية، على أن تعكس الأطراف المشاركة فيها الواقع السوداني بعيداً عن الإغراق أو السيطرة من أطراف الحرب.

وتضع عملية السلام حلولاً نهائية لقضايا نظام الحكم، علاقة الدين بالدولة، الهوية والمواطنة المتساوية، تفكيك التمكين، إنهاء اختطاف الدولة، بناء جيش وطني مهني موحد، العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، حقوق النازحين واللاجئين والأرض، إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، تأهيل الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الصحة والتعليم، هياكل ومستويات ومدة الفترة الانتقالية، مبادئ الدستور وصناعته والنظام الانتخابي، ودور النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة القرار وعبر مخرجات ملزمة وواضحة.

لا للحرب.

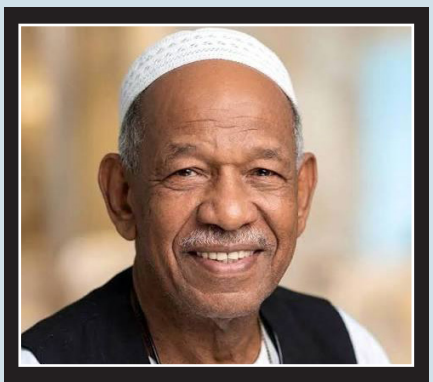

الموت يغيب القيادي الشيوعي على عسيلات

الخرطوم: (ديسمبر)

غيب الموت يوم الثلاثاء عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني والقيادي العمالي على محمد أحمد عسيلات الشهير في الاوسط السياسية بـ«على عسيلات».

ويعد عسيلات من القيادات النقابية البارزة ضمن نقابة عمال السكة حديد بجانب دوره السياسي حيث تعرض للاعتقال لمرات عديدة خلال فترات الحكم العسكري المختلفة التي حكمت السودان كان ابرزها اعتقاله في العام 2011م خلال مشاركته في توزيع بيان جماهيري لقوى الاجماع الوطني، والتي كتب بعدها تجربته في ذلك الاعتقال بعنوان «45 يومًا على درب الوطن»، وارتبط أيضاً باستخدام وقرع النحاس في الفناء الخارجي لقاعة الصداقة التي استضافت المؤتمرين الخامس والسادس للحزب الشيوعي.

تتقدم صحيفة (ديسمبر) بخالص التعازي لأسرته وأهله وذويه لزملائه في الحزب الشيوعي السوداني ولكل عارفي فضله واسهامه في العمل الوطني والنقابي.

« وإنا لله وإنا إليه راجعون»

غرب كردفان: احتجاجات على الانفلات الأمني وتردي الخدمات

النهود: (ديسمبر)

يواجه رئيس الإدارة المدنية بولاية غرب كردفان انتقادات واسعة بسبب التفلتات الأمنية التي يمارسها «الشفشافة» والعصابات المسلحة في محلية النهود، من قطع الطريق ونهب ممتلكات المواطنين.

وقال مواطن فضل حجب اسمه لـ(ديسمبر) إنه «منذ سيطرة قوات الدعم السريع على ولاية غرب كردفان بعد اندلاع حرب 15 أبريل 2023م، وسيطرتها على مدينة النهود كآخر مدينة في الولاية كانت تسيطر عليها القوات المسلحة، لم تقدم الإدارة المدنية أي شيء يذكر للمواطنين الذين يعيشون حياة ضنك»، على حسب تعبيره.

وأضاف أن الحياة توقفت في دواوين الحكومة وحركة التجارة في المدن، وخاصة بعض الوظائف الإدارية والخدمات الأساسية، فضلاً عن تردي الخدمات الصحية وتقلص حركة المواصلات بين المحليات.

وأصدر رئيس الإدارة المدنية بولاية غرب كردفان، يوسف عوض الله عليان، في العشرين من الشهر الجاري عدة قرارات بإعفاء الأمين العام للإدارة المدنية، آدم بركة دفع الله عطية، من منصبه، كما أعفى ماجد دياك كور، مدير الحكم المحلي، وأبو عبيدة بخيت جقر من منصب المدير التنفيذي لمحلية المجلد. كما شملت الإعفاءات كلاً من صالح محمد أحمد شقوري من محلية ود بندة، وإعفاء موسى أحمد الحلو من محلية كيلك، وسليمان الصادق أحمد من محلية غبيش، وأبو بكر إسماعيل كيونة من منصب المدير التنفيذي لمحلية الفولة .

كما أصدر رئيس الإدارة المدنية قرارات بتعيين أبو عبيدة بخيت جقر، أميناً عاماً للإدارة المدنية، وتعيين آدم بركة دفع الله، مديراً للحكم المحلي، والنور وداعة الله محمد سعيد، مديراً لمحلية ود بندة، وتعيين صالح محمد أحمد شقوري، لمحلية الفولة، وعماد الدين عبد الهادي أحمد، لمحلية غبيش، بجانب تعيين حمدين حماد الحريكة، لمحلية المجلد، وصلاح جودة حمدان مرجب لمحلية الخوي.

وحذر ناشطون من غرب كردفان من تأثير تأخر نزول الأمطار في محليات الأضية والخوي والنهود وغبيش، وهي محليات تعتمد على الزراعة المطرية، على الموسم الزراعي ما يهدد بتراجع في إنتاج الغذاء والمحاصيل النقدية.

انتشار أمني واسع بنيالا عقب اجتماع مجلس الأمن والدفاع لحكومة «تأسيس»

نيالا: (ديسمبر)

شددت استخبارات قوات الدعم السريع من إجراءاتها الأمنية ونشطت في اعتقال قيادات من المدنيين التابعين لتحالف «تأسيس» من بينهم محمد سالم أبو هلال، وإدريس محمد خاطر رئيس الإدارة المدنية بولاية شرق دارفور.

وكشف شهود عيان لـ(ديسمبر) عن انتشار قوات خاصة لحفظ الأمن الداخلي، وإقامة نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية وحملات رصد في داخل مدينة نيالا التي يتخذها تحالف «تاسيس» عاصمة إدارية موازية.

وصدر قرار تعزيز الإجراءات الأمنية ونشر القوات في أعقاب اجتماع مجلس الأمن والدفاع، فيما قال قائد بالقوة إن المهمة تستهدف حماية السكان وفرض الأمن في المدن الواقعة تحت سيطرة تحالف «تأسيس».

ويأتي التحرك بعد نجاة اختصاصي المسالك البولية، الدكتور عمار أحمد، من محاولة اغتيال أثناء خروجه من المستشفى، ما يعيد طرح مسألة بسط الأمن وحماية المدنيين والكوادر المهنية إلى مقدمة أولويات «حكومة السلام» في عاصمتها السياسية.

ويعكس ذلك المصاعب الكبيرة التي تواجهها قوات الدعم السريع وحلفاؤها في الانتقال من مرحلة السيطرة العسكرية على الأرض إلى اختبار إدارة المدن والقانون والأمن اليومي وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن.

«غريقة» تجوع: أطفال المجلد يصطفون لتسلم الأمباز بدل الخبز

المجلد: (ديسمبر)

تداول ناشطون في وسائط التواصل الاجتماعي فيديو نشره ناشط من مدينة المجلد بولاية غرب كردفان، يظهر فيه أطفال أقل من عشر سنوات وهم يصطفون في انتظار توزيع الوجبة اليومية لهم، وهي عبارة عن «أمباز»، ليعودوا بها إلى ذويهم.

والأمباز وجبة كانت تُستخدم في السابق كعلف للحيوانات مصدرها مخلفات إنتاج معاصر زيوت الفول السوداني التقليدية، قبل أن يجبر نقص الغذاء المواطنين في بعض المناطق المتأثرة بالحرب لاستخدامها كغذاء للإنسان بسبب النقص الحاد في السلع والمواد الإغاثية، خصوصاً خلال حصار قوات الدعم السريع لمدينة الفاشر.

مدينة المجلد، «غريقة» كما يحلو لأهلها تسميتها، فقدت أهميتها بعد الحرب كواحدة من أهم المدن في ولاية غرب كردفان، حيث تميزت بزخمها التاريخي قبل الحرب، كونها مدينة تجارية مهمة ونقطة تجمع للشركات العاملة في مجال إنتاج النفط، وبها كلية هندسة النفط بجامعة السلام التي أنشئت في العام 2009م كأول كلية متخصصة في دراسة هندسة النفط.

وبعد الحرب وتوقف العمل في بعض الحقول النفطية، تحولت المدينة إلى شبه أطلال، وهجرها معظم سكانها، وأصبح المواطنون الذين بقوا في المدينة يعيشون على «الأمباز» في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في مختلف أنحاء الولاية.

إغلاق التكايا يفاقم معاناة النازحين في النيل الأزرق

الدمازين: (ديسمبر)

أغلقت السلطات في إقليم النيل الأزرق دور المساعدات والتكايا داخل معسكرات النازحين، ومنعت غرف الطوارئ والمبادرات المحلية من مواصلة نشاطها الإنساني، في تزامن مع التصعيد العسكري الذي تشهده الأجزاء الجنوبية والشرقية من الولاية.

وفي بيان بتاريخ 23 أغسطس 2026م، أدانت مبادرة المجتمع المدني بالإقليم الإجراءات، وطالبت بإعادة فتح المراكز والسماح للمتطوعين بالعمل من دون مضايقات، إلى جانب إجراء تحقيق مستقل في الادعاءات المتعلقة بتحويل المساعدات.

وقالت المبادرة إن هذه الشبكات الشبابية توفر الغذاء والدواء لآلاف المتضررين في وقت تعجز فيه المؤسسات الرسمية عن تغطية الاحتياجات الأساسية، ما يطرح سؤالاً مباشراً أمام سلطة بورتسودان: «كيف يُطلب من المجتمعات الصمود ثم تُغلق الأدوات المحلية التي أبقتها على قيد الحياة؟».

وجاء قرار وقف أنشطة غرفة الطوارئ والتكايا في وقت تتزايد فيه موجات النزوح للولايات الآمنة، وتتراجع فيه قدرة الدولة على توفير الغذاء والعلاج، فيما ظلت الشبكات الشبابية وغرف الطوارئ تمثل السند الأساسي للمواطن منذ بداية الحرب في أبريل 2023.

أزمة سكن في كسلا: النازحون بين مطرقة الإيجار وسندان الأسعار

كسلا: (ديسمبر)

شهدت مدينة كسلا ارتفاعاً ملحوظاً في إيجارات الشقق المفروشة، خاصة بعد ارتفاع درجات الحرارة في مدينة بورتسودان ونزوح أعداد كبيرة من الفارين من الحرب إلى ولايات شرق السودان.

وقال سمسار عقارات لـ(ديسمبر) إن مدينة كسلا كانت في السابق تؤجر الشقق للسياح والعرسان في المناسبات الرسمية والأعياد وفصل الخريف، ولكن بعد الحرب ارتفعت الإيجارات وتتراوح الأسعار حالياً بين 500 إلى 600 ألف جنيه للشقة المفروشة.

وتقول الحاجة أم الهادي وهي نازحة من كردفان إن «تكلفة الإيجار مرتفعة ولا تتناسب مع الخدمة المقدمة، فالشقة غير مناسبة للسكن».

وأضافت أن «أسعار السلع الأساسية مرتفعة أيضاً، وخاصة العلاج، حيث توجد في كل حي عيادة خاصة لكن لا يستطيع المواطن العادي دفع تكاليفها».

كسلا: ورشة تدريبية متخصصة في القانون الدولي الإنساني والوقاية من العنف الجنسي والاستجابة له

كسلا: (ديسمبر)

امتداداً للتعاون المستمر بين النيابة العامة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي إطار الجهود المتواصلة لتعزيز وبناء قدرات أعضاء النيابة العامة، انطلقت بولاية كسلا، يوم الأحد 23 أغسطس 2023م، أعمال ورشة العمل التدريبية المتخصصة في القانون الدولي الإنساني، والوقاية من العنف الجنسي والاستجابة له، والممارسات الطبية العدلية المصاحبة، والتي تنظمها بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر – مكتب بورتسودان.

وشارك في فعاليات افتتاح الورشة مولانا عمر أبو الحسن، رئيس النيابة العامة بالولاية، بجانب مدير مكتب بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولاية كسلا.

ونظمت الورشة بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين من مكاتب بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بولايات الخرطوم وكسلا والبحر الأحمر، بهدف تعزيز المعارف والمهارات المهنية لأعضاء النيابة العامة في المجالات ذات الصلة بعملهم.

واستهدفت الورشة، التي تختتم في يوم 27 أغسطس 2026م، تدريب (20) من وكلاء النيابة بمختلف الدرجات الوظيفية من ولايات كسلا والقضارف والجزيرة، عبر استعراض المواد المتخصصة في القانون الدولي الإنساني ووسائل الوقاية من العنف الجنسي والاستجابة له، فضلاً عن الممارسات الطبية العدلية، بما يسهم في تطوير قدرات أعضاء النيابة العامة وتعزيز تعاملهم المهني مع القضايا ذات الصلة.

وأكدت الورشة أهمية التدريب والتأهيل المستمر لأعضاء النيابة العامة باعتباره أحد الأدوات الفعالة في تعزيز سيادة القانون، ومكافحة الجرائم، ودعم جهود تحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب.

تدشين مربط (22) بالميناء الأخضر ببورتسودان

بورتسودان: (ديسمبر)

دشنت هيئة الموانئ البحرية – الإدارة العامة للهندسة المدنية قسم الأرصفة والشواطئ، يوم الاثنين 24 أغسطس 2026م المربط رقم (22) بالميناء الأخضر ببورتسودان، بتشريف وزير البنى التحتية والنقل سيف النصر التجاني هارون، ووالي ولاية البحر الأحمر الفريق ركن مصطفى محمد نور، ورعاية المهندس جيلاني محمد جيلاني المدير العام لهيئة الموانئ البحرية.

وأكد وزير البنية التحتية والنقل أن ما تحقق في مربط (22) يمثل فخراً للسودان، مؤكداً الثقة والفخر بالمهندس السوداني وبالخبرة الهندسية السودانية، مشيراً إلى أن إنجاز هذه المهمة كان يتطلب إنفاق ما يقارب المليون دولار، ولكن تم إنجازها بما يعادل 62 ألف دولار فقط. ودفع ذلك مهندسين مختصين لطرح تساؤلات حول مواصفات المربط بالنظر للفارق الكبير في التكلفة وفق تصريحات الوزير.

من جانبه، ثمن والي ولاية البحر الأحمر الجهد الكبير الذي بذل، مؤكداً على أهمية دعم المهندسين والموظفين والعمال. فيما أوضح المهندس مستشار جيلاني محمد جيلاني أن تنفيذ المشروع بكوادر سودانية جاء إيماناً بالولاء للهيئة، وأوضح أن الميناء الأخضر أنشئ في 2003 بطاقة تشغيل 9 ملايين طن وبعمق 14.7 متر، مما يؤهله لاستقبال البواخر الضخمة.

وأكد مدير هيئة الموانئ أن الرصيف والميناء الأخضر تمت تهيئتهما بشكل عام لاستقبال تجارة الترانشيبمنت في البضائع العامة، مشيراً إلى تلقي طلبات من الخطوط الملاحية الدولية لاستخدام الميناء الأخضر في هذا القطاع.

وقال المهندس محمد عابدين مدير المشروع إن ما تم هو إنجاز هندسي بحري معقد، وأضاف «ما يزيدنا فخراً واعتزازاً أن هذا الإنجاز تحقق بعقول وسواعد سودانية خالصة من مهندسين، وفنيين، وغواصين، وعمال».

هيبان: نزوح واسع وتدمير بنية تحتية واحتجاز تعسفي ونهب لمقرات إغاثة

كاودا: (ديسمبر)

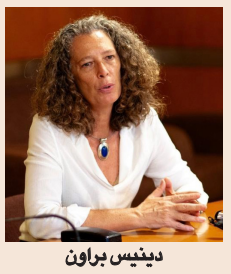

دينيس براون

أفادت الأمم المتحدة، بأن الأوضاع الإنسانية في محلية هيبان بولاية جنوب كردفان تشهد تدهوراً حاداً، مع استمرار النزاع المسلح بين أطراف غير حكومية في المنطقة. وتشهد مدينة كاودا (إحدى مناطق هيبان) توتراً متصاعداً منذ مارس الماضي، على خلفية خلافات قبلية حول ترسيم الحدود، والتي تطورت إلى مواجهات بين الحركة الشعبية – شمال وقبيلة الأطورو، التي تصفها الحركة بـ«المتمردين».

ووفق بيان لمنسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان، دينيس براون صدر بتاريخ 24 أغسطس 2026 فإن القتال المستمر في هيبان أسفر عن خسائر بشرية، ونزوح واسع، وتدمير بنية تحتية مدنية، معربة عن قلقها البالغ إزاء احتجاز عاملين في المجال الإنساني تعسفياً، ونهب وتدمير مقار ومعدات منظمات الإغاثة في المنطقة.

وأكدت المسؤولة الأممية أن هذه الانتهاكات تعيق وصول المساعدات الأساسية إلى آلاف المتضررين، داعية الأطراف المتنازعة إلى حماية المدنيين والعاملين الإنسانيين وأصولهم، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وتمكين المنظمات الإغاثية من العمل بحرية وأمان ودون عوائق. وشددت براون على أن ضمان وصول إنساني آمن ومستدام هو أمر أساسي وملحٌ لتقديم الدعم العاجل للسكان المتضررين.

الشاهد الرقمي

« ديسمبر » تحاور ناثانييل ريموند حول توثيق جرائم الحرب في السودان

حرب السودان لم تعد شأناً محلياً.. إنها فشل دولي

خاص: (ديسمبر)

أجرت «ديسمبر» هذا الحوار الحصري مع ناثانيل ريموند، المدير التنفيذي المؤسس لمختبر البحوث الإنسانية والباحث في كلية الصحة العامة بجامعة ييل، حول الحرب في السودان وتوثيق الجرائم الجماعية من الفضاء، والمساءلة الجنائية والإخفاقات الدبلوماسية التي سمحت بوقوع المجازر في الفاشر.

ناثانيل ريموند، محقق في جرائم الحرب وبخبرة ميدانية في مجال العمل الانساني تمتد 27 عاماً عبر أفغانستان وجنوب السودان وإثيوبيا وسريلانكا والشرق الأوسط. قاد مختبر البحوث الإنسانية في توثيق حرب السودان منذ أبريل 2023 باستخدام صور الأقمار الصناعية وتحليل الندوب الحرارية والاستخبارات المفتوحة، وأنتج المختبر أكثر من 60 تقريراً حول الحرب الدائرة في السودان.

في 23 يونيو 2026، أدلى ريموند بشهادته أمام لجنة التنمية الدولية في البرلمان البريطاني، أبرز خلالها ثلاث سنوات من الاتصالات المشفرة ومحاضر الاجتماعات الداخلية والمذكرات وسجلات المكالمات بين المختبر ومكتب الخارجية والكومنولث والتنمية البريطاني. تلك الشهادة - التي اتهم فيها بريطانيا بتقديم مصالحها مع الإمارات على منع مجزرة الفاشر في أكتوبر 2025 - أحدثت صدمة في الأوساط السياسية البريطانية، ودفعت رئيس اللجنة إلى توجيه خطاب رسمي إلى وزير في الخارجية.

ما يحدث الآن في السودان ليس عفواً حقيقياً، بل مساومة. إنه إفلات من العقاب متنكّر كحل وسط. العدو الحقيقي في السودان هو الإفلات من العقاب

من الفضاء إلى قاعة المحكمة: كيف تُوثَّق الجرائم؟

(ديسمبر): قلتم إن صور الأقمار الصناعية والمعلومات المفتوحة يمكن تحويلها إلى أدلة تُستخدم في المحاكم. اشرح لنا هذه المنهجية؟

ريموند: نستخدم التصوير القياسي (فوتوغرامتري) - وهو العلم نفسه الذي استُخدم في المراقبة الجوية منذ الحرب العالمية الأولى - لإنشاء قياسات مقارنة بدقة مختلفة. كما نستخدم كشف التغير عبر الزمن، بامتلاك صور متعددة لموضع واحد، ونستخدم كذلك بيانات الشذوذ الحراري والرادار والبيانات الهيدرولوجية والنباتية. كل هذا يُدمج مع معلومات أرضية عبر نظام ملاحظات موحد يحول كل شيء إلى زمن وموقع وخصائص. والنتيجة ليست آراء بل أدلة قوية وقابلة للتكرار يمكن استخدامها في المحكمة.

(ديسمبر): مختبر ييل طور استخدام «تحليل الندوب الحرارية» في السودان. ما هو؟ وكيف يُكتشف من المدار؟ وكيف تستوثق من الفضاء من أن ما تراه، كدرجة تغير لون التربة من جراء الحفر، يقوم حجة قاطعة على الجرائم الجماعية؟

ريموند: نستخدم بيانات الشذوذ الحراري للحرائق والبيانات النباتية والبيانات الزراعية والبيانات الهيدرولوجية والبيانات المتعلقة بالماء المأخوذة من الفضاء، وكذلك بيانات الرادار. والندوب الحرارية هي الأثر الذي تتركه الحرائق في الطيف تحت الأحمر، ويُكشف عنها باستعمال مستشعرٍ بالأشعة تحت الحمراء لعزل التغيرات السريعة في نطاقات الألوان المنعكسة عن سطح الأرض. وهو يُطلق إنذاراً عند رؤيته تغيراً واسع النطاق في جزء من طيف الأشعة تحت الحمراء، مما يوافق كيفية انعكاس الضوء عن الأرض المتفحمة. ومن ثم فهو نطاق موجي من الأشعة القريبة من تحت الحمراء إلى الأشعة تحت الحمراء، يتولد من ضوء منعكس عن ذلك اللون المتفحم الناجم عن الاحتراق. وقد كانت هذه التقنية حاسمة في اكتشاف الحرائق المرتبطة بالعنف الجماعي والنزوح وتدمير البنية التحتية المدنية.

(ديسمبر): وما هي حدود إمكانيات صور الأقمار الصناعية؟

ريموند: صور الأقمار الصناعية طبقة واحدة فقط. وبيانات الأقمار الصناعية وحدها لا تكفي لتوثيق موثوق للجرائم. وصور الأقمار الصناعية بمفردها لا تغني عن المعلومات الأرضية والمعرفة اللغوية والسياقية. نحتاج بالضرورة إلى معرفة لغوية وشبكات أرضية وتحليل سياقي. إن صور الأقمار الصناعية أداة جنائية قوية (مثل الجثث والدمار والمقابر الجماعية)، لكنها محدودة بالحاجة إلى تأييد ودعم أرضي وقيود أخلاقية وأمنية وظروف بيئية، ولا يمكن للصور بمفردها إثبات المسؤولية القيادية أو القصد الجنائي.

(ديسمبر): إذن كيف تقررون ما تنشرونه وما تحجبونه؟

ريموند: أحياناً لا يمكن نشر أكثر الأدلة حساسية، لأن نشرها قد يعرض المصادر أو المدنيين للخطر. نعمل على تقييم وتحليل «توازن العواقب» ونقرر بناءً على الآتي: أولاً: هل نشر الموقع يعرض السكان للخطر؟ ثانياً: هل يعطي ميزة عسكرية لطرف؟ ثالثاً: هل نشر الصور والأدلة يُعرض مدنيين أو ناجين (مثل عنف جنسي في موقع احتجاز) لمزيد من الضرر؟ رابعاً: هل الدليل قوي بما يكفي لمواجهة التضليل والحرب المعلوماتية؟. إذا كان أيٌّ من هذه الاحتمالات يسبب مخاطر حينها نؤجل أو نمتنع عن النشر. على سبيل المثال وصلتنا صور أرضية من مجزرة الجنينة لكننا حجبناها عمداً، لأن نشرها قد يمكّن الجناة من تحديد هوية من جمعها واستهدافهم. وفي تلك الحالات، تُستخدم الصور في ملفات المحاكم والتحليل الداخلي لا في التقارير العلنية.

الفاشر: قراءة تحليلية-جنائية ومقاربة استقصائية تكشف خفايا المجزرة

(ديسمبر): حددتم بحلول أبريل 2024 أن حصار الفاشر بدأ، وحذرتم من العواقب الإنسانية وأطلعتم المسئولين على تنبؤاتكم المبكرة. كم كانت تلك التوقعات دقيقة؟.

ريموند: كانت تنبؤات الفاشر صحيحة ودقيقة بنسبة 100%. قدمنا تدرج ونطاقات زمنية ومؤشرات وتحفظات وكلها تحققت. وكان أولها في يوليو سنة 2023 حين حذرنا مجلس الأمن القومي الأمريكي من خطر الفاشر، وقلنا حينئذ إنه خلال موسم الجفاف المقبل من نوفمبر 2023 إلى حين بدء الأمطار في أبريل أو مايو 2024، ستكون قوات الدعم السريع قادرة وراغبة في مهاجمة الفاشر على نحو تكتيكي خلال الموسم الجاف، وأن الحصار مرجح بحلول أوائل 2024. وهذا ما حدث بالضبط.

(ديسمبر): لقد قارنتم سقوط الفاشر بناغازاكي. لماذا وكيف هذا التشبيه؟ ما هي أوجه التماثل في حجم الفاجعة وطبيعتها؟.

ريموند: حجم الوفيات والطبيعة المنهجية للقتل والوضوح الجنائي لمسرح الجريمة يجعلها واحدة من أهم أحداث الجرائم الجماعية في التاريخ الحديث. الظروف - أرض جافة، سماء صافية، وسكان محاصرون - وفرت فرصة فريدة للتوثيق لكن بكلفة بشرية لا تُتخيل.

(ديسمبر): ذكرتم كذلك أن ما حدث في الفاشر يشبه الإبادة الجماعية في رواندا 1994. هذه المقارنة تحمل عبئاً تاريخياً وقانونيًا ثقيلاً. على اي أساس بنيتم هذه المقارنة؟.

ريموند: لقد ألقيتُ محاضرة الأسبوع الماضي في متحف الهولوكوست التذكاري في واشنطن، تناولت فيها تحديداً استخدام قوات الدعم السريع للطائرات المسيرة، وكيف يشكل ذلك نقلة نوعية في مجال جرائم العنف الجماعي، لأنه يجيب على سؤال: كيف كان سيبدو المشهد لو كان الهوتو يمتلكون سلاح جو؟. وأعتقد أنه يمكنني مشاركة بعض النتائج التي توصلت إليها في عرضي، لكن النقطة الجوهرية هي أنهم اعتمدوا أساساً على نهج متعدد الطبقات في الاستطلاع المتقدم باستخدام حساسات ذكية. وهذا شيء لم نشهد له مثيلاً من قبل. وكان لذلك تأثير تحويلي على النتائج. فمدينة الفاشر لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه دون ذلك. وبطرق عديدة. ما كان يحدث في المرحلة الأخيرة في الأبيض كان أيضاً نتيجة لهذه القدرات الاستخباراتية والاستطلاعية. وهذه القدرات لم تأتِ من العدم، بل جاءت من الإمارات في معظم الحالات وعبر الصين. وبالتالي كانت هذه جريمة جماعية حديثة من نوعها. لأن هذا هو ما سيبدو عليه المستقبل إذا لم نتحرك. إنه مشهد قاتم حقاً. باختصار، الطائرات المسيرة والقوة الجوية- بدقتها وسرعتها- تزيد من قدرتهم على إلحاق قتل مروع هائل. الدعم السريع يستخدم طائرات مسيرة واستطلاعاً متقدماً واستهدافاً طباقياً بطريقة خلقت نموذجاً كارثياً للفظائع. هذا ما يبدو عليه العنف الجماعي عندما تملك قوة قدرة جوية ودعم استشعار متقدم. وهذا يجعلها كارثية بشكل فريد.

(ديسمبر): ماذا رصدت الأقمار الصناعية في الفاشر خلال فترة القتل الجماعي التي تلت سقوط المدينة؟

ريموند: رأينا جثثاً تظهر فجأة في الشوارع والأزقة، متسقة في الحجم والشكل مع بقايا بشرية. رأينا بقع دماء تتأكسد من الأحمر إلى الأسود خلال يومين، وهو نمط متسق مع قتل واسع النطاق. ورأينا الجناة أنفسهم ينشرون فيديوهات وصوراً ساعدت في التحقق من الأثر الجنائي.

دعني أشرح لكم الأمر بمنهجية فنية باردة كخبير في مسرح الجريمة. في الفاشر، تهيأت ظروف جنائية فريدة جعلت مسرح الجريمة استثنائياً من حيث قابلية التوثيق. فقد تزامنت المجزرة مع جفاف التربة وصفاء السماء، مما جعل البقع الدموية والأجسام مرئية بوضوح من الفضاء. كما أحاط الجناة الضحايا بساتر ترابي منعهم من الهروب، مما خلق مساراً شبه بخط مستقيم لسقوط الضحايا سهل التتبع. والأكثر إدهاشاً أن الجناة وثّقوا المجزرة بأنفسهم ونشروا صوراً ومقاطع فيديو، مما أتاح معايرة دقيقة بين القياسات الأرضية والفضائية. وهكذا، تحولت الظروف التي ساعدت الجناة على تنفيذ مجزرتهم إلى نفس الظروف التي منحتنا ميزة استقصائية حاسمة.

في الفاشر، تم توثيق أربعة أنماط للقتل. الأول: قتل القوات المنسحبة دون رحمة، مع فيديوهات تظهر أبو لولو ورجاله وهم يسخرون من الجرحى ثم يعدمونهم، وهو انتهاك صريح لاتفاقيات جنيف (جريمة عدم الإبقاء على الحياة). الثاني: إطلاق النار على الفارين أثناء حركتهم. الثالث: اعتقال المدنيين ثم إعدامهم جماعياً، بما في ذلك إرغامهم على الاستلقاء في حفر قبل قتلهم. والرابع: تصفية المختبئين داخل المباني، كما وثقته مقاطع فيديو من مستشفى السعودي والمستشفى الجامعي. إلى جانب عمليات القتل المباشرة، أنشأت قوات الدعم السريع مرافق احتجاز في القطاع الشرقي من المدينة بعد سقوطها، بما في ذلك داخل مستشفى الأطفال، حيث كانوا يجلبون المدنيين للاعتقال. وشهدت هذه المرافق تفشي وباء الكوليرا في أكتوبر، مما أدى إلى وفاة مئات بل آلاف المعتقلين. هذا يفسر جزئياً العدد الهائل للمفقودين (أكثر من 60 ألفاً)، والذي غالباً ما يُساء فهمه في الخطاب العام، حيث إن الكثير من الوفيات حدثت داخل هذه المرافق بعد سقوط المدينة وليس فقط في ساحات القتال.

(ديسمبر): لقد استمعت إلى الحوار الذي أجرته معك الأستاذة مروة خالد الأسبوع الماضي، وذكرت فيه أن مدينة الأبيض تُعتبر مدينة استراتيجية للغاية من حيث الموقع الجغرافي وحركة النزوح، وغير ذلك من العوامل. لكن توقعاتك كانت أنها لن تسقط، وأن الحصار المفروض عليها قد انتهى فعلياً منذ شهر فبراير الماضي؟.

ريموند: إن ما يثير غضبي أكثر بشأن الأبيض هو أن الاستخبارات الأنجلو-أمريكية أخطأت في شأن الأبيض، وقد أخبرتهم بذلك علناً وسراً، فاتصلوا بي، وأخبرت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بهذا. ومن ثم فقد تقدمنا رسمياً إلى الأمم المتحدة وقدمنا شهادة بشأن إنذار فولكر تورك الأحمر، الذي لم يكن صحيحاً.

لقد مضت أكثر من ستة أسابيع على آخر مواجهة مباشرة بين قوات الدعم السريع والفرقة الخامسة في الفترة بين 19 و20 يونيو. ويمكننا إثبات ذلك بالأدلة الجنائية. لم تُطلق أي طلقة في ذلك النطاق. وفي النهاية، الأمر مجرد حسابات. والمسافات يمكن قياسها بدقة الآن. المدى الأقصى لقذيفة هاوتزر الذي استولت عليه قوات الدعم السريع من الجيش السوداني يتراوح بين 25 و30 كيلومترا. أما المدى الأقصى للمدفعية من طراز AH-4 التي زودتها بها الإمارات، فيتراوح بين 37 و41 كيلومتراً. إنهم لم يطلقوا قذيفة مدفعية واحدة على الأبيض حتى الآن. وهذا يعني أنهم لم يقتربوا أبداً لمسافة تقل عن 40 كيلومتراً. فقوات الدعم السريع دائماً ما تهاجم بالمدفعية عندما تكون في نطاقها. لقد حَلّلنا كل الحفر الناجمة عن القذائف. كل الحفر منذ فبراير الماضي كانت ناتجة عن طائرات انتحارية يطلقونها عندما لا يكونون قريبين بما يكفي لاستخدام مدفعيتهم. غياب القذائف المدفعية سيقول لأي محلل عسكري إنهم ليسوا على مسافة أقل من 40 كيلومتراً. ثم نلاحظ أن قوات الدعم السريع تبني تحصينات ترابية على بعد 57 كيلومتراً. والفرقة الخامسة لم تكن يوماً أقوى مما هي عليه الآن.

الفاشر.. رواندا جديدة؟ المحقق الدولي يفضح «الإبادة الجماعية النصية».. شهادة تدين بريطانيا والإمارات في إبادة الفاشر

جرائم الحرب والإبادة الجماعية: تعريف الجريمة ومحاسبة مرتكبيها

(ديسمبر): تقولون إن الدعم السريع ارتكب إبادة جماعية، وأن الجيش السوداني ارتكب جرائم حرب. اشرح لنا الفرق القانوني بينهما؟.

ريموند: الفرق الرئيسي هو القصد الخاص (Dolus Specialis). في الفاشر، أظهرت أقوال الدعم السريع وأفعاله قصداً واضحاً لإبادة الزغاوة كمجموعة وحرمانهم من وسائل البقاء. في حالات أخرى، مثل الكنابي في الجزيرة، ارتكب الجيش السوداني جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خطيرة، لكن الأدلة لا ترتقي بعد إلى إبادة جماعية.

الفرق الجوهري بين مجزرة الفاشر ومجزرة الكنابي يكمن في مفهوم القصد الخاص (Dolus Specialis) الذي يميز جريمة الإبادة الجماعية عن غيرها من الجرائم. ففي الفاشر، توافرت العناصر القانونية الكاملة لجريمة الإبادة: الفعل الإجرامي (actus reus) فقد أظهرت أقوال الدعم السريع وأفعاله قصداً واضحاً لإبادة الزغاوة كمجموعة وحرمانهم من وسائل البقاء. أضف إلى ذلك النفس الإجرامي (actus mentis) الموثق في فيديوهات قوات الدعم السريع، حيث يصرح جنودهم صراحة بنيتهم إبادة الزغاوة ووصفهم إياهم بـ«مخلوقات دون بشرية». هذا المزيج من القول والفعل يرقى إلى مستوى النية الخاصة للإبادة الجماعية بشكل نصي.

أما في الكنابي، فما حدث كان عملية انتقامية محدودة على أسس عرقية، ارتكبتها قوات الجيش والمليشيات المناصرة لها بحق مجموعات متعددة من القبائل اتُّهمت خطأً بمساعدة الدعم السريع. وهذا يندرج تحت جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، لكنه لا يرقى إلى الإبادة الجماعية لانعدام النية الخاصة المنهجية لاستئصال مجموعة بعينها. ومن المهم التذكير أن هذه ليست المرة الأولى، فقد سبق أن ارتكب النظام السابق جرائم إبادة، وهو ذاته النظام الذي أنشأ الجنجويد - الذين تحولوا لاحقاً إلى قوات الدعم السريع - بالإضافة إلى قوات الاحتياطي المركزي، وكلاهما صُمم لمواجهة أي انقلاب عسكري، مما يجعل ما حدث في الفاشر امتداداً لسياسات ممنهجة وليس مجرد فظائع معزولة.

(ديسمبر): ما الذي يجعل هذا التمييز ذا قيمة؟ هل يحمل هذا التمييز دلالات قانونية وإنسانية؟.

ريموند: لأن الإبادة الجماعية ليست مجرد كم؛ إنها قصد. يجب إثبات الفعل الجرمي والقصد الجرمي معاً. ولهذا فإن التصنيف مهم قانونياً وتاريخياً.

(ديسمبر): بعد هذا الاستعراض لجرائم الحرب والإبادة، ننتقل إلى سؤال المحكمة الجنائية الدولية. كيف تنظرون إلى ولاية المحكمة في السودان؟.

ريموند: يجب توسيعها لتشمل كل السودان. حالياً يتطلب ذلك عملاً من مجلس

يجب نزع سلاح الجيش السوداني والدعم السريع معاً وبناء قوة وطنية جديدة تحت سلطة انتقالية مدعومة دولياً

من ناغازاكي إلى رواندا إلى الفاشر: كيف يقرأ المحقق الدولي مشهد الإبادة الجماعية في السودان؟

الأمن، ولم يحدث. المشكلة ليست فقط التقصير، بل أيضاً التورط. عدة أعضاء دائمين في مجلس الأمن لديهم صلات مباشرة أو غير مباشرة بالأطراف المسلحة. كان ينبغي توسيع نطاق التحقيق منذ فترة، وفي إطار ذلك ستُدان قوات الدعم السريع دون أدنى شك. ثم السؤال: هل مجلس الأمن هو من يعرقل هذا؟ ليس بالضبط، بل هو ببساطة لا يفعله. لا يوجد شيء معروض عليهم ليتحركوا بموجبه. والحقيقة أن هناك عدة أعضاء دائمين في المجلس متورطون بشكل أو بآخر: روسيا باعت أسلحة للجيش السوداني، ومرتزقة فاغنر هم امتداد روسي، والصين باعت أسلحة للإمارات التي بدورها زودت بها قوات الدعم السريع، والولايات المتحدة وبريطانيا لديهما شراكات دفاعية كبرى مع الإمارات. الوحيد الذي لا يبدو متورطاً بين الخمسة الدائمين هو فرنسا. فلماذا إذن لم يوسعوا التحقيقات الجنائية ليشملوا أشخاصاً تم تمويلهم بنشاط من قبل عدة أعضاء في الخمسة الدائمين؟.

(ديسمبر): ما الجدوى من توصيف الجريمة بانها إبادة جماعية إذا لم يُترجم إلى تحقيقات ومحاكمات؟.

ريموند: نعم، إنه مهم، لأن النتائج القانونية يمكن أن تصبح أدوات وقائية. لوائح الاتهام يمكن أن تبطئ الحرب وتثني من يرعاها. لكن لا عملية قضائية تحل محل الإرادة السياسية. وكخبير في جرائم الحرب، أرى أن على المرء أن يتحلى بنظرتين متزامنتين: الصبر على بطء الإجراءات القضائية، والإدراك أن هذه البطء طبيعي في معظم الملفات، باستثناء حالة روسيا التي كانت استثنائية. فالجمهور غالباً ما يخلط بين السرعة السياسية والسرعة التقنية، لكن الحقيقة أن هناك نوعين من الأدلة المطلوبة للإدانة: أدلة وقوع الجريمة (كالجثث والطلقات)، وأدلة الربط التي تصل بين الأفراد المحددين والجرائم، وهذه الأخيرة بالغة التعقيد خاصة في هياكل القيادة غير المنتظمة لقوات الدعم السريع، حيث يصعب الإثبات القطعي بأن حميدتي أو عبد الرحيم أصدرا الأوامر مباشرة.

وإذا أصدرت لوائح اتهامات من المتوقع أن يكون لها تأثير رادع، مما قد يبطئ وتيرة الحرب ويغير مسارها. لكن العدالة وحدها لا تكفي. فالسودان يحتاج إلى حل جذري يشمل حل الجيش السوداني وقوات الدعم السريع معاً وبناء جيش وطني جديد تحت حكومة انتقالية بدعم دولي.

(ديسمبر): في كل عمليات السلام، يبرز سؤال العفو. هل هو ضرورة أم تنازل؟ هل العفو طريق السلام أم عقبة العدالة؟.

ريموند: العفو يمكن أن ينجح فقط إذا كان جزءاً من عملية مصالحة منضبطة تترك مجالاً للملاحقة الجنائية. إن العفو لا يمكن أن يكون مجرد رشوة أو صفقة سياسية، بل يجب أن يندرج ضمن نظام قضائي منظم، كما حدث في لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا، حيث احتفظ النظام بحق سحب العفو ومحاكمة الجناة جنائياً في حال عدم الامتثال للشروط. أما ما يحدث الآن في السودان، فليس عفواً حقيقياً، بل مساومة. إنه إفلات من العقاب متنكر كحل وسط. والحل الحقيقي يكمن في إنشاء لجنة حقيقة ومصالحة شاملة تعود إلى السبعينيات، لأن العدو الحقيقي في السودان هو الإفلات من العقاب.

بريطانيا تحت المجهر:

ثلاث سنوات من التحذيرات التي تم تجاهلها عمداً

(ديسمبر): متى أدركتم أن الحكومة البريطانية لن تتدخل؟ ماذا يكشف ذلك عن توازن القوى في المنطقة؟ وما الذي يعنيه ذلك عن دور الإمارات في تشكيل السياسة البريطانية؟.

ريموند: كان ذلك واضحاً بحلول يونيو 2024. قدمنا إحاطات لوزارة الخارجية، وتحدثنا مع برلمانيين ووفرنا لهم الأدلة مراراً. لكن الموقف البريطاني كان دائماً فعل الحد الأدنى الممكن. ثم، مع تدهور الأوضاع في الفاشر، أصبح واضحاً أن الحذر السياسي والخوف من ردة فعل الإمارات طغى على الاستعجال الأخلاقي.

الحكومة البريطانية ساعدت في إعداد قرار مجلس الأمن 2736 بشأن الفاشر، لكن كان معروف مسبقاً أن بريطانيا لن تتخذ الإجراءات اللازمة. وقد أفاد دبلوماسيون من دول أخرى أن بريطانيا تخشى العقوبات الاقتصادية من صندوق الثروة السيادي الإماراتي. وهكذا، فإن «المؤامرة» ليست معقدة كما يتخيل البعض، بل هي خوف بريطاني واضح من تداعيات اقتصادية قد تمارسها الإمارات.

(ديسمبر): ما هي الخلاصة التي خرجتم بها من لقاءاتكم مع المسؤولين البريطانيين؟ ماذا قالوا لكم بالتحديد؟.

ريموند: أشاروا إلى أن مواجهة الإمارات قد تحمل عواقب اقتصادية لبريطانيا.

(ديسمبر): لماذا أخرجتم سنوات من السجلات الداخلية السرية إلى العلن؟ وما الذي دفعكم لهذا الكشف؟ وكيف برر المسؤولون البريطانيون رفضهم التحرك بشأن الفاشر؟.

ريموند: لأن الردود الرسمية لم تتناول جوهر الأدلة. قدمت إنكاراً وإجراءات، لا أدلة مضادة. عندئذٍ، أصبحت الشفافية أهم من الدبلوماسية الهادئة. قال المسؤولون البريطانيون إنهم بذلوا قصارى جهدهم. ولكنهم في ذات الوقت قالوا بأنني قد شوهت سمعتهم. البريطانيون لم يتعاملوا بجدية مع أي من الادعاءات الواقعية الجوهرية التي أطرحها. فهم لا يردون على أي من شهادتي المكتوبة على الإطلاق، ويقولون إني أتهمهم بأشياء لم أتهمهم بها. إنهم يخلقون نوعاً من «الموضوعية المزيفة»، إذا صح التعبير. يقولون: «نعم، لقد حاولنا»، وأنا أقول: أنا لا أقول إنكم لم تحاولوا، بل أقول إنكم لم تحاولوا بما فيه الكفاية. وأقول أيضاً إنكم قدّرتم حياة هؤلاء الأشخاص أقل من تقديركم للعلاقة مع الإمارات. وكانت لديكم نفس المعلومات الاستخباراتية التي لدي. بل لديكم معلومات أفضل من معلوماتي.

(ديسمبر): برأيكم، أين يكمن الخلل في الاستجابة البريطانية للأزمات؟ ما هي توصياتك للبرلمان البريطاني لإصلاح آليات الاستجابة الدولية للأزمات؟.

ريموند: الأمر بسيط جداً. بريطانيا تحتاج إلى هيئة مستقلة يُعهد إليها إعداد تقييمات الإبادة الجماعية والجرائم، منفصلة عن وزارة الخارجية، وتُبلغ تلك التقييمات مباشرة إلى البرلمان والجمهور. وبشكل أساسي، المشكلة الجوهرية أن نهج الخارجية البريطانية كان دائماً فعل الحد الأدنى الممكن. وقلت الشيء نفسه للحكومة الأمريكية واتهمتهم بالعنصرية في تعاملهم مع السودان.

لقد توفرت لنا قدرات استثنائية على التوثيق في السودان، لكن تلك القدرات حُجبت لأنها صارت مُحرجة للحكومات. النقطة الأساسية هي أنه بغضّ النظر عن حجم الموارد التي تملكها أي حكومة، إذا كنت لا تعامل قيمة حياة طفل فلسطيني، وطفل أوكراني، وطفل سوداني، على قدم المساواة — وإذا كانت تقاريرك عنهم تختلف في الدقة والصدق والسرعة والجودة — فهذه هي مشكلتك.

التورط الإقليمي: ما هي الأسباب والنتائج؟

(ديسمبر): برأيكم، هل كان للإمارات دور في عرقلة جهود إنهاء الحرب؟ وما هو الدور الذي لعبته فعلياً في إطالة الحرب؟.

ريموند: لو توقفت الإمارات عن دعم الدعم السريع، لانتهت الحرب خلال أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. هذا لا يعني أنها اللاعب الوحيد، لكنها محورية، مقارنة برعاة الجيش السوداني (السعودية ومصر وتركيا) الذين يقول إن توقف دعمهم لن ينهيَ الحرب فوراً. الحرب أُطيل أمدها بدعم خارجي، وبحكومات تستفيد من ذلك الدعم. الإمارات هي الراعي الرئيسي للدعم السريع، بينما دول أخرى (كينيا وإثيوبيا وتشاد وليبيا) هي مجرد «مستفيدة» تتلقى أموالاً من الإمارات لتوفير الوصول والمساعدة، وليست راعية مباشرة. الحرب يمكن إيقافها خلال أسبوعين إذا أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا أنه ما لم يتوقف تدفق الأسلحة من الإمارات إلى الدعم السريع، فسيتم تقييد سفر مواطنيهما إلى الإمارات. وهذا سيُجبر الإمارات على العودة إلى طاولة المفاوضات وإنهاء الصراع.

إن قدرات الدعم السريع المتقدمة في الطائرات المسيرة والاستطلاع والمراقبة (ISR) المستخدمة في الفاشر وأماكن أخرى بدعم إماراتي، غالباً عبر الصين، قد غيّرت طابع الحرب وجعلت الجرائم «كارثية بشكل فريد». إذن، الإمارات ليست لاعباً ثانوياً، بل هي المُمكّن الخارجي الرئيسي للدعم السريع، وأن استمرار دعمها هو السبب الرئيسي في استمرار الحرب، وأن سلوكها يمكن تغييره بسرعة لو كانت الحكومات الغربية مستعدة لتحمل احتكاك اقتصادي ودبلوماسي مع الامارات.

(ديسمبر): إذن هذه هي الدول المتورطة في دعم طرفي النزاع؟؟

ريموند: نعم. وهناك مستويات مباشرة وغير مباشرة. بعض الدول داعم نشط للجيش السوداني بينما دول أخرى تستفيد من دعم الإمارات للدعم السريع. النقطة أن هذه لم تعد حرباً سودانية خالصة.

(ديسمبر): في ظل الأدلة الدامغة التي قدمتموها، كيف تفسرون جمود الحكومات الغربية؟ كيف استجابت الحكومات الغربية لأدلتكم؟.

ريموند: غالباً بعدم العمل عليها. الدليل كان هناك. السياسة لم تكن. الحكومات الغربية كانت غالباً «تعرف أكثر مما أعرف»، وتمتلك استخبارات وتقييمات أفضل، لكنها اختارت إما عدم التحرك أو كبح الكشف عن الروابط بين الإمارات وإثيوبيا والدعم السريع. وهذا بالتأكيد نمط قُدّمت فيه المصالح السياسية والاقتصادية (خاصة فيما يتعلق بالإمارات) على منع الفظائع الجماعية، ما أنتج نمطاً من التعامل مع الحرب هو مزيج من «التقاعس» و«الحد الأدنى من الفعل» و«التفادي الإجرائي».

المشهد العسكري: المسيرات كسلاح- الاستنزاف كاستراتيجية- الدعم الخارجي كمحدد. كيف تشكل هذه العوامل المشهد العسكري؟

(ديسمبر): كيف تغيرت موازين القوى العسكرية في السودان؟ وما هي العوامل المؤثرة؟.

ريموند: إن استخدام الدعم السريع لطائرات مسيرة وقدرات متقدمة في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR) قد غيّر طابع الحرب، ويُعتبر تطوراً تحولياً في الصراع. هذه القدرات منحت الدعم السريع قدرة استهداف طباقية عالية الدقة مكنتها من شن ضربات كانت ستكون مستحيلة بالاعتماد على خط البصر وحده. وفي ذات الوقت خسر الجيش السوداني أرضاً، وفقد التفوق الجوي لصالح الدعم السريع. كذلك بدأ الجيش يستنفد كوادره المدربة، وتجنيد النساء في معسكرات الدفاع الشعبي يُعتبر علامة على اليأس. كما يُلاحظ أن الطرفين أصبحا أكثر اعتماداً على الدعم الخارجي. لكن الموازنة تحولت مع تنامي ميزة الدعم السريع في المسيرات والاستطلاع، بينما تآكلت المزايا التقليدية للجيش السوداني.

(ديسمبر): كيف ترون مسار الحرب في السودان؟ وإلى أين تتجه؟.

ريموند: لا تزال خطرة ومتقلبة، لكن الحرب تَشكّل الآن بالاستنزاف والضغط الخارجي وإمكانية لوائح اتهام. هذا المزيج يمكن أن يغير السلوك، حتى لو لم ينهِ الصراع بذاته. الحرب باتت تُحدَّد الآن بعوامل الاستنزاف، والضغط الخارجي، واحتمال ملاحقات المحكمة الجنائية الدولية، وهي عوامل مجتمعة يمكن أن تغيّر السلوك حتى لو لم تنهِ الصراع بذاتها. وحتى لو توقف القتال اليوم، فإن المجتمع الدولي سيظل بحاجة إلى نزع قدرات الطائرات المسيرة لدى الدعم السريع وإصلاح الجيش السوداني ليصبح جيشاً وطنياً تحت سلطة انتقالية.

(ديسمبر): إذن هذا هو تصوركم للترتيبات الأمنية بعد الحرب؟.

ريموند: نعم. يجب نزع سلاح الجيش السوداني والدعم السريع معاً. يجب بناء قوة وطنية جديدة تحت سلطة انتقالية مدعومة دولياً.

مستقبل السودان بين مطلب السلام وضرورة المحاسبة

(ديسمبر): السلام الحقيقي ليس مجرد توقف للقتال، بل مسار طويل يعالج الجذور ويبني الثقة. برأيكم، ما هي الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها هذه العملية لضمان العدالة والاستدامة؟.

ريموند: أي عملية سلام ذات معنى يجب أن تضع المدنيين السودانيين في المركز الأول، لا أن تُدار كصفقة بين طرفين مسلحين فقط. إن أي مفاوضات تعامل الجيش السوداني والدعم السريع كطرفين سياسيين متساويين دون وجود الشعب في الغرفة معيبة جوهرياً. لقد فشلت كل مسارات التفاوض السابقة لأنها صُمِمت من دون إشراك الشعب السوداني وتعاملت مع الجيش السوداني وقوات الدعم السريع كطرفين متساويين، في حين أن كليهما يقف ضد المسار الديمقراطي الذي انطلق في 2019. إن أي تسوية حقيقية تتطلب تفكيك الطرفين المسلحين ونزع سلاحهما (بما في ذلك قدرات الطائرات المسيرة لدى الدعم السريع)، وبناء قوة دفاع وطنية سودانية جديدة تحت سلطة انتقالية مدعومة دولياً، مع جدول زمني واضح للحكومة الانتقالية وخطة أممية لنزع السلاح، إلى جانب لجنة حقيقة ومصالحة لا تلغي المساءلة الجنائية عن الجرائم الجسيمة، واستجابة أممية جادة تحت الفصل السابع لحماية المدنيين ودعم استعادة الحكم الديمقراطي.

(ديسمبر): كيف تنظرون إلى دور مجلس الأمن وواجباته؟ ما هي مسؤوليته في هذه الأزمة؟ هل فشل في الاضطلاع بمسؤولياته؟.

ريموند: كان يجب أن يتحرك تحت الفصل السابع أبكر بكثير. ما كان مطلوباً هو حفظ سلام، وحماية مدنيين، وعملية جادة لاستعادة حكم ديمقراطي. بدلاً من ذلك، تقلص المجلس عندما كان يجب أن يتوسع.

لقد فشل مجلس الأمن فشلًا ذريعًا في التعامل مع أزمة السودان، وكان ينبغي تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في عام 2023، مع نشر قوات حفظ سلام لاستعادة الحكومة الديمقراطية إلى الخرطوم وإجراء انتخابات، بدلاً من المفاوضات الثنائية التي تعامل الجيش والدعم السريع كطرفين متساويين، بينما الشعب السوداني مهمش تماماً. وكان يجب أن يكون التركيز على مواجهة الانقلاب العسكري وحماية المدنيين، لكن المجتمع الدولي تقاعس، بل وانسحب من دارفور بدلاً من تعزيز وجوده في أيام الثورة.

(ديسمبر): أين كان المجتمع الدولي عندما كان مطلوباً منه التحرك؟ كيف نقرأ فشل المجتمع الدولي في تطبيق مبادئ مسؤولية الحماية؟.

ريموند: لقد تعرض السودانيون إلى سلسلة طويلة من الخيانات من جراء صمت الدول الكبرى على مجازر المتظاهرين وعدم دعم الانتفاضة ونهاية باستمرار تسليح الأطراف المتحاربة. إن المسؤولية تقع على المجتمع الدولي بأسره الذين سمحوا لهؤلاء «اللصوص» من الطرفين بمواصلة نهب البلاد. وهذا ليس رأياً عاطفياً، بل حقيقة واضحة لا تقبل الجدل. هذه هي القضية الجوهرية. المجتمع الدولي عامل الحرب كمشكلة تفاوض حين كانت أيضاً مشكلة مساءلة.

الكلفة الشخصية لـ27 عاماً من التوثيق

(ديسمبر): كيف غيرت 27 عاماً من العمل في توثيق جرائم الحرب مجرى حياتك؟.

ريموند: يكلف كثيراً. لكن العمل مهم لأن الشهادة مهمة. حتى عندما يكون العمل بطيئاً، يجب أن يُسجل السجل. المدنيون يستحقون ذلك.

(ديسمبر): فيما يتعلق بالحياد المؤسسي. لقد اتُّهمتم بالانحياز لطرف دون آخر في السودان. كيف تردون على هذا الاتهام؟ وكيف تضمنون سلامة منهجيتكم ومصادر معلوماتكم؟.

ريموند: هذا الاتهام لا أساس له من الصحة. والحقيقة أنهم لو أجروا أي بحث عني وعن فريقي، لعلموا أن ادعاءاتهم لا تمت للواقع بصلة. فسواء في سياق هذا الصراع أو قبله أو خارجه، نحن ببساطة نتبع القانون ونمضي حيث يقودنا ونطبقه على الجميع بالتساوي. لكن ما يصعب فهمه على المنخرطين في هذه الفصائل هو أن هناك جرائم أشد من غيرها، ومع محدودية القدرات، لا بد من تحديد الأولويات للجرائم الأكثر خطورة.

لذا، كلما توفرت لدينا أدلة على جرائم ارتكبها الجيش السوداني، قمنا بالإبلاغ عنها. وقد فعلنا ذلك، بما في ذلك في الفاشر. لقد اتهمنا الجيش علناً بارتكاب جرائم حرب في الفاشر، وسلّمنا خرائط بذلك إلى مجلس الأمن الدولي. وقدمنا أكثر من سبع إحاطات لمجلس الأمن، تضمنت عدة مرات جرائم حرب ارتكبها الجيش في الفاشر، شملت القصف للقطاع الشرقي في 2024. كما عثرنا على الجثث في القناة في مجزرة «الكنابي» وشرحنا ذلك لشبكة CNN. وقد أوضحنا كل ذلك بوضوح. وقلنا إنهم قصفوا القطاع الشرقي قصفاً شاملاً، وأثبتنا ذلك بخرائط متعددة على مدى فترة زمنية، وقمنا بتحليل الحفر الناتجة عن القذائف. لقد كنا متسقين في موقفنا.

لقد أمضيت معظم حياتي ومنذ 2010 في محاولة محاكمة قادة الجيش، وكان لي دور مهم في ملفات إدانة عبد الرحيم محمد حسين وأحمد هارون أمام المحكمة الجنائية الدولية. وواقع الأمر أن قوات الدعم السريع ترتكب إبادة جماعية نصية، بينما ارتكب الجيش جرائم حرب متعددة، لكنها لا ترقى إلى مستوى الإبادة في هذه المرحلة. ومع ذلك، يظل الجيش مسؤولاً عن فشله الذريع في حماية المدنيين في الفاشر وزالنجي ونيالا وكاس والجنينة واستخدامهم كدروع بشرية ثم التخلي عنهم.

(ديسمبر): كيف تجد الدافع لمواصلة العمل رغم التحديات والمعاناة التي توثقها؟ من أين تستمد الإرادة للاستمرار في عمل يبدو للكثيرين مستحيلاً؟.

ريموند: الناس. العائلات. الناجون. والإيمان بأن التوثيق يمكن أن يغير النتائج، حتى لو بشكل غير مباشر.

(ديسمبر): ماذا تقولون للمواطن السوداني في ختام هذا الحوار؟.

ريموند: أقول للمدنيين: إنكم لم تُنسَوا، وإن الأدلة تُجمَع، وإن معركة المساءلة لم تبدأ بعد.

من الفضاء إلى قاعة المحكمة: يحوّل مختبر بيل صور الأقمار الصناعية إلى أدلة جنائية تفضح الجرائم

أقول للمدنيين: إنكم لم تُنسَوا، وإن الأدلة تُجمَع، وإن معركة المساءلة لم تبدأ بعد

اجتماعات أديس أبابا:

لا للحوار التضليلي.. وهذا السلام الذي نريد

القوى المدنية في أديس أبابا: نخشى على بلادنا من الانقسام وعلى شعبها من المعاناة

أديس أبابا:
شوقي عبدالعظيم

مضى على اندلاع الحرب 40 شهراً، ولم تتوقف جهود القوى السياسية المناهضة لها سعياً إلى إيقافها. وقد اجتمعت هذه القوى في عواصم عديدة لهذا الغرض، بعد أن استهدفت من طرفي الحرب بالعنف والاعتقالات والبلاغات الكيدية وخطاب التحريض حتى تعيش في المنافي. في يومي السبت والأحد الماضيين (22 و23 أغسطس 2026) اجتمعت هذه القوى في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

أجندة الاجتماع كانت واضحة ومحددة: مناقشة دعوة البرهان للحوار، والموقف من المبادرات الدولية والإقليمية، وتقديم رؤية للحوار الذي ينهي الحرب. الحضور أيضاً كان وفق معايير واضحة ومتفق عليها، حيث يشارك كل من يعمل على مناهضة الحرب ولا يصطف مع أحد طرفيها. فبعد (40) شهراً باتت الرؤية أكثر وضوحاً، لذلك جاء الحضور مختلفاً نوعاً وعدداً، وكان الاتفاق أسهل بكثير حول الموضوعات المطروحة مما سبق، وما اتُّفِق عليه لا يخرج عن هدفين: حماية المدنيين وتحقيق السلام في ربوع السودان. وكل ذلك لن يتحقق إلا عبر إسكات صوت الرصاص وأزيز المسيرات الفتاكة.

عبدالله حمدوك يترأس جلسات اجتماع أديس ابابا

من هم الحاضرون؟

قبل ذكر الجهات المشاركة في المؤتمر، لا بد أن نعود إلى الوراء قليلاً، لنتبين كيف أثرت الحرب في القوى السياسية والمدنية. في أول الأمر تجمعت كثير من القوى السياسية والشخصيات المدنية في موقف رفض الحرب وعدم الانحياز لطرف، باستثناء الأحزاب المشاركة في انقلاب 25 أكتوبر 2021 والتي ظلت تساند قائد الجيش عبدالفتاح البرهان.

تجمعت القوى السياسية والمدنية في تحالف (تقدم) والذي يضم قوى الحرية والتغيير وأحزاباً لم تكن ضمن تحالف قوى الحرية والتغيير (قحت)، إلى جانب لجان مقاومة ونقابات وحركات مسلحة. ومع الوقت كان لقوى سياسية وحركات مسلحة وشخصيات مدنية رأي آخر، وهو الانحياز إلى الدعم السريع بحجة منازعة البرهان وحليفه المؤتمر الوطني على الشرعية، إضافة إلى الآثار التي وقعت على أهل إقليم دارفور وكردفان ومنعهم من حقوقهم المدنية (الحرمان من الأوراق الثبوتية، على سبيل المثال).

الحركات المسلحة الدارفورية كانت أول من غادر (تقدم) وشخصيات دارفورية في أحزاب سياسية وشخصيات من مختلف الوجهات والتوجهات

ولما تمسكت المجموعة بموقفها بأن لا تنحاز لطرف، حدث انقسام في (تقدم)، أو ما يعرف بفك الارتباط. وفي حقيقة الأمر كانت الحركات المسلحة الدارفورية أول من غادر (تقدم) وتبعتهم شخصيات دارفورية وأحزاب سياسية وشخصيات من مختلف الوجهات والتوجهات. وهنا خرج تحالف «صمود» والذي يضم كل من رفض هذا الموقف ووقف عند مبدأ عدم الانحياز لأحد أطراف الحرب. تسبب فك الارتباط في إضعاف الجبهة المناهضة للحرب، ليس من حيث الموقف ولكن من حيث الشمول والتمثيل.

لكن عزيمة القوى الرافضة للحرب في (صمود) وغيرها لم تفتر، وأخيراً وفي اجتماع أديس أبابا تحقق ذلك بشكل كبير، وحضر الاجتماع قوى إعلان المبادئ السوداني والتي تضم أحزاباً وحركات مسلحة وكيانات وشخصيات قومية، أبرزها حزب البعث العربي الاشتراكي، حركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد أحمد النور، ويضم أيضاً تحالف (صمود)، بكل مكوناته الحزبية والنقابية والشبابية، وشارك حزب الأمة بقيادة مبارك الفاضل وحزب المؤتمر الشعبي وأجسام نسوية وأجسام شبابية. وهذا يعني أن مؤتمر أديس أبابا حظي بتمثيل وحضور واسع للقوى المناهضة للحرب وتعمل من أجل تحقيق السلام في السودان، والأهم من ذلك فتح الباب أمام آخرين للاصطفاف ضد الحرب والعمل على إيقافها وإحلال السلام.

مؤتمر أديس أبابا حظي بتمثيل وحضور واسع للقوى المناهضة للحرب وتعمل من أجل تحقيق السلام في السودان.. والأهم من ذلك فتح الباب أمام آخرين للاصطفاف ضد الحرب والعمل على إيقافها وإحلال السلام

لا للحوار التضليلي

الحوار التضليلي المقصود هو الحوار الذي دعا إليه قائد الجيش عبد الفتاح البرهان. ولا أدري إن كان من حسن الصدفة أم لا. فقبل أن تصدر الوثيقة عن المؤتمر والتي رفضت الحوار جملة وتفصيلاً أكد البرهان بنفسه أن الحوار تضليلي، وبمثابة رد فعل على العقوبات المتوقع أن تصدر في حق الجيش، بحسب البرهان نفسه الذي خرج في مناسبة تخريج ضباط شرطة وقال «المجتمعين في الفنادق لن يحكموا السودان مرة أخرى». وهنا أهال البرهان التراب على الحوار السوداني – السوداني، وأكد أنه حوار تضليلي.

وبالعودة للمؤتمر والوثيقة التي صدرت عنه من المهم الإشارة إلى أن حوار البرهان هو البند الأول الذي تم نقاشه، لذا تصدَّر الوثيقة بعد الديباجة. أوضحت الوثيقة لماذا ترفض القوى المناهضة للحرب حوار البرهان، وجاء في ذلك أن «السودان يحتاج لعملية سلام حقيقي، وليس حواراً تضليلياً. إن ما يُروَّج له اليوم تحت مسمى «الحوار» ليس، من حيث الجوهر والمنهج، عملية للسلام بالمعنى المتعارف عليه سودانياً أو دولياً في عمليات إنهاء الحروب. فعمليات السلام الحقيقية تقوم على أطر ومراحل معروفة ومجربة: وقف عدائيات لأغراض إنسانية، فترتيبات أمنية وسياسية انتقالية، فوقف دائم ومستدام لإطلاق النار، ضمن مسار يُعرف بالتفاوض ويقوم على النِدّية، تُشرف عليه وتضمنه مظلة مستقلة ومتفق عليها».

لكن النقطة الأهم والأكثر حساسية في رفض القوى المناهضة للحرب تتعلق بوحدة السودان، وهي نقطة تستند إلى منطق قوي، فيها: «حين يُعقد «حوار وطني» حصراً داخل مناطق سيطرة طرف واحد من طرفي الحرب، ويُدار تحت حمايته ورعايته، فإن أول ما يُقال بذلك، ولو لم يُصرّح به، هو أن السودان لم يَعُدْ بلداً واحداً، بل صار جغرافيات سيطرة متعددة، لكل منها سلطتها وحوارها. هذا ليس تفصيلاً شكلياً عن مكان الانعقاد، بل هو جوهر المسألة. فحين يقرر طرف حرب أن يحاور «من داخل مناطق سيطرته» ويستثني بذلك ملايين السودانيين/ات الذين يقيمون أو يُشرَّدون خارج مناطق سيطرته، فإنه يمنح شرعية سياسية لواقع التقسيم الميداني الذي أفرزه القتال، ويحوله من انقسام عسكري مؤقت قابل للعلاج إلى وضعية سياسية دائمة. إن القبول بهذا المنطق هو خطوة على طريق تفتيت الدولة السودانية إلى كيانات متصارعة على الأرض والشرعية والموارد. إننا نرفض، وسنقاوم، بشكل قاطع وحاسم سلوك هذا الطريق».

وهناك أسباب أخرى لا تقل وجاهة ومنطقاً من سابقتها المتعلقة بوحدة السودان، من بينها أن حوار البرهان لم يهتم بإيقاف الحرب وهي أساس الأزمة في السودان اليوم ولا يمكن تحقيق سلام ينهي معاناة السودانيين عبر هذا الحوار، إضافة إلى أن الحوار يكرس الاستبداد ويضع السلطة في يد رجل واحد اسمه البرهان، وفي أفضل الأحوال في قبضة الجيش.

السودان يحتاج لعملية سلام حقيقي وليس حواراً تضليلياً. إن ما يُروَّج له اليوم تحت مسمى «الحوار» ليس، من حيث الجوهر والمنهج، عملية للسلام بالمعنى المتعارف عليه سودانياً أو دولياً في عمليات إنهاء الحروب

«السلام الذي نريد»

العبارة أعلاه اتخذتها القوى المناهضة للحرب عنواناً للوثيقة، وخيراً فعلت، إذ إنها لم ترفض الحوار والسلام، وإنما قدمت بديلاً يؤكد أنها لا ترفض الحوار، ولكنها ترفض حواراً تضليلياً، وفق شروط البرهان، يفضي إلى تنصيبه رئيساً، لكنها تقبل بحوار يفضي إلى وقف الحرب وإنهاء الصراع ويخرج السودانيين من المعاناة. وجاء في الوثيقة «عملية سلام متكاملة تنطلق من وقف عدائيات لأغراض إنسانية، ثم ترتيبات للانتقال عبر مسار سياسي مترابط، ثم وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، تُدار بمنطق التفاوض الندّي بين الأطراف عسكرية ومدنية، تحت مظلة مستقلة ومتفق عليها، وتُخاطب جذور الحروب السودانية المتكررة لا أعراضها». وشددت الوثيقة على أن الحوار الذي تريده القوى المناهضة للحرب يجب أن يحافظ على وحدة السودان ويبنى وفق مراحل ثلاث، هي:

- المسار الإنساني: حماية المدنيين فوراً، وفتح الطريق أمام الغوث وعودة من هُجّروا من ديارهم دون قيد،
- مسار وقف إطلاق النار: هدنة إنسانية شاملة وفورية تمهيداً لوقف إطلاق نار دائم يُنهي دوامة القتل،
- المسار السياسي: حوار سوداني-سوداني صريح وشفاف يعالج جذور الحروب الأهلية، ويوفر حلولاً شاملة ومستدامة.

أطراف الحوار

السؤال المفخخ الذي يرد كلما كانت هناك دعوة للحوار هو: «من هم المشاركون في الحوار؟». أجابت الوثيقة عن هذا السؤال بوضوح: رفضت مشاركة المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وواجهاتهما، وجاء فيها أن «أطراف عملية السلام يجب أن تعكس الواقع السوداني المعروف، لا الاصطناعي، وتستثني المؤتمر الوطني وحركته الإسلامية وواجهاتهما». وحددت ثلاثة كيانات للمشاركة في الحوار وهي: «القوى المناهضة للحرب غير المصطفة مع أطرافها، والقوى المصطفة مع القوات المسلحة، والقوى المصطفة مع قوات الدعم السريع، على أن تقتصر مشاركة القوات المسلحة وقوات الدعم السريع على مسار وقف إطلاق النار والمسار الإنساني، دون الخوض في المسار السياسي -إلا فيما يليها ويتفق عليه- والذي هو شأن مدني بامتياز». واشترطت أن لا يسيطر عليه طرف من الأطراف الثلاثة، مع مشاركة واسعة للنساء والشباب والنازحين والسودانيين في المهاجر.

الرباعية هي الأفضل

في بند المبادرات الخارجية، اتفق أعضاء المؤتمر على أن مبادرة الرباعية هي الأفضل لإحلال السلام وإعادة المسار الديمقراطي المدني. وجاء في الوثيقة «نرى أن خارطة طريق الرباعية الصادرة في 12 سبتمبر 2025 تمثل المرجعية الأفضل لعملية السلام في السودان، ذلك أنها جاءت استجابة لتطلعات الشعب السوداني».

أما بخصوص مبادرة الخماسية، التي تضم منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والإيقاد، فأكد المؤتمر على دورها وشكرها على جهودها، ووجه لها اللوم، لأنها خرجت عن دور الوسيط والمسهل لعملية السلام إلى الفاعل الذي يقرر في أمر المشاركين. ومع ذلك اتفق الاجتماع على ضرورة التعامل معها، وقال الدكتور عبدالله حمدوك في لقاء عدد من السفراء الأوروبيين والمبعوث الأمريكي إننا «مستعدون للتعامل مع الخماسية منذ الغد»، بعد أن أبلغهم صوت اللوم.

وختم بند المبادرات الخارجية بنقطة مهمة تتعلق بضرورة تنسيق الجهود حتى لا يستفيد دعاة الحرب من التناقضات والتباينات بين المبادرات لاستمرار الحرب «فتعدد المسارات الدولية دون تنسيق يُضعف الضغط الجماعي المطلوب لوقف الحرب، ويفتح الباب أمام تلاعب قوى الحرب بتناقضات الوسطاء، بينما توحيد الجهود هو وحده الكفيل بإنتاج تسوية متماسكة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع».

نداء للسودانيين والسودانيات

خصصت الفقرة قبل الأخيرة لدعوة السودانيين والسودانيات إلى مناهضة الحرب، وعدم الانسياق وراء دعوات استمرارها تحت دعاوى الكرامة أو جلب الديمقراطية. وجاء فيها «يا أبناء وبنات السودان، في الداخل والمنافي، في المدن والأرياف والمعسكرات، في مناطق السيطرة كلها دون استثناء: لقد آن الأوان أن نقول كلمتنا بصوت واحد. هذه الحرب التي حصدت الأرواح ومَزَّقت النسيج الاجتماعي وشَرَّدت الملايين يجب أن تتوقف الآن وليس غداً.»

الطرق على وثيقة «السلام الذي نريد»

في مجمل القول، كان اجتماع أديس أبابا ناجحاً، ويعد خطوة حقيقية في طريق وحدة القوى المناهضة للحرب. واتسم الاجتماع بروح التوافق والاتفاق، وكثيراً ما كان يُسمع صوت التصفيق داخل القاعة. كما أن الوثيقة الصادرة عنه خاطبت القضايا المطروحة بشفافية ووضوح، وفتحت الباب أمام كل من يؤمن بوقف الحرب ومناهضتها للانضمام والمشاركة والمساهمة. ولكن من المهم البناء على مخرجات الاجتماع والحرص على تطويرها حتى لا تذهب أدراج الرياح وتستمر الحرب.

حين لا تكفي الكهرباء لإنارة وطن

قراءة في تحقيق «ديسمبر».. من التوليد إلى انهيار الشبكة واستشراف ما بعد الحرب

في عددها رقم (67) بتاريخ 20 أغسطس 2026، نشرت (ديسمبر) تقريراً على صفحتها الخامسة بعنوان: «الكهرباء: تحقيق يكشف حقائق ومعلومات صادمة». وتنشر (ديسمبر) في هذه الصفحة تعقيباً مفصلاً من المهندس/ وليد الريح مبارك، خبير التخطيط العمراني وهندسة قطاع الكهرباء، وعضو سابق بلجنة إزالة التمكين في قطاع الكهرباء خلال الفترة الانتقالية في السودان، لأهمية ما ورد فيه من معلومات، وفي إطار توفير مساحة للمقاربات المختلفة للتعامل مع الأزمة التي يعيشها قطاع الكهرباء وآفاق الحلول بما يوفر رؤية أوضح للمهتمين بهذا القطاع الذي يؤثر على حياة أي مواطن سوداني.

م/ وليد الريح

قرأت باهتمام التحقيق الذي نشرته صحيفة (ديسمبر) في 20 أغسطس 2026 بعنوان: «الكهرباء: تحقيق يكشف حقائق ومعلومات صادمة». والكهرباء اليوم ليست شأناً فنياً يخص المهندسين وحدهم، بل إحدى أكثر القضايا اتصالاً بحياة السودانيين وبإعادة بناء الدولة بعد الحرب.

غير أن اختزال الأزمة في التوليد والوقود والصيانة يقود إلى تشخيص ناقص، ومن ثم إلى علاج ناقص.

لقد قدم التحقيق صورة قاتمة عن مروي وقري وبحري وأم دباكر والوقود والصيانة، لكنه لم يمنح النقل والمحطات التحويلية والتوزيع ما تستحقه، مع أن الحرب دمرت أجزاء واسعة منها، وطالتها عمليات نهب وسرقة للمحولات والكابلات وزيوت المحولات.

مروي ليست توربينات فقط

يبدأ التحقيق بحريق محطة التحويل في سد مروي في الأول من أغسطس 2026، وينقل عن وزير الطاقة المعتصم إبراهيم وصف العطل بأنه «كبير ومفاجئ»، وربط عودة الإمداد بوصول قطع الغيار.

ولا خلاف على أهمية إصلاح مروي، لكنها ليست مجرد توربينات؛ إنها عقدة رئيسية في الشبكة القومية، والطاقة التي تنتجها لا تصل إلى المستهلك إلا عبر النقل والمحطات التحويلية.

لذلك لا يكفي أن نسأل: متى تعود مروي إلى التوليد؟ بل: ما الذي بقي من شبكة نقلها؟ وكم تستطيع الشبكة نقلَه فعلياً بعد عودتها؟.

وهذه ليست أسئلة نظرية. ففي 30 أبريل 2025 تحدث المدير العام لشركة كهرباء السودان القابضة، المهندس عبدالله أحمد محمد (إنشتاين)، لصحيفة (الرأي) السودانية عن تدمير أكثر من 1500 كيلومتر من خطوط وأبراج النقل في ولاية الخرطوم، إلى جانب خسائر ضخمة في المحولات وانخفاض القدرة المتاحة.

إذن نحن لا نتعامل مع محطة تعطلت، وإنما مع منظومة نقل انكسرت.

ويورد التحقيق قصة العطاء الصيني، البالغ نحو 9 ملايين دولار، الذي أُعلن فوزه في ديسمبر 2025 لتوريد محولات وكابلات وصيانة خطوط النقل الخارجة من مروي. وإذا صحت تفاصيله فهي قضية تستحق التحقيق، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أن مشكلة مروي لا تنفصل عن شبكة النقل.

فالطاقة التي لا تستطيع الشبكة نقلها لا تختلف كثيراً، بالنسبة للمستهلك، عن الطاقة التي لم تُولد أصلاً.

الميغاواط لا يكفي

يذكر التحقيق أن إنتاج السودان الحالي يبلغ نحو 1100 ميغاواط، مقابل نحو 4400 ميغاواط قبل الحرب. والفارق هائل، لكن الميغاواط المنتج لا يعني بالضرورة ميغاواطاً يصل إلى منزل أو مصنع.

هناك سلسلة كاملة بين التوليد والمستهلك: توليد، نقل، تحويل، توزيع.

ولهذا يجب التمييز بين القدرة المركبة والمتاحة، وقدرة النقل والتحويل، ثم الطاقة التي تصل فعلياً إلى المستهلك. فالخطاب الذي يقيس نجاح المنظومة بما تنتجه المحطات وحدها يغفل أن الكهرباء توليد ونقل وتحويل وتوزيع.

قري وبحري: الصيانة أم إعادة البناء؟

تناول التحقيق محطات قري 1 و2 و4، وكأن القضية تدور أساساً حول الوقود والصيانة. لكن إفادة مدير شركة كهرباء السودان القابضة في 30 أبريل 2025 ذكرت أن قري 1 و2 و4 تعرضت للتدمير الكامل خلال الحرب، إلى جانب فقدان محطة بحري الحرارية كامل قدرتها.

إذا كان هذا هو الواقع، فإن الحديث عن صيانة هذه المحطات أو قطع غيارها يصبح مضللاً؛ فالمحطة المدمرة بالكامل تحتاج إلى إعادة إنشاء.

أما قصة الفحم فتحتاج إلى تصحيح: لا تستخدم محطات السودان الفحم الحجري، وإنما كان الفحم النفطي يستخدم في مراجل قري 4، التي خرجت من الخدمة قبل الحرب بعد انهيارها في 2021 نتيجة تراكم الرماد واختلال توازن المنشأة.

ومن ثم فإن بيع الفحم النفطي لمصانع الأسمنت بعد خروج قري 4 من الخدمة أمر يمكن تفسيره فنياً. أما الحديث عن أموال آلت إلى الجيش نتيجة البيع فهو اتهام خطير يحتاج إلى وثائق؛ خصوصاً مع السؤال البديهي: كيف تنتج مصفاة متوقفة فحماً نفطياً بقيمة 50 مليون دولار؟

وزيوت المحولات ليست وقوداً، بل جزء أساسي من العزل والتبريد، وفقدانها يمنع التشغيل الآمن.

بحري والتناقض الذي يحتاج إلى تفسير

في 27 مايو 2026 أعلن وزير الطاقة المعتصم إبراهيم عودة الوحدة الغازية G03 في محطة بحري الحرارية.

وفي المقابل، يذكر التحقيق أرقاماً تصل إلى 10 ملايين دولار لصيانة وحدة و20 مليوناً لوحدتين.

لكن هذه الأرقام تحتاج إلى تفسير في ضوء واقع المحطة. فإذا كانت إفادة أبريل 2025 قد أكدت أن بحري فقدت كامل قدرتها بسبب الحرب، فإن السؤال المشروع هو: هل جرت فعلاً صيانة لوحدة داخل محطة مدمرة؟، أم كانت العملية إعادة تأهيل أو إعادة تركيب لوحدات قائمة؟؟

ثم ما طبيعة الوحدات المستعملة التي وردت سابقاً عبر «أوكتاي» التركي؟ وهل تتناسب تكاليف الصيانة المعلنة مع قيمتها؟

هذه أسئلة فنية ومالية مشروعة، وإجابتها ينبغي أن تكون موثقة وواضحة.

أم دباكر: الاستثناء الذي يكشف القاعدة

أما أم دباكر فهي الاستثناء الذي يكشف القاعدة. ففي 10 يناير 2024 تناول موقع (نبض) اجتماع والي النيل الأبيض مع مسؤولي التوليد والنقل والتوزيع لبحث خروج أم دباكر ومشكلات الصيانة والوقود، إلى جانب خط جبل أولياء ومحطة مشكور.

ثم في 27 مايو 2026 أُعلن اكتمال الصيانة الكبرى للوحدة الثالثة وعودتها إلى العمل، وارتفاع القدرة التشغيلية المعلنة إلى نحو 122 ميغاواط بدلاً من 80 ميغاواط.

لكن عودتها لم تنهِ الأزمة. ففي يونيو 2025 نقلت صحيفة (فويس) بياناً من كهرباء السودان تحدث عن أعطال وفصل متكرر بسبب عدم توازن الأحمال وزيادة المطلوب عن المتاح.

وهنا تظهر الحقيقة التي يغفلها كثير من الخطاب حول الكهرباء: قد تعود المحطة إلى الخدمة، ومع ذلك تظل عاجزة عن تقديم كهرباء مستقرة إذا كانت الشبكة والأحمال والربط غير متوازنة.

وأم دباكر نموذج حي يثبت أن التوليد لا يعمل في فراغ، بل داخل منظومة النقل والأحمال والتحويل والتوزيع.

الحرب لم تدمر محطات التوليد وحدها

عندما نجمع هذه الوقائع، تصبح الصورة أكثر وضوحاً: الحرب أخذت من السودان محطات توليد وخطوط نقل وأبراجاً ومحولات ومحطات تحويلية وكابلات وزيوت محولات وأنظمة حماية وتحكم، واستنزفت الكادر البشري.

وفي 30 أبريل 2025 تحدثت شركة كهرباء السودان عن فقدان أكثر من 1500 كيلومتر من خطوط النقل، وأكثر من 20 ألف برميل من زيوت المحولات، وأكثر من 1000 ميغاواط من القدرة.

وتؤكد ذلك وزارة الطاقة نفسها؛ ففي 15 يوليو 2026 نقل موقع (خطوة) تأكيدها أن التوليد والنقل والتوزيع سلسلة متكاملة، وأن الصيانة وإعادة التأهيل مدخل استقرار الإمداد.

الطلب ليس عدواً

يقول التحقيق إن الخرطوم تحتاج إلى نحو 600 ميغاواط، وقد يصل الطلب إلى 800 ميغاواط، بينما المتاح نحو 400 ميغاواط.

لكن ارتفاع الطلب بعد عودة السكان ليس سبباً للأزمة، بل أحد مظاهر التعافي.

خلال الحرب كانت قطاعات واسعة من العاصمة خارج الخدمة، فتراجع الاستهلاك. ومع عودة السكان والمياه والمستشفيات والأسواق والمصانع عاد الطلب.

فالطلب لم يصنع الأزمة؛ لقد كشفها. ولا ينبغي مقاومة ارتفاع الأحمال، بل بناء خطة الإعمار عليه.

أما التحذير من انهيار كامل في 2027، فهو مشروع، لكنه لا يصبح توقعاً هندسياً إلا بنموذج يأخذ في الاعتبار نمو الطلب والقدرة والاحتياطي وحالة التوليد والنقل والتحويل والوقود والربط الإقليمي.

كهرباء السودان الجديد

وهنا يبدأ السؤال الأهم: هل نريد أن نعيد كهرباء السودان إلى ما كانت عليه قبل الحرب، أم نريد أن نبني كهرباء السودان الجديد؟

لا ينبغي أن ننفق مليارات الدولارات لإعادة شبكة أبريل 2023 كما كانت، بل لبناء شبكة أقوى وأكثر مرونة ومتعددة المصادر ومترابطة إقليمياً.

نحتاج إلى مزيج متوازن من التوليد الحراري بالغاز والوقود الأحفوري والفحم النفطي حيثما كان اقتصادياً، مع التوسع المدروس في الطاقة الشمسية، وبالتوازي إعادة بناء النقل والمحطات التحويلية، وتحديث الحماية والتحكم، وإعادة إنشاء مركز التحكم القومي في سوبا، وإنشاء مسارات بديلة تمنع خروج خط واحد من إسقاط أجزاء واسعة من الشبكة.

ونحتاج إلى إعادة الربط مع مصر وإثيوبيا بعد تقوية خطوط النقل، وتوليد موزع قرب المناطق الصناعية والزراعية والمرافق الحيوية، ومحطات مستقلة للمياه والمستشفيات.

كما يجب دعم المواطن الذي فقد محوله وكابلاته ومنظومة التوزيع الداخلية، عبر دعم مباشر عيني أو مالي؛ فقد استنزفت الحرب مدخرات الناس وقدرتهم على إعادة التأهيل.

ولا يقل الإصلاح المؤسسي أهمية: توحيد شركات الكهرباء الخمس في كيان وطني قوي، وحوكمته مالياً وإدارياً، وإبعاد التدخل السياسي عن القرار الفني، وإعادة بناء الكادر الوطني.

فالمحول يمكن شراؤه، والتوربين يمكن استيراده، والوقود يمكن توفيره؛ لكن خبرة المهندس الحاذق الذي يعرف كيف يشخص الخلل، ويحمي الشبكة، ويعيد تشغيلها في اللحظة الحرجة، لا تُشترى في صندوق.

لقد كشفت الحرب أن أزمة كهرباء السودان أعمق من توربين متوقف، وأبعد من نقص الوقود، وأكبر من عطاء قيمته تسعة ملايين دولار.

لقد انكسرت المنظومة

ولهذا لا ينبغي أن ينتهي سؤال الكهرباء عند: كم ميغاواطاً ننتج؟ بل: كم نولّد؟ كم ننقل؟ كم نحول؟ كم نوزع؟ وكم يصل فعلاً إلى المواطن؟.

قد تعود قري، وتعمل أم دباكر، وتستعيد مروي قدرتها، لكن إذا بقيت الشبكة ضعيفة فلن يشعر السودان بكامل قيمة هذه العودة.

إعادة إعمار الكهرباء ليست برنامجاً لإصلاح محطات متفرقة، وإنما مشروع وطني لإعادة بناء إحدى أهم ركائز الدولة والاقتصاد وربط الكهرباء بالتنمية والعدالة وتوزيع الفرص بين أقاليم الوطن.

لا يجوز أن يكون جزاء السودانيين بعد أن تسكت البنادق ويعم السلام أن نعيد لهم كهرباء الأمس ونعتبر ذلك إنجازاً.

لقد دفع هذا الشعب ثمناً باهظاً، ولذلك لا يستحق إعادة تشغيل أجزاء من الماضي، وإنما بناء كهرباء السودان الجديد: أقوى، وأكثر مرونة، ومتعددة المصادر، ومترابطة إقليمياً، وقادرة على حمل اقتصاد يتعافى ويتطلع إلى الصناعة والزراعة والمياه والتعدين والتكنولوجيا.

فإعادة الإعمار الحقيقية تبدأ حين ننظر إلى الكهرباء كما ينبغي أن ننظر إلى الدولة نفسها:

لا يكفي أن نسأل: متى تعود مروي إلى التوليد؟ بل: ما الذي بقي من شبكة نقلها؟ وكم تستطيع الشبكة نقلَه فعلياً بعد عودتها؟

في 30 أبريل 2025 تحدثت شركة كهرباء السودان عن فقدان أكثر من 1500 كيلومتر من خطوط النقل، وأكثر من 20 ألف برميل من زيوت المحولات، وأكثر من 1000 ميغاواط من القدرة

يجب التمييز بين القدرة المركبة والمتاحة، وقدرة النقل والتحويل، ثم الطاقة التي تصل فعلياً إلى المستهلك. فالخطاب الذي يقيس نجاح المنظومة بما تنتجه المحطات وحدها يغفل أن الكهرباء توليد ونقل وتحويل وتوزيع

الكتلة الديمقراطية.. نشأة مأزومة (1)

من «منصة الموز» إلى هندسة الانقلاب ودعم الحرب

محمد عبدالله إبراهيم

في ظل التداعي الوجودي الذي يواجهه السودان، وما أفرزته الحرب من انهيار واسع في بنية الدولة وتآكل متسارع في المجال السياسي، يبرز تحالف «قوى الحرية والتغيير - الكتلة الديمقراطية» بوصفه أحد أكثر التحالفات إثارة للجدل والانقسام، ونموذجاً يجسد التباعد بين الحمولة السياسية للمسمى والمنطق الذي يحكم الممارسة الفعلي. إذ يتحول الفعل السياسي داخله من أداة يفترض أن تنحاز إلى التغيير والتحول الديمقراطي، إلى آلية لإعادة إنتاج التموضع الوظيفي تحت مظلة الجنرالات.

وبينما يجهد التحالف في تسويق نفسه بوصفه «ظهيراً سياسياً واستراتيجياً» لمؤسسات الدولة، فإن قراءة أعمق لبنية تحالفاته ومواقفه تكشف عن وظيفة سياسية تتجاوز حدود المساندة إلى توفير غطاء مدني للسلطة العسكرية، بما يجعله أشبه بمختبر لإنتاج شرعية سياسية زائفة تعيد تقديم استمرار المؤسسة العسكرية في مركز السلطة بوصفه أمراً مشروعاً. وفي هذه المساحة تحديداً تتلاقى طموحات نخب راكمت نفوذها من ريع الأزمات وتقلبات التحالفات، مع حاجة المؤسسة العسكرية إلى واجهة مدنية تضفي على خياراتها قدراً من المشروعية، وتوفر لها مظلة سياسية لتبرير تلك الخيارات، وإعادة تسويق الارتداد عن مسار الانتقال الديمقراطي بوصفه استجابة لمقتضيات المرحلة.

بينما يجهد تحالف الكتلة الديمقراطية في تسويق نفسه بوصفه «ظهيراً سياسياً واستراتيجياً» لمؤسسات الدولة، فإن قراءة أعمق لبنية تحالفاته ومواقفه تكشف عن وظيفة سياسية تتجاوز حدود المساندة إلى توفير غطاء مدني للسلطة العسكرية

وعند هذه النقطة لا يعود التحالف مجرد اصطفاف سياسي فرضته تعقيدات المرحلة، بقدر ما يصبح تعبيراً عن معادلة مصلحية تعيد ترتيب الأولويات لمصلحة المال والسلطة.. فتضع «غنائم الحكم» في كفة، وتطلعات شعب أنهكته الحرب وينشد دولة مدنية ديمقراطية في الكفة الأخرى، من دون أن تحظى الأخيرة بالوزن الذي يفترض أن يشكل جوهر أي مشروع سياسي يدعي الانحياز إلى التغيير وقضايا الوطن.

ولم تكن «الكتلة الديمقراطية» نتاج مخاض ديمقراطي حقيقي، بقدر ما أفرزتها ديناميكيات التصدع التكتيكي وإعادة التموضع داخل القوى التي تصدرت المشهد السياسي بعد الثورة، وبدأت إرهاصات هذا التفكك مع ظهور ما عرف بـ«ميثاق التوافق الوطني»، قبل أن تتبلور لاحقاً في اصطفاف جمع حركات مسلحة وقوى سياسية وتقليدية وجدت في الانحياز إلى جانب المؤسسة العسكرية مدخلاً لإعادة ترتيب مواقعها وتعزيز حضورها في معادلة المال والسلطة.

وشكل ما عرف بـ«اعتصام الموز»، الذي حظي بتمويل ورعاية كاملة من المكون العسكري وواجهات النظام البائد أمام القصر الجمهوري في أكتوبر 2021، محطة مفصلية كشفت بوضوح طبيعة هذا الاصطفاف واتجاهاته السياسية. فقد تحول الاعتصام إلى منصة سياسية للمطالبة بحل حكومة الفترة الانتقالية برئاسة الدكتور عبد الله حمدوك، في توقيت كانت فيه أزمة الشراكة بين المكونين المدني والعسكري قد بلغت مستويات غير مسبوقة، وتصاعدت الضغوط السياسية على المكون المدني، بينما كانت البلاد تتجه سريعاً نحو لحظة الخامس والعشرين من أكتوبر.

ولم يكن ذلك الحراك في سياقه السياسي ونتائجه منفصلاً عن المسار الذي انتهى بانقلاب أكتوبر 2021. إذ أسهم في إضعاف الحاضنة المدنية للانتقال وتهيئة المجال السياسي لخطاب يطعن في شرعية الحكومة القائمة، ويدفع باتجاه إعادة تشكيل السلطة خارج المعادلة التي أفرزتها الثورة. ولم تكن أهمية ذلك الاعتصام في حجمه أو قدرته على إنتاج بديل سياسي متماسك، وإنما في الوظيفة التي أداها داخل الصراع على السلطة من خلال توفير مشهد مدني مضاد يمكن الاستناد إليه للقول إن الشارع لم يعد موحداً خلف الحكومة المدنية، وإن المطالبة بتغييرها لم تعد حكراً على المؤسسة العسكرية أو القوى المناهضة للانقلاب.

وهنا تحديداً تتضح إحدى أهم الوظائف السياسية للاصطفاف الذي قاده تحالف «الكتلة الديمقراطية». إذ لم يكن المطلوب منه أن يشكل بديلاً مدنياً مكتمل المشروع، بقدر ما كان وجوده مفيداً في تفكيك مركز الثقل المدني، وإضعاف قوى الثورة وإعادة تعريف الصراع باعتباره خلافاً بين قوى مدنية متنافسة، بدلاً من كونه صراعاً حول موقع المؤسسة العسكرية وحدود تدخلها في السلطة. وبذلك أدت الكتلة الديمقراطية دوراً سياسياً أسهم في إضعاف الصف المدني ومنح انقلاب المؤسسة العسكرية مسحة من «المدنية الشكلية»، بما عمق الانقسام السياسي وأعاد ترتيب موازين القوة لمصلحة المكون العسكري على حساب مسار الانتقال المدني الديمقراطي.

ولعل أحد أكثر التحولات دلالة يتجلى في مسار الحركات المسلحة التي وصلت إلى الخرطوم محمولة على شعارات إنهاء التهميش وتحقيق العدالة وإعادة توزيع السلطة والثروة. كان ينتظر منها أن تصبح رافعة للتحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية، وأن تجعل قضايا المجتمعات التي دفعت أثمان الحروب والنزوح والتهميش في صدارة مشروعها السياسي، غير أن قيادات منها سرعان ما انخرطت في معادلات المحاصصة وإدارة النفوذ داخل مركز السلطة، مقدِّمةً الحفاظ على مواقعها ومكتسباتها السياسية والمالية الشخصية على بناء مشروع سياسي يعيد قضايا النازحين وضحايا الحروب وسكان مناطق الهامش إلى مركز المعادلة الوطنية. هذا التحول لا يتعلق فقط بتبدل التحالفات، وإنما يمس جوهر المشروعية السياسية التي استندت إليها تلك الحركات تاريخياً. فحين تتحول قضية الهامش من مشروع لتغيير بنية الدولة إلى ورقة تفاوض على المواقع والمال، تصبح المشاركة في السلطة غاية بدلاً من أن تكون وسيلة لإعادة هيكلتها، ويتراجع خطاب العدالة أمام ضرورات البقاء داخل معادلة الحكم، وهو ما يضع جوهر تجربتها السياسية أمام اختبار حقيقي، ويكشف عن اختلال عميق في سلم الأولويات، تصبح معه مواقع القيادات ومكتسباتها في السلطة أكثر حضوراً من القضايا التي حملت هذه الحركات السلاح باسمها، ومن مشروع إعادة بناء الدولة التي أنتجت التهميش أصلاً.

وقد أتاح هذا الاصطفاف للقوى المناهضة للثورة مساحة أوسع للالتفاف على أهداف التغيير والتحول الديمقراطي وإعادة إنتاج نفوذها تحت لافتات من قبيل «حماية الدولة» و«تصحيح المسار». وهكذا لم تعد المسألة مجرد خلاف سياسي بين مكونات الثورة حول إدارة المرحلة الانتقالية، وإنما تحولت تدريجياً إلى عملية لإعادة تشكيل المجال السياسي نفسه بما أتاح لقوى النظام البائد والمجموعات المرتبطة به إلى جانب القوى التي ارتبطت مصالحها ببقاء المؤسسة العسكرية في مركز السلطة، العودة إلى المشهد السياسي من بوابات جديدة.

وتتجلى أزمة «الكتلة الديمقراطية» بصورة أوضح في طبيعة تركيبتها السياسية، فهي تجمع تحت مظلتها أطرافاً شديدة التباين في الخلفيات والمشروعات والمصالح.. حركات مسلحة في مقدمتها حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، وقوى اتحادية وتقليدية من بينها الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بقيادة جعفر الميرغني، إلى جانب قوى النظام البائد ممثلةً في المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، وقوى ومجموعات أدت أدواراً كواجهات سياسية له، واتخذ بعضها مواقف مناهضة لمسار الثورة والانتقال المدني، فضلاً عن مجموعات محدودة الحضور والتأثير وجدت في الانضواء تحت مظلة هذا الاصطفاف فرصة لاكتساب موقع داخل معادلة السلطة يتجاوز وزنها الفعلي في المجال السياسي.

ولا تكمن مشكلة هذه التركيبة في تعدد مكوناتها بحد ذاته، فالتعدد سمة طبيعية لأي تحالف سياسي واسع، وإنما في غياب المشروع السياسي الجامع القادر على تفسير اجتماع هذه المتناقضات خارج نطاق الموقف من السلطة وموازينها. فما الذي يجمع حركة حملت السلاح تاريخياً باسم قضايا الهامش بقوى ارتبطت ببنية المركز التقليدي؟ وما الذي يجمع قوى يفترض أنها خرجت من رحم الثورة بأخرى واجهت مشروعها أو عملت على تقويض انتقالها؟.

والإجابة عن هذه الأسئلة لا تبدو واضحة في البرامج والشعارات، بقدر ما تظهر في طبيعة الاصطفاف نفسه، حيث يصبح الموقع من السلطة هو الخيط الأكثر قدرة على تفسير اجتماع أطراف يصعب العثور بينها على مشروع فكري أو سياسي متماسك. ومن هنا فإن وصف الكتلة بأنها تحالف تحكمه البراغماتية المفرطة لا يستند فقط إلى خصومة سياسية معها، وإنما إلى مسار تشكلها وطبيعة مكوناتها وتحولاتها ومواقفها في اللحظات المفصلية. فقد بدا التحالف في محطات عديدة أكثر قدرة على الاتفاق حول موقعه داخل معادلة السلطة من قدرته على إنتاج تصور متماسك للدولة المدنية الديمقراطية التي يفترض أن يحملها اسمه.

وعلى هذا الأساس يمكن فهم الانتقادات التي لاحقت «الكتلة الديمقراطية» ودفعت خصومها إلى وصفها بـ«واجهة الفلول». فبغضّ النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع هذا الوصف فإن السؤال السياسي الأهم لا يتعلق بالتسمية ذاتها وإنما بالوظيفة التي أدتها الكتلة في إعادة فتح المجال أمام قوى الثورة المضادة، وتوفير بيئة سياسية استطاعت من خلالها إعادة التموضع داخل المشهد العام مستفيدة من الانقسام المدني ومن حاجة المؤسسة العسكرية المستمرة إلى حلفاء وواجهات تمنح خياراتها السياسية غطاءً يتجاوز المؤسسة العسكرية نفسها.

أدت الكتلة الديمقراطية دوراً سياسياً أسهم في إضعاف الصف المدني ومنح انقلاب المؤسسة العسكرية مسحة من «المدنية الشكلية»، بما عمق الانقسام السياسي وأعاد ترتيب موازين القوة لمصلحة المكون العسكري على حساب مسار الانتقال المدني الديمقراطي

وبذلك، فإن أزمة «الكتلة الديمقراطية» لا تبدأ من موقف سياسي عابر ولا تنتهي عند تحالف ظرفي مع المؤسسة العسكرية، بل تكمن في المسار الذي انتقلت عبره من مكونات كان يفترض أن تكون جزءاً من عملية الانتقال الديمقراطي إلى اصطفاف أصبح بقاؤه السياسي مرتبطاً بدرجات متفاوتة باستمرار اختلال ميزان القوة بين المدنيين والعسكريين. ومن هنا يتجلى التناقض الجوهري.. تحالف يحمل «الديمقراطية» في اسمه بينما يكشف مسار تشكله ومواقفه في المحطات السياسية المفصلية عن ابتعاد عميق عن مقتضيات المشروع الديمقراطي نفسه.

(نواصل).

على طريقة «صالح»:

هل يتقن البرهان لعبة الرقص على رؤوس الأفاعي؟

المهندس/ الطيب أبوكروك

في منتصف التسعينيات، لخص الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح تعقيدات الحكم في بلاده بعبارته الشهيرة: «الحكم في اليمن كالرقص على رؤوس الأفاعي». لم تكن تلك العبارة مجرد مجاز شعري، بل كانت مذهباً سياسياً يقوم على إدارة التوازنات الهشة، وتفكيك تحالفات الأمس لمواجهة أخطار اليوم. وبعد عقود من تلك المقولة، يجد المتابع للمشهد السوداني أن الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي، يبدو وكأنه يستلهم ذات العقيدة السياسية، في بيئة لا تقل تعقيداً ولا خطورة عن المشهد اليمني.

يتجلى الشبه الأبرز بين التجربتين في القدرة الاستثنائية على التكيف مع التناقضات واللعب على التوازنات الحادة. فتماماً كما تنقّل علي عبد الله صالح بين مناهضة التيار الإسلامي ثم التحالف معه، ثم الانقلاب عليه لاحقاً، أظهر البرهان مرونة سياسية مماثلة في إدارة الحلفاء والخصوم على حد سواء. فقد أدار شراكة معقدة مع المكون المدني في بدايات الانتقال السياسي قبل الوصول إلى نقطة الانقطاع المفصلية، كما واصل التعاطي مع التوازنات الميدانية والعسكرية المتداخلة، متمرساً في إعادة رسم خريطة التحالفات وفقاً لمعطيات البقاء والاستمرارية.

الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح

الشبه بين الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح وعبد الفتاح البرهان لا يقف عند حدود التكتيك السياسي الفردي، بل يمتد إلى حجم المخاطر الكبيرة المحيطة بلعبة الرقص على رؤوس الأفاعي

وتعتمد هذه المدرسة في إدارة السلطة على منع أي طرف منافس من حسم المشهد لصالح، وتوزيع الأوراق بما يضمن بقاء مركز القرار الرئيسي في يد رأس السلطة. والبرهان – بحكم خلفيته العسكرية وتمرسه الطويل في ملفات الاستخبارات – يفضل إدارة الصراعات عبر استراتيجية امتصاص الصدمات وكسب الوقت؛ حيث يترك القوى السياسية والعسكرية تتنافس فيما بينها وتستهلك طاقتها، ليعيد تقديم نفسه دائماً في صورة الرقم الصعب والحكم الذي لا غنى عنه لتوازن الدولة ومنع انهيارها.

ولا يقتصر هذا التكتيك على المشهد الداخلي فحسب، بل يمتد بوضوح إلى الصعيدين الإقليمي والدولي؛ حيث برع صالح سابقاً في اللعب على تناقضات القوى الإقليمية والدولية ليضمن تدفق الدعم والشرعية. وفي الحالة السودانية، يستمر البرهان في مناورة شاقة بين المحاور المتقاطعة في الشرق الأوسط والبحر الأحمر، موازناً بين المبادرات الدولية والضغوط الإقليمية المتزايدة دون الارتهان الكامل لموقف طرف واحد، مما يتيح له هامش حركة مناورة كافياً للاستمرار.

غير أن الشبه بين الشخصيتين لا يقف عند حدود التكتيك السياسي الفردي، بل يمتد إلى حجم المخاطر الكبيرة المحيطة بهذه اللعبة. فالرقص على رؤوس الأفاعي، وإن كان يمنح الحاكم قدرة فائقة على المناورة والاستمرار لفترات طويلة، يضع الدولة برمتها على خط زلزال دائم. إذ إن أخطاء الحسابات في هذا النوع من التوازنات تكون مكلفة وتؤدي لمخاطر غير محسوبة. ويبقى السؤال المفصلي الذي ستجيب عنه الأيام: هل ينجح البرهان في العبور بالسودان إلى معادلة استقرار دائمة؟، أم أن الأفاعي في المشهد السوداني أعتى من أن تُروَّض برقصة سياسية؟.

بين البحث عن السلام وإعادة تعريف الطريق إليه

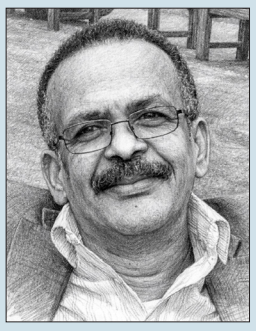

د.محمد عبدالله

في السياسة السودانية، لا تكمن أهمية بعض الوثائق في ما تقوله فحسب، وإنما في ما تكشفه أيضاً من تحولات في طريقة التفكير، وفي موازين القوى، وفي الأسئلة التي أصبحت تفرض نفسها على الفاعلين السياسيين. ومن هذه الزاوية تستحق «وثيقة الموقف المشترك للقوى المناهضة للحرب: عملية السلام التي نريد» ، الصادرة في أديس أبابا في 23 أغسطس 2026، قراءة تتجاوز مضمونها المباشر.

فالوثيقة ليست مجرد بيان سياسي آخر يضاف إلى عشرات البيانات التي امتلأت بها الساحة السودانية منذ اندلاع الحرب، وإنما هي محاولة لإعادة صياغة موقف سياسي ظل، طوال أكثر من ثلاث سنوات، محاصراً بين شعار وقف الحرب وسؤال أكثر تعقيداً: ماذا بعد وقفها؟.

تنطلق الوثيقة من حقيقة يصعب الاختلاف حولها: السودان لم يعد يحتمل استمرار الحرب. ثلاث سنوات من القتال لم تنتج منتصراً بالمعنى السياسي، لكنها أنتجت بلداً أكثر انقساماً وفقراً وتفككاً، ومجتمعاً دفع ثمناً هائلاً من الأرواح والممتلكات والنزوح واللجوء. تحولت المدن إلى ساحات قتال، والقرى إلى محطات للنزوح، وأصبحت الدولة نفسها موزعة بين مراكز نفوذ عسكرية وسياسية متنافسة. ومن هنا تأتي أهمية الوثيقة، لكن معها تأتي أيضاً أسئلتها الصعبة.

الحوار ليس غاية في حد ذاته

أبرز ما يلفت في الوثيقة أنها ترفض اختزال عملية السلام في مجرد دعوة عامة إلى الحوار. وهذه نقطة مهمة، لأن التجربة السودانية خلال العقود الماضية أثبتت أن الحوار يمكن أن يتحول بسهولة من وسيلة لإنهاء الأزمة إلى وسيلة لإدارتها وإطالة عمرها.

وتقول الوثيقة، بصورة واضحة، إن الحوار المطلوب ينبغي أن يكون جزءاً من عملية متكاملة تبدأ بوقف إطلاق النار وفتح الممرات الإنسانية، ثم الانتقال إلى مسار سياسي يقود إلى معالجة جذور الحرب وبناء دولة جديدة.

هذا الطرح، في جوهره، أكثر نضجاً من الصيغة التقليدية التي تقول: «فلنجلس ونتحاور». فالسؤال الحقيقي ليس: هل نتحاور أم لا؟ وإنما: من يتحاور؟ وعلى ماذا؟ وتحت أي شروط؟ ومن يضمن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه؟.

هذه ليست أسئلة إجرائية. إنها جوهر أي عملية سياسية جادة.

فالجلوس حول طاولة واحدة لا يصنع السلام بالضرورة. وقد عرف السودان طاولات تفاوض كثيرة انتهت إلى اتفاقات لم تعالج أسباب النزاع، أو أفضت إلى ترتيبات مؤقتة أعادت إنتاج الأزمة بعد سنوات قليلة. لذلك فإن قيمة أي مبادرة جديدة ستتوقف على قدرتها على تجاوز أخطاء التجارب السابقة، لا على جمال اللغة التي تستخدمها.

الحوار وخطر تكريس الأمر الواقع

أكثر أجزاء الوثيقة إثارة للاهتمام هو رفضها أن يتحول الحوار إلى وسيلة لتكريس واقع التقسيم الذي فرضته الحرب. وهنا تلامس واحدة من أخطر قضايا المرحلة الراهنة.

فالحرب لم تعد مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين. لقد أنتجت واقعاً جغرافياً وسياسياً جديداً؛ مناطق واسعة أصبحت تحت سيطرة هذا الطرف أو ذاك، وظهرت مراكز سلطة متعددة، وأصبح السؤال عن مستقبل الدولة مرتبطاً بصورة مباشرة بالسؤال عن مستقبل هذه المناطق.

ولهذا فإن قبول الحوار من داخل مناطق تسيطر عليها قوة عسكرية، من دون ضمانات سياسية وأمنية حقيقية، يمكن أن يعني عملياً الاعتراف بالأمر الواقع الذي أفرزته الحرب.

وهذه نقطة جوهرية. فالسلام الذي يُبنى على نتائج السيطرة العسكرية قد يوقف إطلاق النار، لكنه لا ينهي الحرب بالضرورة. وقد يتحول وقف القتال إلى مجرد هدنة طويلة بين سلطات متجاورة، لكل منها جيشها ومؤسساتها ومصالحها.

السودان لا يحتاج إلى تسوية تقسم الحرب إلى مناطق نفوذ، وإنما إلى تسوية تعيد بناء الدولة باعتبارها الإطار السياسي الوحيد الذي تتساوى داخله الأقاليم والمواطنون.

لا يمكن صناعة السلام من دون مخاطبة أصحاب السلاح

لكن رفض الأمر الواقع لا يعني تجاهل الواقع نفسه.

فالوثيقة تذهب إلى ضرورة إشراك أطراف الحرب في عملية سياسية، لكنها تضع ذلك ضمن إطار أوسع لا يجعل من الحوار غطاءً لاستمرار الحرب أو تكريس الانقسام. وهذه معادلة صعبة، لكنها ضرورية.

لا يمكن إنهاء حرب من دون التحدث إلى الذين يملكون السلاح، أياً كان الموقف السياسي والأخلاقي منهم. وفي الوقت نفسه، لا يجوز أن يتحول امتلاك السلاح إلى تذكرة دخول دائمة إلى السلطة.

وهنا ينبغي التفريق بين أمرين كثيراً ما اختلطا في التجربة السودانية: التفاوض مع القوة المسلحة لإنهاء الحرب، ومنحها حقاً دائماً في تشكيل الدولة.

الأول ضرورة سياسية في لحظة الحرب، أما الثاني فهو وصفة لإعادة إنتاج الحرب.

دعوة قائد الجيش إلى الحوار

تتوقف الوثيقة عند الدعوة التي أطلقها قائد الجيش إلى الحوار، وترى أن المشكلة لا تكمن في مبدأ الحوار ذاته، وإنما في السياق الذي تأتي فيه الدعوة.

وهذا التفريق مهم. فالدعوة إلى الحوار الصادرة من أحد طرفي الحرب ليست بالضرورة مبادرة محايدة. فالطرف الذي يحدد توقيت الحوار ومكانه وشروطه وجدول أعماله يملك، بدرجة ما، القدرة على التأثير في نتائجه.

ومن هنا تبدو مخاوف الوثيقة مفهومة حين ترفض أن يكون الحوار داخل مناطق يسيطر عليها أحد طرفي الحرب وتحت حمايته العسكرية والأمنية.

لكن في المقابل، ينبغي ألا تتحول هذه الملاحظة إلى رفض مبدئي لكل دعوة للحوار لمجرد أنها جاءت من أحد طرفي النزاع. فالسياسة لا تعمل بمنطق النوايا وحدها، وإنما بمنطق الاختبارات والضمانات.

يمكن تحويل أي دعوة إلى الحوار إلى فرصة إذا أُخرجت من سيطرة أصحاب السلاح، ووُضعت تحت مظلة مدنية مستقلة، وربطت بوقف إطلاق النار وبضمانات واضحة للتنفيذ.

المشكلة، إذن، ليست في أن يدعو أحد طرفي الحرب إلى الحوار، وإنما في من يدير الحوار، ومن يضع أجندته، ومن يضمن نتائجه.

وقف الحرب ليس هو السلام

من أهم ما في الوثيقة أنها لا تتعامل مع الحرب باعتبارها حادثاً عسكرياً بدأ في أبريل 2023 وينتهي كل شيء بمجرد توقف الرصاص.

وهذه نظرة ضرورية، لأن الحرب الحالية هي نتيجة تراكمات طويلة: أزمة الدولة، والعلاقة المختلة بين المدني والعسكري، وغياب مشروع وطني متوافق عليه، وتسييس مؤسسات الدولة، واستخدام القوات المسلحة والأجهزة النظامية في الصراع السياسي، إلى جانب مشكلات التهميش والتنمية غير المتوازنة، والانقسامات الاجتماعية والمناطقية التي استُخدمت مراراً كوقود للصراع.

ولذلك فإن وقف الحرب، مهما كان ضرورياً، لا يمثل السلام وحده. فقد تتوقف المدافع اليوم وتعود غداً إذا بقيت الأسباب التي جعلت الحرب ممكنة في المقام الأول.

وهذا هو الفارق بين وقف الحرب وإنهاء الحرب.

الأول إجراء عسكري وسياسي عاجل، أما الثاني فهو مشروع لإعادة بناء الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما.

ما الدولة التي نريدها بعد الحرب؟

ربما تكون أكبر ثغرة في الوثيقة، رغم اتساع رؤيتها، أن الحديث عن إنهاء الحرب وبناء الدولة الجديدة يظل في بعض المواضع أكثر وضوحاً في نقد الواقع من وضوحه في تحديد شكل البديل.

ما الدولة التي تريدها القوى المناهضة للحرب؟

هل نتحدث عن دولة مدنية ديمقراطية كاملة الصلاحيات؟ وما موقع المؤسسة العسكرية فيها؟ هل يكون الجيش مؤسسة مهنية واحدة تحت السلطة المدنية؟ وكيف تتم معالجة الجيوش والقوات المسلحة المتعددة التي أفرزتها السنوات الماضية؟ وما مصير الحركات المسلحة؟ وكيف تتم عملية الإصلاح الأمني والعسكري؟ وكيف تُبنى مؤسسات العدالة الانتقالية والمصالحة؟.

هذه ليست أسئلة مؤجلة إلى ما بعد السلام. إنها جزء من صناعة السلام نفسه.

فإذا لم يعرف السودانيون منذ البداية إلى أين يقودهم الاتفاق، فإن احتمال أن يتحول الاتفاق إلى مجرد هدنة يظل قائماً.

ثلاثة مسارات للسلام

تقدم الوثيقة تصوراً يقوم على ثلاثة مسارات متكاملة: مسار إنساني عاجل، ومسار لوقف إطلاق النار، ومسار سياسي للحوار السوداني.

وهذا ربما يكون أكثر أجزاء الوثيقة قابلية للبناء عليه.

فالسوداني الذي فقد منزله لا يستطيع انتظار التسوية السياسية حتى يحصل على الغذاء، والنازح الذي يعيش في ظروف كارثية لا يمكن إقناعه بأن القضايا السياسية الكبرى أهم من عودته إلى مكان آمن. وفي الوقت نفسه، لا يمكن للعمل الإنساني وحده أن ينهي الحرب.

لذلك ينبغي ألا تعمل المسارات الثلاثة منفصلة. فوقف إطلاق النار يحتاج إلى مسار إنساني، والمسار الإنساني يحتاج إلى ترتيبات أمنية، وكلاهما يحتاج إلى أفق سياسي يمنع العودة إلى الحرب.

لكن الأهم هو أن تكون هناك جهة سياسية قادرة على تنسيق هذه المسارات، لا أن تتحول المبادرات الدولية والإقليمية إلى مسارات متوازية ومتعارضة، بحيث يصبح تعدد الوسطاء أحد أسباب إضعاف فرص السلام بدلاً من أن يكون مصدر قوة لها.

وسيط جديد.. أم موقف سوداني؟

تتحدث الوثيقة بإيجابية عن المبادرات الإقليمية والدولية، لكنها تشدد في الوقت نفسه على ضرورة توحيد الجهود.

وهذا أمر حاسم.

فقد شهد السودان خلال السنوات الماضية مبادرات متعددة، إقليمية ودولية، رسمية وغير رسمية. بعضها بدأ قبل أن يعرف الآخر أنه بدأ، وبعضها انتهى قبل أن تتضح أجندته.

المشكلة ليست في كثرة المبادرات وحدها، وإنما في غياب مركز سوداني قادر على التعامل معها من موقع صاحب القضية، لا من موقع الطرف الذي ينتظر ما يقرره الآخرون.

السودانيون لا يستطيعون وحدهم إنهاء الحرب عسكرياً، وقد يحتاجون إلى دعم خارجي كبير للوصول إلى تسوية، لكن الدعم الدولي لا يمكن أن يحل محل الإرادة السياسية السودانية.

والتجارب السابقة تقول إن أي تسوية لا تجد لها جذوراً داخل المجتمع السوداني ستظل معرضة للانهيار بمجرد تغير موازين القوى أو خروج الوسطاء من المشهد.

من يمثل القوى المناهضة للحرب؟

تستخدم الوثيقة مفهوم «القوى المناهضة للحرب»، وهو مفهوم واسع ومهم، لكنه يطرح سؤالاً لا يمكن تجاهله: من يمثل هذه القوى؟.

هل يكفي الاتفاق على رفض الحرب لصناعة كتلة سياسية متماسكة؟.

التجربة تقول لا.

قد يلتقي السودانيون على رفض الحرب، ثم يختلفون جذرياً حول شكل الدولة، وموقع الدين في السياسة، وطبيعة النظام الانتقالي، والعلاقة بين المركز والأقاليم، ودور الجيش، ومستقبل الحركات المسلحة، والعدالة الانتقالية، والانتخابات.

وهذه الاختلافات لا ينبغي إخفاؤها تحت شعار الوحدة.

فالوحدة السياسية الحقيقية لا تعني غياب الاختلاف، وإنما تعني القدرة على إدارة الاختلاف داخل إطار مشترك.

ومن هنا فإن نجاح القوى المناهضة للحرب لن يتوقف على عدد القوى التي توقع على بياناتها، وإنما على قدرتها على إنتاج مشروع سياسي واضح، وعلى بناء آليات لاتخاذ القرار تمنع إعادة إنتاج الانقسامات القديمة داخل المعسكر المدني نفسه.

خمسة اختبارات أمام الوثيقة

إذا أردنا قراءة الوثيقة باعتبارها مشروعاً سياسياً، لا مجرد بيان، فإن أمامها خمسة اختبارات أساسية:

أولاً: هل تستطيع تحويل شعار وقف الحرب إلى آلية عملية قابلة للتنفيذ؟.

ثانياً: هل تستطيع الجمع بين ضرورة التفاوض مع أطراف الحرب ورفض تحويل القوة العسكرية إلى مصدر دائم للشرعية السياسية؟.

ثالثاً: هل تستطيع تقديم تصور واضح للدولة التي ستأتي بعد الحرب؟.

رابعاً: هل تستطيع توحيد القوى المدنية المختلفة من دون إقصاء أو ادعاء احتكار تمثيل السودانيين؟.

خامساً: هل تستطيع التعامل مع المبادرات الإقليمية والدولية من موقع الشريك السوداني، لا من موقع المتلقي؟.

إذا نجحت في هذه الاختبارات، يمكن للوثيقة أن تتجاوز حدودها الحالية وتتحول إلى أرضية سياسية جدية. أما إذا بقيت في حدود إعلان المواقف، فإنها ستضاف إلى قائمة طويلة من الوثائق التي قالت أشياء صحيحة عن الحرب، لكنها لم تستطع تحويل صحتها إلى قوة سياسية قادرة على تغيير مسار الأحداث.

السلام ليس اتفاقاً بين بندقيتين

ربما يكون الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من الوثيقة أن السلام السوداني لا ينبغي أن يُختزل في اتفاق بين بندقيتين.

فالحرب بدأت بين قوى مسلحة، لكنها لم تدمر الجيوش وحدها. لقد دمرت حياة ملايين المدنيين، وغيّرت التركيبة الاجتماعية لمدن وقرى كاملة، ودفعت الملايين إلى النزوح واللجوء، وأعادت تعريف علاقة السوداني بالدولة وبالأرض وبالمستقبل.

لذلك فإن أصحاب المصلحة في السلام ليسوا الجيش والدعم السريع وحدهما، ولا الأحزاب والحركات السياسية وحدها.

هناك النازح واللاجئ، والمرأة والشاب، والعامل والمزارع، والطبيب والمعلم، وأصحاب الأعمال، وأهل الأقاليم التي ظلت تدفع ثمن الحروب المتعاقبة.

هؤلاء هم الذين ينبغي أن يكون السلام معنياً بهم أولاً.

ومن دون حضورهم الحقيقي في صياغة المستقبل، قد تنتهي الحرب من دون أن ينتهي السودان الذي أنتجها.

أي سلام نريد؟

الوثيقة مهمة لأنها تحاول نقل النقاش من سؤال «هل نريد السلام؟» إلى سؤال أكثر صعوبة: أي سلام نريد؟.

وهذا هو السؤال الذي ظل غائباً في كثير من الخطابات السودانية.

نريد سلاماً يوقف الموت، نعم، لكن لا يكفي أن يوقف الموت ليبدأ بعده سباق جديد على السلطة. نريد وقفاً لإطلاق النار، لكن لا نريد هدنة تمنح كل طرف الوقت لإعادة تنظيم صفوفه. نريد حواراً، لكن لا نريد حواراً يستخدمه أحد الطرفين لإضفاء الشرعية على ما انتزعه بالسلاح. نريد انتقالاً سياسياً، لكن لا نريد انتقالاً يعيد إنتاج النظام القديم بأسماء جديدة.

المطلوب في النهاية ليس مجرد إنهاء الحرب، وإنما إنهاء الشروط التي تجعل الحرب ممكنة مرة أخرى.

وهنا تكمن القيمة الحقيقية لأي مبادرة سياسية سودانية.

فالسودان لا يحتاج إلى اتفاق آخر يضيف فصلاً جديداً إلى أرشيف الاتفاقات المنهارة، وإنما يحتاج إلى تسوية تؤسس لعقد سياسي جديد: دولة واحدة، وجيش مهني واحد، وسلطة مدنية منتخبة، ومواطنة متساوية، وعدالة لا تستثني أحداً، واقتصاد يعيد توزيع الفرص والثروة بصورة أكثر عدلاً.

ذلك هو الاختبار الحقيقي للوثيقة، وللقوى التي تقف خلفها.

فالسلام ليس اللحظة التي تصمت فيها البنادق فقط؛ السلام هو اللحظة التي يصبح فيها اللجوء إلى البنادق أقل فائدة من اللجوء إلى السياسة.

> **أبرز ما يلفت في الوثيقة أنها ترفض اختزال عملية السلام في مجرد دعوة عامة إلى الحوار، لأن التجربة السودانية خلال العقود الماضية أثبتت أن الحوار يمكن أن يتحول بسهولة من وسيلة لإنهاء الأزمة إلى وسيلة لإدارتها وإطالة عمرها**

> **الحرب الحالية هي نتيجة تراكمات طويلة: أزمة الدولة، والعلاقة المختلة بين المدني والعسكري، وغياب مشروع وطني متوافق عليه، وتسييس مؤسسات الدولة، واستخدام القوات النظامية في الصراع السياسي، إلى جانب مشكلات التهميش والتنمية غير المتوازنة، والانقسامات الاجتماعية والمناطقية**

> **الحرب لم تعد مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين. لقد أنتجت واقعاً جغرافياً وسياسياً جديداً؛ مناطق واسعة أصبحت تحت سيطرة هذا الطرف أو ذاك، وظهرت مراكز سلطة متعددة، والسؤال عن مستقبل الدولة مرتبط بصورة مباشرة بمستقبل هذه المناطق**

حوار الحلفاء في غياب الفرقاء

قراءة نقدية في حوار الداخل ومآلاته السياسية

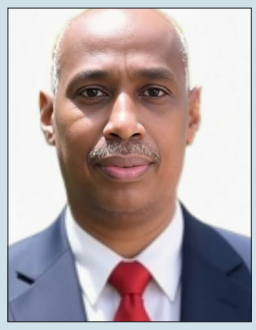

لواء شرطة (م)
د.عصام الدين عباس أحمد
مستشار تكنولوجيا المعلومات وتحليل البيانات

مواصلة لما بدأته من تحليل وتقييم لمبادرة الحوار التي أطلقها قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وتم وسمها كحوار سوداني-سوداني يجمع الفرقاء حول طاولة واحدة بحثاً عن مخرج سياسي للحرب. غير أن أي تقييم جاد لهذه المبادرة لا ينبغي أن يبدأ من عنوانها، وإنما من السؤال الأكثر إلحاحاً: هل من لبّوا الدعوة حتى الآن يمكن تسميتهم بالفرقاء»؟.

فالحوار السياسي، في أبسط تعريفاته، يفترض وجود أطراف متباينة في مواقفها ومصالحها ورؤاها، يجمعها إدراك بأن استمرار الصراع لم يعد مجدياً، وأن التسوية التفاوضية أصبحت ضرورة. أما إذا كان مَن سيجلسون إلى الطاولة ينتمون إلى معسكر سياسي وعسكري واحد، ويتفقون مسبقاً على ضرورة الاستمرار في الحرب ورفض الحلول السلمية، فإننا نكون أمام شيء مختلف. إنه حوار داخل معسكر واحد حول ترتيبات السلطة، وليس حواراً بين الفرقاء لإنهاء الحرب.

وهنا تكمن أهمية النظر إلى خريطة القوى التي أبدت استعدادها للانخراط في الحوار المقترح، لا بقصد التشكيك في وطنيتها أو نوايا أفرادها، وإنما لفحص مواقفها ومدى قدرتها مجتمعة على إنتاج تسوية تحظى بشرعية وطنية واسعة، تنهي الحرب وتصنع السلام.

أولاً: الحركات المسلحة والمليشيات

يبرز في مقدمة القوى المؤيدة للحوار عدد من الحركات المسلحة والمليشيات التي اصطفّت عسكرياً إلى جانب الجيش خلال الحرب. هذه القوى المسلحة لها مصلحة مباشرة في أي تسوية سياسية تعقب الحرب، لأنها ليست مجرد أطراف سياسية مدنية، وإنما هي جزء من المعادلة العسكرية والسياسية التي تشكلت خلال الحرب.

ولا يعني ذلك أن مشاركتها غير مشروعة، فهي صاحبة مصلحة حقيقية في مستقبل السودان، وبعضها يمثل أقاليم وقضايا سياسية واجتماعية ظلت مهمّشة لعقود. لكن الإشكالية تبدأ عندما تتحول المشاركة العسكرية في الحرب إلى رأس مال سياسي يستخدم للحصول على حصة في السلطة بعد الحرب.

فالسؤال الذي ينبغي طرحه هو: هل ستنخرط هذه الحركات في الحوار بهدف معالجة جذور أزمة الدولة السودانية، أم بهدف تثبيت المكاسب السياسية والعسكرية التي أفرزتها الحرب؟. تزداد أهمية هذا السؤال حين ربطه بإخفاقات اتفاقيات السلام السابقة التي أظهرت أن تحويل الحركات المسلحة إلى شركاء في السلطة دون معالجة عميقة لبنية الدولة وقضية الجيوش المتعددة أدى في كثير من الأحيان إلى إعادة إنتاج الأزمة بدلاً من حلها.

ثانياً: الكتلة الديمقراطية

تضم الكتلة الديمقراطية عدداً من القوى والحركات السياسية والمسلحة، ومن بينها أجنحة سياسية مرتبطة بحركات مسلحة منتظمة في ميدان المعركة، إضافة إلى شخصيات وقوى كانت جزءاً من المشهد السياسي الذي أعقب سقوط نظام البشير. لا تكمن المشكلة في انضمام هذه القوى إلى الحوار، وإنما في السياق السياسي الذي أوصلها إلى موقعها الحالي. فبعض مكونات هذا المعسكر وقفت ضد حكومة الثورة، وبعضها أيد انقلاب 25 أكتوبر 2021 أو تقاطع معه سياسياً، في الوقت الذي كانت فيه قوى أخرى تطالب باستعادة المسار المدني الديمقراطي.

وهنا تظهر مفارقة تستحق النقاش: كيف يمكن لقوى أيدت الانقلاب العسكري بل ودعت إلى إسقاط الحكومة المدنية عبر تدخل مباشر من المؤسسة العسكرية، ثم باركت الحرب وانخرطت في دعمها وما تزال، أن تقدم نفسها اليوم باعتبارها أحد مكونات عملية سياسية جديدة يفترض أن تنتهي إلى انتقال مدني ديمقراطي؟ وما هي نقاط اختلافهم مع حكومة الأمر الواقع التي انتجها الانقلاب العسكري؟.

ثالثاً: تنسيقية القوى الوطنية

من بين القوى التي برز اسمها في المشهد ما يعرف بتنسيقية القوى الوطنية. هنا يجب التفريق بين أمرين: حق أي مجموعة سياسية في المشاركة، وحق الشارع في مساءلة هذه المجموعات عن نشأتها وتمثيلها السياسي ومصادر نفوذها. ليس من المقبول قياس الحوار بعدد الأسماء التي تجلس حول الطاولة، وإنما بمدى تمثيلها الحقيقي للمجتمع.

ارتبطت هذه التنسيقية خلال مسار الحرب بقيادات طامحة بلا سند جماهيري وتنقلت قيادتها بين الأحضان السياسية بحثاً عن الشرعية، فتارة تناصر مجموعة نائب رئيس مجلس السيادة، وتارة تتغزل في بعض القوى الأخرى بحثاً عن الرضا والقبول. تسمي نفسها مساراً من ضمن مسارات اتفاقيات جوبا ثم تجتهد في تجهيز «عدة الشغل» من خلال تبني مليشيا عسكرية والإعلان عنها رسمياً وعن معسكرات تدريبها.

إدخال كيانات مثل تنسيقية القوى الوطنية إلى عملية الحوار لا يصبح مشكلة في حد ذاته، إلا إذا استُخدمت هذه الكيانات لإحداث تضخم مصطنع في حجم التأييد السياسي للمبادرة، فالشرعية لا تُصنع بكثرة الكيانات الصغيرة.

احمد هارون وكرتي

البرهان

> **السؤال الذي ينبغي طرحه هو: هل ستنخرط الحركات المسلحة المشاركة في السلطة في الحوار بهدف معالجة جذور أزمة الدولة السودانية، أم بهدف تثبيت المكاسب السياسية والعسكرية التي أفرزتها الحرب؟**

رابعاً: حلفاء النظام السابق من غير الإسلاميين

هناك أيضاً قوى وشخصيات سياسية ارتبطت بنظام البشير، أو استفادت من ترتيبات تقاسم السلطة التي أُنشئت في عهده، لكنها لم تكن بالضرورة جزءاً من الحركة الإسلامية. هذه الفئة تكشف واحدة من أعمق مشكلات السياسة السودانية، وهي ظاهرة إعادة تدوير النخب بدلاً من إعادة بناء الدولة.

فقد عرف السودان طوال العقود الماضية انتقال شخصيات وقوى بين الأنظمة السياسية المختلفة، بحيث تتغير التحالفات بينما تظل الثقافة السياسية القائمة على الاقتراب من مركز السلطة، الحصول على نصيب في مؤسسات الدولة، ثم الدفاع عن النظام القائم ما دام يوفر موقعاً سياسياً أو اقتصادياً. هذه الفئة ليست معنية، من خلال فحص تاريخها وماضيها، بقضايا الوطن بقدر من تهتم كثيراً بنصيبها من السلطة ومصالحها الذاتية حتى لو كان الضحية هو الوطن.

خامساً: الإدارة الأهلية

الإدارة الأهلية، مكوّن اجتماعي لا يمكن تجاهله في أي عملية سلام سودانية. لكن المشكلة ليست في الإدارة الأهلية كمؤسسة اجتماعية، وإنما في تسييسها وتحويل بعض قياداتها إلى أدوات تعبئة لصالح السلطة أو الحرب. فحين تتحول بعض القيادات الأهلية إلى منافس على المناصب والامتيازات، تصبح قابليتها للاصطفاف السياسي أكبر، ويصبح من الصعب التمييز بين تمثيل المجتمع المحلي وبين تمثيل المصالح الشخصية أو السلطوية.

هذا لا يبرر إقصاء الإدارة الأهلية من الحوار، بل يقتضي تصميم تمثيلها بصورة تمنع احتكارها بواسطة أفراد واختزالها في المصالح الذاتية لرموز المجتمعات المحلية على حساب البسطاء الذين ينقادون لهم بلا إدراك.

القاسم المشترك: كيكة السلطة والنيل من الخصوم السياسيين

عند النظر إلى هذه المكونات مجتمعة، تظهر ملاحظة سياسية مهمة. القاسم المشترك بين المؤيدين للحوار بصيغته الحالية ليس مشروعاً سياسياً مشتركاً، وإنما موقفهم من الحرب وسدنتها. فقد اصطف إلى جانب مبادرة الحوار قوى متباينة فكرياً واجتماعياً، لكن يوحدها في المرحلة الراهنة موالاة قادة الجيش، ودعم الانقلاب العسكري، ومجافاة القوى المدنية والسياسية الرافضة للحرب والشمولية، طالما أن ذلك سيكون ذلك رافعة لهم لتحقيق أهدافهم ومقاصدهم الذاتية.

من الضروري ان يكون السؤال التالي حاضراً: هل سيتحول الحوار إلى سوق جديدة لتقاسم السلطة؟. لقد جُرّبت هذه الوصفة مرات عديدة وفي عهود مختلفة، لكن أميزها كانت حوارات عمر البشير واتفاقياته التي كان يحل فيها الدولار محل المبدأ، والمنصب مكان القضية. سيدخل جل المشاركين في الحوار بعقلية «ماذا سيكون نصيبي من السلطة؟» بينما سيتوارى، بلا وخزة ضمير، السؤال: «كيف سنبني دولة لا يحتاج فيها أي طرف إلى الحرب للحصول على نصيبه من السلطة؟» حينها سينتج الحوار المعلن عنه توزيع المناصب ونظاماً سياسياً جديداً من دون أن يتبعه سلام جديد.

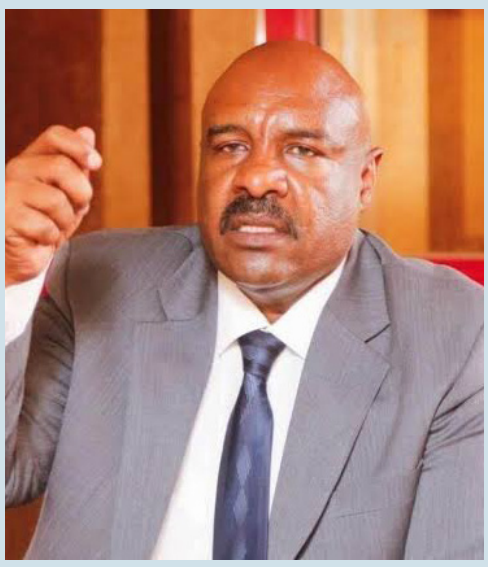

الجاكومي

> **القوى والشخصيات السياسية التي ارتبطت بنظام البشير أو استفادت من ترتيبات تقاسم السلطة في عهده تكشف واحدة من أعمق مشكلات السياسة السودانية: ظاهرة إعادة تدوير النخب بدلاً من إعادة بناء الدولة**

المفارقة الأكبر: استبعاد الإسلاميين من الحوار وإبقاؤهم في معادلة الحرب

تبدو قضية استبعاد الإسلاميين من الحوار من أكثر مفارقات المبادرة إثارة للتساؤل. فمن ناحية، يمكن فهم هذا الاستبعاد في ضوء رغبة قيادة الجيش في تجنب الاصطدام بالمجتمعين الدولي والإقليمي، وبخاصة الولايات المتحدة، في ظل تصنيف بعض الجهات والتنظيمات المرتبطة بالإخوان المسلمين والإسلاميين ضمن قوائم الإرهاب، أو اعتبارها جهات معاقبة ومرفوضة سياسياً. ومن ثم، فإن إبقاء المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية خارج الطاولة قد يكون، في جانب منه، محاولة لتقديم الحوار باعتباره عملية سياسية مقبولة خارجياً، وتجنب أن تتحول مشاركة الإسلاميين العلنية إلى عقبة أمام الاعتراف الدولي والإقليمي بالعملية أو دعمها. غير أن الاستبعاد من طاولة الحوار لا يعني بالضرورة استبعاد النفوذ من الدولة.

فالإشكالية الحقيقية تكمن في أن الإسلاميين، رغم إبعاد واجهاتهم السياسية عن الحوار، ما زال يُنظر إليهم باعتبارهم حاضرين داخل مؤسسات الدولة، ومؤثرين في بعض مفاصلها، ومتغلغلين في أجزاء من مؤسساتها العسكرية والأمنية والإدارية، فضلاً عن دورهم ومواقفهم المختلفة في مسار الحرب. وبذلك ينشأ تناقض جوهري: تنظيم أو تيار يُراد إبعاده عن الشرعية السياسية للحوار، بينما لا يجري بالضرورة تفكيك نفوذه الفعلي داخل مؤسسات الدولة. إذا كان استبعادهم من الحوار يستند إلى معايير سياسية أو دولية، فإن المنطق نفسه يقتضي معالجة مسألة نفوذهم المؤسسي، وليس الاكتفاء بإبعاد واجهاتهم السياسية مع بقاء شبكات النفوذ داخل أجهزة الدولة. فالمشكلة ليست في إبعاد الإسلاميين عن طاولة الحوار فحسب، وإنما أيضاً في السيطرة على نفوذهم داخل مؤسسات الدولة، إذ لا يمكن بناء عملية انتقال مدني مستقرة إذا جرى التعامل مع الواجهة السياسية للتيار بمعيار، بينما تُترك امتداداته المؤسسية والعسكرية والأمنية خارج نطاق الإصلاح والمساءلة.

لماذا ترغب سلطة الأمر الواقع في هذا النوع من الحوار؟

لا يمكن الجزم بنوايا أي فاعل سياسي من دون أدلة، لكن يمكن تحليل الحوافز السياسية التي تجعل هذا النوع من الحوار جذاباً لقيادة الجيش. أحد الحوافز هو إنتاج شرعية سياسية. فالجيش قد يحقق مكاسب عسكرية، لكن الانتصار العسكري وحده لا يجيب عن السؤال: «من يحكم السودان بعد الحرب؟». وهنا يمكن أن يصبح الحوار وسيلة للانتقال من الشرعية المستندة إلى الحرب إلى شرعية مستندة إلى تحالف سياسي مدني–عسكري. نقطة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها وهي توفير الغطاء لتشكيل مؤسسات انتقالية جديدة. فقد أعلن البرهان بالفعل أن هناك حواراً مع «القوى الوطنية التي ناصرت الجيش» لإكمال مؤسسات الحكم، بما في ذلك المجلس التشريعي.

محمد الامين ترك

السودان لا يحتاج إلى منتصر سياسي

إن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن ينتقل السودان من مرحلة الحرب بين الجيوش إلى مرحلة السلام الهش بين النخب المتحالفة عسكرياً. ذلك لن يكون سلاماً حقيقياً. السلام الحقيقي يبدأ عندما يتفق السودانيون على وقف الحرب، وأن حمل السلاح ليس طريقاً مشروعاً للحصول على حصة في الدولة، وأن الدولة لا يمكن أن تصبح ملكاً للجيش أو للحركات المسلحة أو للأحزاب أو للإسلاميين، أو لأي تحالف سياسي آخر.

ومن هنا فإن الحوار بصيغته المقترحة هذه ما هو إلا تكريم الموالين ومكافأة الحلفاء، وليس منصة لإعادة تأسيس العقد السياسي السوداني. فإذا كان الحوار يجمع الحلفاء أكثر مما يجمع الخصوم، وإذا كان هدف المشاركين هو اقتسام السلطة أكثر من إنهاء أسباب الحرب، فإننا لا نكون أمام عملية سلام مكتملة الأركان، وإنما أمام محاولة لإعادة ترتيب المشهد السياسي.

أما إذا أُعيد تصميم العملية بحيث تصبح مستقلة، شاملة وفق معايير موضوعية، متوازنة، ومتصلة بوقف إطلاق النار والعدالة والانتقال المدني وإصلاح القطاع الأمني، فإن دعوة الحوار يمكن أن تصبح فرصة حقيقية لبناء وطن عظيم اسمه السودان.

أديس أبابا.. حين يتحول سؤال التمثيل إلى ذريعة لتعطيل الفعل المدني

عاطف عبدالله

ما إن انفضَّ سامر القوى المناهضة للحرب في العاصمة الإثيوبية الجميلة والمتطورة، أديس أبابا، وأعلن مخرجاته التي قوبلت بقدر كبير من الترحيب، حتى بدا أن الخطاب المناهض للحرب قد انتقل خطوة مهمة من رفع شعار «لا للحرب» إلى الإجابة عن السؤال الأكثر إلحاحاً: كيف نوقف الحرب؟.

كان بعضهم يراهن على استحالة اتفاق القوى المناهضة للحرب، أو توحيد رؤاها حول حد أدنى مشترك؛ فجاء الرد من أديس عبر أوسع منصة للحوار السوداني، جمعت طيفاً متنوعاً من القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، وحركات التحرر، والشخصيات الوطنية المستقلة.

وفي مقابل الأمل الذي بعثه الاجتماع في نفوس المتضررين من الحرب والتواقين إلى السلام، أصيب معسكر «بل بس» بحالة من الهستيريا والغضب، وأخذ ينضح بما فيه. وهؤلاء معروفون لا يحتاجون إلى تعريف؛ يرعبهم السلام، وتخنقهم الحرية، وتقضّ مضاجعهم الديمقراطية، لأن بقاءهم السياسي ومصالحهم مرهونان باستمرار الحرب وإحكام قبضة السلاح على الدولة والمجتمع.

لكن ما يعنيني هنا هو ذلك المعسكر الآخر الذي يزعم مناهضة الحرب، بينما يناصب العداء كل جهد مدني مستقل، ويتصدى بالتشكيك والتقويض لكل فعل يستهدف وقفها. فما إن تظهر مبادرة مدنية حتى يسارع إلى محاصرتها بالاتهامات والطعن في المشاركين فيها، قبل أن يقرأ مخرجاتها أو يناقش مضمونها.

ورغم إصرار هذا التيار على أنه لا يمتُّ بصلةٍ إلى الفلول ودعاة الحرب، فإن التقاءهما الموضوعي أصبح عصياً على الإنكار؛ فالأول يهاجم المبادرات المدنية لأنها تهدد مشروعه القائم على الحسم العسكري، والثاني يهدمها بحجة أنها لا تستوفي شروطه المستحيلة في النقاء الثوري والتمثيل الكامل. والنتيجة واحدة: إضعاف القوى المدنية، وإطالة أمد الحرب، وترك الساحة لأصحاب البنادق.

والمؤسف أن بعض من يقودون هذا التيار ينتسبون إلى اليسار أو يتحدثون باسمه، بينما يمارسون أكثر أشكال العدمية السياسية ضرراً: لا يقدمون بديلاً قابلاً للحياة، ولا يسمحون لأي مبادرة أخرى بالتقدم. وهكذا تتحول «الثورية» من أداة لتغيير الواقع إلى منصة لإدانته من بعيد، ويتحول النقد من وسيلة للتصحيح إلى معول للهدم.

ولهؤلاء تحديداً أكتب، ورداً على الأسئلة التي ضجت بها الأسافير عقب الاجتماع، ومنها ما ورد في مقال الأستاذ ضياء الدين محمد أحمد، الذي جعل من سؤال: «من يمثل الشعب؟» معياراً للحكم على اجتماع سياسي ومدني لم يدّع أصلاً أنه برلمان منتخب، ولا أنه يمتلك تفويضاً حصرياً للتحدث باسم السودانيين.

السؤال في ظاهره ديمقراطي ومشروع، لكنه يصبح مضللاً حين يُنتزع من واقع الحرب وانهيار مؤسسات الدولة، ويُستخدم حصرياً في مواجهة القوى المدنية، بينما لا يُطرح بالحدة نفسها على الذين يحكمون بقوة السلاح ويقررون مصير البلاد من دون انتخاب أو تفويض. عندها لا يعود السؤال بحثاً عن التمثيل، بل يصبح ذريعة لتعطيل الفعل المدني وترك مستقبل السودان رهينة في أيدي أمراء الحرب.

القوى التي اجتمعت في أديس أبابا ليست مجهولة الهوية، ولا مجموعة من الأشخاص الذين منحوا أنفسهم فجأة صفة تمثيل الشعب. إنها قوى معروفة، تضم مكونات من «إعلان المبادئ السودانية»، وأحزاباً وتنظيمات سياسية، وشخصيات وطنية مستقلة، وقوى مدنية ونسوية وشبابية ومجتمعية. ومن حق أي شخص نقد حجم تمثيلها والمطالبة بتوسيعه، لكن من غير المنطقي مطالبة أي اجتماع سياسي بـ«تفويض شعبي» قبل أن يحق له الاجتماع وطرح رؤيته.

وإلا فليخبرنا أصحاب هذا الشرط: من يملك اليوم تفويضاً شعبياً في السودان؟ هل يملكه البرهان لأنه يسيطر على جزء من البلاد بالسلاح؟ أم يملكه حميدتي لأنه يفرض سلطته على أجزاء أخرى؟ أم ينبغي تجميد العمل السياسي كله وانتظار انتخابات يستحيل تنظيمها قبل وقف الحرب واستعادة الدولة وعودة النازحين واللاجئين؟.

إن تطبيق معيار «من انتخبكم؟» على اجتماع أديس وحده، مع التغاضي عن القوى التي تتحدث وتحكم وتقاتل من دون تفويض، ليس حرصاً على الديمقراطية، بل انتقائية سياسية فاضحة. وحتى لجان المقاومة والنقابات ولجان التكايا ومنظمات الضحايا والنازحين، التي نعتز بها ونطالب بتوسيع مشاركتها، لم تُنتخب من مجموع الشعب السوداني؛ وإنما تستمد مشروعيتها من قواعدها وأدوارها ومواقفها. ففي أوضاع الحرب وانهيار المؤسسات لا تختزل المشروعية السياسية في التفويض الانتخابي وحده.

القضية الأهم، يا عزيزي ضياء الدين، ليست فقط: من اجتمع؟ وإنما: ماذا قال المجتمعون، وفي مواجهة أي مشروع؟.

انعقد اجتماع أديس أبابا عقب طرح الفريق عبد الفتاح البرهان ما سمّاه «الحوار السوداني»، وهو طرح لا يقدم طريقاً جاداً لوقف الحرب، بقدر ما يسعى إلى تثبيت الأمر الواقع، وفرض شروط أحد طرفيها، ومنح سلطة بورتسودان حق تحديد من يشارك ومن يُستبعد، وما القضايا التي تُناقش وتحت أي سقف سياسي.

ومن هنا تكمن القيمة السياسية لمخرجات أديس: فقد أكدت أن السلام لا يبدأ بتكريس نتائج الحرب أو تحويل سلطة الأمر الواقع إلى مرجعية وطنية، وإنما بوقف القتال، وحماية المدنيين، وفتح المسارات الإنسانية، وإطلاق عملية سياسية مدنية لا يهيمن عليها أي من طرفي الحرب.

الجلسة الافتتاحية لاجتماع القوى المناهضة للحرب في أديس أبابا

يسأل الكاتب: أين أصحاب الوجعة الحقيقية؟.

السؤال مشروع، لكنه يصبح حقاً يُراد به باطل حين يُستخدم لنزع الشرعية عن الاجتماع كله. فأصحاب الوجعة ليسوا كتلة سياسية واحدة، ولا تنظيماً ذا قيادة مركزية يمكن استدعاؤها إلى قاعة. إنهم ملايين النازحين واللاجئين وأسر الشهداء والمفقودين والنساء والشباب والعمال والمزارعين والرعاة، وتتعدد بينهم المواقف والرؤى.

فمن يختار ممثليهم وفق النموذج الذي يطالب به الكاتب؟ ومن ينظم انتخاباتهم في معسكرات النزوح واللجوء، تحت القصف والجوع وانهيار الدولة؟ وهل نوقف كل محاولة سياسية إلى أن تُعقد مؤتمرات قاعدية في كل قرية ومدينة ومعسكر؟.

المطالبة بتوسيع المشاركة واجبة، أما تحويلها إلى شرط تعجيزي سابق لأي فعل سياسي، فليس سوى وصفة للشلل. والمفارقة أن الكاتب يرفض أن تتحدث القوى السياسية والمدنية باسم الشعب، ثم يتحدث هو نفسه باسم النازحين واللاجئين ولجان المقاومة والعمال والمزارعين، من دون أن يخبرنا: من فوّضه؟.

أما العدالة، فهي ضرورة لا مساومة عليها، ويجب أن تشمل كل من ارتكب جريمة أو موّلها أو حرّض عليها، سواء كان من القوات المسلحة أو الدعم السريع أو المليشيات أو الحركات المسلحة أو الأجهزة الأمنية. كما ينبغي ألا تبدأ من 15 أبريل 2023، بل تشمل جرائم النظام السابق والحروب والانتهاكات وفض الاعتصام.

لكن من غير الصحيح الادعاء بأن مخرجات أديس أبابا تجاهلت العدالة لأنها لم تضع، في اجتماع تشاوري، قانوناً جنائياً ومحاكم وآليات تفصيلية للمحاسبة. فالوثيقة السياسية تحدد المبادئ والغايات، أما المؤسسات والاختصاصات والإجراءات فتُصمم ضمن عملية سياسية ودستورية وتشريعية متكاملة.

ولا تعارض بين السلام والعدالة؛ فالمطلوب وقف الحرب ومحاسبة مرتكبي الجرائم معاً. العدالة تحتاج إلى دولة ومؤسسات وقضاء مستقل، وقبل ذلك إلى وقف آلة الحرب التي تنتج كل يوم ضحايا وجرائم جديدة. فلا سلام يقوم على الإفلات من العقاب، ولا عدالة تتحقق في بلد تحكمه المدافع والمليشيات.

ويثير المقال قضية اقتصاد الحرب وشبكات الذهب والتهريب والسلاح والشركات العسكرية، وهي قضية مركزية. لكن تحويل كل قضية لم تفصّلها وثيقة الاجتماع إلى «ثغرة قاتلة» ليس نقداً منصفاً. لا توجد وثيقة سياسية واحدة تستطيع أن تقدم برنامجاً تفصيلياً لوقف الحرب والعدالة والاقتصاد وإعادة الإعمار والدستور وإصلاح المؤسسة العسكرية.

وتفكيك اقتصاد الحرب لا تنفذه الشعارات، بل سلطة مدنية تمتلك مؤسسات الدولة وأدوات القانون والرقابة. لكنك كيف يمكن الوصول إلى هذه السلطة ما لم تتوحد القوى المدنية أولاً حول مشروع حد أدنى؟.

أما اعتراض الجذريين على مشاركة حزب المؤتمر الشعبي، فإنه يثير السخرية أكثر مما يثير أسئلة سياسية وأخلاقية جادة. فقد أعلن الحزب موقفاً واضحاً من انقلاب 1989 وإرث نظام الإنقاذ، وأكد التزامه بالدولة المدنية الديمقراطية. ومن حق أي شخص اختبار صدقية هذا الموقف، لكن ليس من حقه تجاهله تماماً، وكأن القوى السياسية لا تراجع مواقفها ولا تُحاسب على ما تتبناه اليوم.

ثم إن اجتماع أديس لم يكن مؤتمراً لتأسيس تحالف جديد، ولا محاولة لصهر القوى المشاركة في برنامج عقائدي واحد؛ بل منصة جمعتها قضايا عاجلة: الوقف الفوري للحرب، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات، ورفض تقسيم السودان وشرعنة حكومات الأمر الواقع، واستعادة التحول المدني الديمقراطي، وبناء جيش وطني مهني واحد، وإنهاء تعدد الجيوش والمليشيات، وتحقيق عدالة انتقالية لا إفلات فيها من العقاب ولا مكان فيها للانتقام.

والمفارقة أن بعض المنتقدين يطالبون، ليل نهار، بحوار لا يستثني أحداً، ثم يعترضون على اجتماع أديس أبابا لأنه ضم طرفاً يختلفون معه! والأكثر إثارة للدهشة أن بعض هؤلاء كانوا متحالفين مع المؤتمر الشعبي تحت مظلة «قوى الإجماع الوطني»، ولم يعتبروا وجوده آنذاك خيانة للمبادئ أو انتقاصاً من نقائهم الثوري. فما الذي تغيّر: المؤتمر الشعبي أم مقاييسهم التي تتبدل بحسب الخصومة السياسية؟

إن النقد مطلوب وضروري، لكنه يفقد قيمته حين يتحول إلى موقف عدمي يرفض كل مبادرة مدنية ويشكك في كل من يشارك فيها: نرفض «صمود»، ونرفض «إعلان المبادئ»، ونرفض اجتماع أديس أبابا، ونطعن في الأحزاب والشخصيات المستقلة والمثقفين والنساء والشباب والمجتمع المدني، ثم نسأل ببراءة مصطنعة: أين البديل؟.

وهنا ينبغي أن يُعاد السؤال إلى أصحابه: ما بديلكم أنتم؟.

ما مشروعكم العملي لوقف الحرب؟ وكيف ستجمعون القوى المدنية بعدما وزعتم صكوك الإدانة والاستبعاد على الجميع؟ وما الطريق الذي تقترحونه لحماية المدنيين، وإيصال المساعدات، ومنع تقسيم البلاد، واسترداد الدولة من قبضة السلاح؟.

إن من يرفض كل المبادرات ولا يقدم بديلاً لا يمارس نقداً سياسياً؛ بل يكرّس العجز، ويمنح قوى الحرب، بقصد أو من دونه، المساحة التي تحتاجها للاستمرار. فالفراغ السياسي لا يبقى فراغاً؛ وإذا انسحبت منه القوى المدنية بسبب شروطها القصوى، فسوف تملؤه البنادق وأمراء الحرب.

نعم، اجتماع أديس أبابا ليس مثالياً، ولا يمثل جميع السودانيين، ومخرجاته قابلة للنقد والتطوير. كما أن غياب قوى مهمة، وفي مقدمتها قطاعات واسعة من لجان المقاومة والشباب والنقابات، يمثل نقصاً ينبغي تجاوزه. لكن ذلك لا يلغي الحقيقة الأساسية: هناك محاولة لجمع أكبر قدر ممكن من القوى الرافضة للحرب حول حد أدنى مشترك، وهذه المحاولة ينبغي تطويرها وتوسيعها، لا إعدامها لأنها لم تولد مكتملة.

لقد جرّب السودانيون طويلاً التخوين والإقصاء واشتراط التطابق الكامل قبل العمل المشترك، فكانت النتيجة مزيداً من التشظي، بينما ظلت قوى الحرب والاستبداد أكثر قدرة على التنظيم وفرض الأمر الواقع.

ولذلك فإن ما نحتاجه اليوم ليس تحالفاً جديداً يضيف اسماً إلى قائمة التحالفات، وإنما تفاهمات جديدة تجمع القوى المدنية حول وقف الحرب، وحماية المدنيين، ورفض عودة النظام القديم، وتحقيق العدالة، وتفكيك اقتصاد الحرب، واستعادة المسار المدني الديمقراطي.

أما انتظار اجتماع يضم الجميع، ويرضي الجميع، ويحمل منذ يومه الأول تفويضاً شعبياً كاملاً وبرنامجاً تفصيلياً في كل القضايا، فهو انتظار عبثي قد يطول بينما يموت السودانيون وتتمزق بلادهم.

نقد أديس أبابا حق مشروع، لكن البديل عنه لا يمكن أن يكون مجرد رفض أديس أبابا. والأسئلة، مهما بدت حادة ورنانة، لا توقف حرباً ولا تحمي مدنياً ولا تعيد نازحاً إلى بيته. ومن يرفض هذه المحاولة مطالب بأن يجيب بوضوح: ما خطته لإنهاء الحرب؟ ومن سينفذها؟ وبأي أدوات؟ ومتى؟.

أما الجلوس على منصة أخلاقية مرتفعة، وتوزيع شهادات التمثيل والشرعية، وانتظار مبادرة نقية ومكتملة تهبط من السماء، فلن يوقف رصاصة واحدة. ففي السياسة لا يُقاس صدق المواقف بحدة الأسئلة، وإنما بالقدرة على تقديم الإجابات وصناعة البدائل.

كان بعضهم يراهن على استحالة اتفاق القوى المناهضة للحرب، أو توحيد رؤاها حول حد أدنى مشترك؛ فجاء الرد من أديس عبر أوسع منصة للحوار السوداني، جمعت طيفاً متنوعاً من القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، وحركات التحرر، والشخصيات الوطنية المستقلة

إن تطبيق معيار «من انتخبكم؟» على اجتماع أديس وحده، مع التغاضي عن القوى التي تتحدث وتحكم وتقاتل من دون تفويض، ليس حرصاً على الديمقراطية، بل انتقائية سياسية فاضحة

التقاء المعسكر الذي يزعم مناهضة الحرب، بينما يناصب العداء كل جهد مدني مستقل وتيار «بل بس» أصبح عصياً على الإنكار؛ فالأول يهاجم المبادرات المدنية لأنها تهدد مشروعه القائم على الحسم العسكري، والثاني يهدمها بحجة أنها لا تستوفي شروطه المستحيلة في النقاء الثوري والتمثيل الكامل. والنتيجة واحدة: إضعاف القوى المدنية، وإطالة أمد الحرب

تحالف قوى التغيير الجذري

ماذا لو أن المؤسسة العسكرية انقضت على الحركة الإسلامية في السودان والتهمتها؟

افتراضات للحوار

خططت الحركة الإسلامية لعقود طويلة لكيفية اختراق الجيش، إلا أن المعادلة انقلبت لتصبح المؤسسة العسكرية هي المسيطرة على مصير الحركة وليس العكس

اختار ضباط الحركة الإسلامية الانتماء للمؤسسة العسكرية على الانتماء للتنظيم الذي قام بتربيتهم وأوصلهم للسلطة

انقلاب 1999 كان أكثر من مجرد صراع على النفوذ والسلطة، بل كان جهاز كشف لجوهر الصراع بين العسكر والمدنيين وأطماع المؤسسة العسكرية

تيارات الحركة الإسلامية التي اصطدمت بطموحات ضباط المؤسسة العسكرية، اكتشفت الخطأ في تحالفهم مع الجيش من أجل الوصول للسلطة، لذا خرجت وتحالفت مع القوى المعارضة للنظام السابق.. وكان واضحاً أنه تحول فكري أكثر من أنه مناورة سياسية

أعتقد أنه قد آن الأوان لقوى التغيير مراجعة فرضيتها القائلة بأن الجيش كان ضحية للحركة الإسلامية، والانفتاح على سيناريو آخر

عبدالباقي مختار (بقة)

إن المشكلة السودانية في ظاهرها ليست حصرية على طرف واحد، بل هي تشابك عضوي واعتماد متبادل بين الحركة الإسلامية والمؤسسة العسكرية في السودان، حيث تداخلت مصالحتهما لدرجة أصبحتا مثل التوأم السيامي من الصعب الفصل بينهما، أو للفصل بينهما لابد من التدخل جراحياً، بإجراء عملية جراحية دقيقة جداً.

كما أن علاقة الحركة الإسلامية بالجيش ليست تحالفاً عابراً، أو فرضته ظروف معينة، بل نتيجة عقود من التخطيط. منذ قبل وبعد انقلاب 1989، عملت الحركة على اختراق مؤسسات الدولة بعمق، وعلى رأسها الجيش والأجهزة الأمنية، مما جعل ولاء العديد من كبار ضباط الحركة الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية لبرنامج الحركة. لكن ماذا حدث للحركة الإسلامية، أو ما هي محصلة نتيجة محاولتها للسيطرة على المؤسسة العسكرية؟

في إطار مشروعها الاستراتيجي للاستئثار بالسلطة وإعادة برمجة الدولة وفق مشروعها الآيديولوجي، لم تقف الحركة الإسلامية عند حدود العمل السياسي العلني، بل اتخذت طريقين؛ الأول، التسلل إلى المؤسسة العسكرية عبر إلحاق كوادرها بالكلية الحربية، مستفيدة من علاقاتها بضباط الجيش المنتمين لها، وهم من الذين قادوا انقلاب 1989. الثاني، تمكين هذه الكوادر تدريجياً في المناصب القيادية، لجعل الولاء والطاعة الكاملة للتنظيم أسبقية على الولاء للمؤسسة. وهكذا، حاولت الحركة إنتاج نموذجها في «التمكين» في المؤسسة العسكرية، تماماً كما فعلت مع مؤسسات الخدمة المدنية والقضاء والإعلام والمؤسسات المدنية الأخرى، لتحول الدولة إلى حاضنة لسلطة تقوم على الاختراق التنظيمي وعلى الولاء عبر سياسة التمكين وليس الكفاءة.

غير أن النتيجة التي أسفر عنها هذا التداخل لم تكن سيطرة الحركة على الجيش، بل على العكس تماماً، كذاب المؤسسة العسكرية ومناهج تربيتها، إذ سرعان ما التهمت المؤسسة العسكرية كوادر الحركة، فأصبح ولاء هؤلاء الضباط للجيش كمؤسسة سلطة وقوة، لا للتنظيم كمرجعية آيديولوجية. وتجلى هذا التحول بشكل واضح في انقلاب الضباط الأعضاء في الحركة الإسلامية على قياداتهم المدنية، حيث فضّلوا البقاء في دائرة النفوذ العسكري على الالتزام بأوامر التنظيم. وهكذا، انعكست المعادلة: لم تعد الحركة الإسلامية هي التي تُسَيِّر الجيش، بل أصبح الجيش – ممثّلاً في كوادر التنظيم المنخرطة فيه – هو المتحكم في مصير الحركة نفسها، لتنحصر السلطة الفعلية في يد هذه النخبة العسكرية التي تنتسب للتنظيم شكلاً وتتبع المؤسسة مضموناً.

يبقى السؤال الأعمق، الذي لا يفرض نفسه على الواقع الراهن فقط، بل يكشف عن جوهر الأزمة السياسية في السودان: هل الهدف هو التخلص من سيطرة المؤسسة العسكرية على التنظيم السياسي؟، أم تحرير الجيش من هيمنة الحركة الإسلامية؟. هذا السؤال لبرهة يمكن أن ننظر اليه كتمرين ذهني، لكن يمكن أن يكون هو مفتاحاً لفتح مسار آخر للتحول الديمقراطي في البلاد، ومعرفة ما إذا كانت المعركة تدور حول إصلاح هيكلي أم صراع على النفوذ.

الحركة الإسلامية، التي تحولت لتيارات متعددة خلال مسيرتها منذ لحظة انقلابها على الحكم المدني مروراً بصراعها الداخلي ومع المؤسسة العسكرية مما أنتج رؤى عديدة ومختلفة داخلها خاصة بعد أن ظهرت الهيمنة العسكرية عليها وعلى المشهد السياسي، تلك التيارات التي اكتشفت عبر مراحل مختلفة خطأ الركوب على ظهر المؤسسة العسكرية من أجل الوصول للسلطة وعبّرت عن مواقفها بطرق متنوعة، منذ العام 1999، وهو العام الذي مثّل منعطفاً حاسماً في العلاقة بين الجيش والحركة، حيث طفح للعلن التوتر بين رؤية العسكر والمدنيين من الحركة الإسلامية، لتدور الدائرة على التنظيم وتنتهي بتصفية داخلية واعتقالات طالت أبرز قيادات الحركة الذين رفضوا الخضوع للمنطق العسكري، وزج بهم في السجون مراراً وتكراراً مع كل محاولة لاستعادة ضبط توازن السلطة.

إن المشكلة السودانية في ظاهرها ليست حصرية على طرف واحد، بل هي تشابك عضوي واعتماد متبادل بين الحركة الإسلامية والمؤسسة العسكرية في السودان، حيث تداخلت مصالحهما لدرجة أصبحتا مثل التوأم السيامي

ولم تقف مقاومتهم لسيطرة المؤسسة عند الصراع الداخلي، بل امتدت لتشمل تحالفات سياسية واسعة، حيث دخلت في شراكات مع تنظيمات معارضة لنظام الإنقاذ -كالحركة الشعبية في جنيف في العام 2001، وصولاً إلى قوى الإجماع الوطني، في خطوة تعكس إدراكهم خطأ التحالف مع المؤسسة العسكرية، وبأن سيطرة العسكر ستعيق أي إصلاح سياسي حقيقي، ويحول دون تحقيق أي نوع من العدالة وبناء دولة المؤسسات، وهو ما جعل هذه التحالفات اختباراً حقيقياً لمدى قدرة الفرقاء على تجاوز خلافاتهم التاريخية في مواجهة خطر مشترك.

واليوم، ومع تعقيد المشهد السياسي وتشابك مصالح الأطراف المحلية والإقليمية، يعود السؤال ليطرح نفسه من جديد، لكنه هذه المرة الإجابة عنه لن تحدد فقط ملامح المرحلة القادمة، بل ستكشف عن ما إذا كانت الأولوية هي لإنهاء حالة الانقلاب على الديمقراطية، أم لإعادة تعريف العلاقة بين السياسي والعسكري بما يضمن استقرار البلاد، ويحقق طموحات شعب يبحث عن دولة مدنية تحترم التعددية وتكرس مبادئ الحرية والعدالة.

عبر التجربة المريرة وصلنا إلى أن أي مشروع للتحوُّل الديمقراطي الحقيقي، لا يمكن أن يُبنى على هشاشة التحالفات مع المؤسسة العسكرية، مهما كانت دوافع الأطراف المدنية. فالتجارب التاريخية، محلياً وإقليمياً، تؤكد أن الانخراط في شراكة سياسية مع الجيش، تحت ذريعة تنفيذ برنامج حزبي – سواء كان ذا مرجعية يسارية أو يمينية، أو حتى تحالف كل القوى المدنية كما حدث في كل الثورات الشعبية - هو أشبه بعقد صفقة مع الشيطان، تنتهي حتماً بانقلاب تدريجي أو مفاجئ، يستأثر فيه العسكر بالسلطة المطلقة، وتنتهي بإقصاء كل الأطراف المدنية التي تحالفات معهم وحاولت أن تمارس دورها وفق برنامج التنظيم المدني .

عندها، لا تقف الإضرار على ما هو سياسي فقط، بل تزحف لتمزق البنية الحزبية نفسها، فسرعان ما يتشقق الحزب أو التحالف -الحزب الشيوعي او الحركة الإسلامية مثالاً، أو التحالف المدني كالحرية والتغيير - إلى تيارين متصارعين، كما حدث في مايو وتكرر في فترة الإنقاذ وداخل الحرية والتغيير بعد ثورة ديسمبر؛ تيار يحاول جاهداً أن يعمل وفق ثوابت برنامجه السياسي الفكري، ويصر على استقلالية القرار الحزبي أو التحالف المدني، ويرى في السلطة وسيلة لتحقيق مشروعه السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي على ضوئه قام التنظيم، وتيار آخر يدفعه الطموح الفردي أو الجماعي، فيحول الوصول للسلطة إلى غاية في حد ذاتها.

هذا التيار الأخير، هو الذي تترصده المؤسسة العسكرية، فتختاره ليكون هو الغطاء المدني ووجه الشرعية للحكم، بينما تظل هي الخلفية التي تتحكم في كل الخيوط وتفاصيل القرار. وعندما ينهار هذا النظام الهش، بسبب عجزه عن تلبية طموحات الشعوب السودانية، لا يكون الجيش هو المسؤول الأول في نظر الرأي العام، بل يتم إلقاء كل الفشل والإخفاق على ذلك التيار الحزبي أو التحالف المدني الذي تم استخدامه، فيصبح هو كبش الفداء الذي يدفع الثمن نيابة عن الانقلاب العسكري.

عبر التجربة المريرة وصلنا إلى أن أي مشروع للتحوُّل الديمقراطي الحقيقي، لا يمكن أن يُبنى على هشاشة التحالفات مع المؤسسة العسكرية، مهما كانت دوافع الأطراف المدنية. فالتجارب التاريخية المحلية والإقليمية تؤكد ذلك

في إطار المساعي الجارية للوصول إلى اتفاق شامل ينهي الأزمة السودانية، أصبح لزاماً على القوى المدنية والديمقراطية (بمكوناتها السياسية والمجتمعية) إعادة قراءة المشهد من زاوية أخرى مغايرة، تتجاوز الفكرة التقليدية التي طالما اختزلت الأزمة أو صورت المؤسسة العسكرية ضحية للحركة الإسلامية في محاولة لمساعدتها على التحرر من براثنها.

لكن، ماذا لو أعدنا قراءة المشهد واتضح العكس تماماً، بحيث تكون الحركة الإسلامية نفسها ضحية لمؤامرات العسكر، على غرار ما تعرض له الحزب الشيوعي خلال فترة حكم مايو؟.

لماذا لا نفتح الفضاء على أسئلة حقيقية، بدلاً عن إعادة إنتاج الأزمة والسعي لخطب ود المؤسسة العسكرية لإصلاح ما دمرته المؤسسة العسكرية نفسها ككل مرة؟.

لماذا لا تنفتح قوى التغيير على حوارات جادة وشفافة مع تيارات الحركة الإسلامية الرافضة للهيمنة العسكرية؟ حوارات لا تقف عند حدود نقد الماضي، بل تمتد لمطالبتها باعتذار رسمي وصريح للشعب السوداني عن ممارسات حقبة النظام السابق، والاعتراف العلني بالأخطاء التي لحقت بالوطن والمواطن جراء انقلاب عام 1989.

كما يمكن الانتقال من الطابع الاستعراضي إلى تفاهمات عملية تهدف إلى تحرير كافة التنظيمات السياسية – بما فيها الحركة الإسلامية – من قبضة المؤسسة العسكرية وفصلها نهائياً عن العمل السياسي وإبعاد الجيش عن الحياة العامة، عبر جدول زمني واضح لإعادة بناء جيش وطني مهني وموحد، يخضع للقانون ويؤدي دوره الدستوري الحصري في حماية الحدود والسيادة، دون أي تدخل في الشأن السياسي أو محاباة لأي طرف؟.

على أن يتم إلحاق المسار السياسي بآليات رقابة مجتمعية ومحاسبة نزيهة تضمن عدم تكرار أي تدخل عسكري في المستقبل، وتمنع تحويل أي تنظيم سياسي – مهما كان – إلى ورقة في مؤامرات المؤسسة العسكرية، على نحو ما جرى في السابق.

(الانتهاك المقدس)

كتاب توثيقي للصحفي خالد أبو أحمد

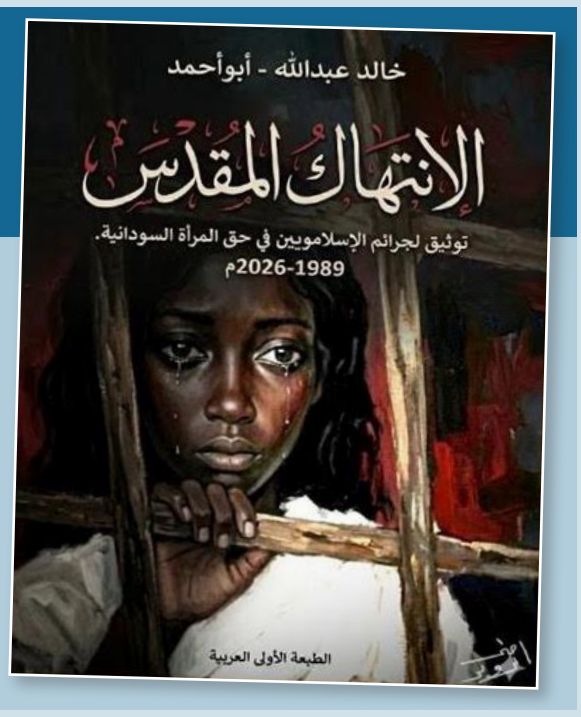

أصدر الكاتب والصحفي السوداني خالد عبدالله (أبو أحمد)، المقيم في مملكة البحرين، كتابه الجديد (الانتهاك المقدس: توثيق جرائم الإسلامويين ضد المرأة السودانية 1989-2019) في إصدار رقمي أتاحه مجاناً عبر منصة أرشيف الأنترنت (Archive.org)، ليصل إلى أوسع شريحة ممكنة من القراء.

ويأتي هذا الإصدار ضمن مشروع تنويري بدأه خالد أبو أحمد قبل ستة وعشرين عاماً، كرّس خلاله جهده الفكري والصحفي لمساءلة الخطاب الإسلاموي وتفكيك أدواته، وتوثيق أثره على المجتمع السوداني، وفي مقدمته المرأة التي كانت الحلقة الأكثر استهدافاً في هذا المسار.

يتتبع الكتاب عبر أربعة فصول موثقة مسار المرأة السودانية بدءاً من مكانتها الرفيعة في أقدم حضارات وادي النيل - في مملكتي كوش ونبتة - وامتداد هذه المكانة عبر العهود اللاحقة، قبل أن يسلبها مشروع سياسي استولى على الدولة باسم الدين تلك المكانة تدريجياً منذ انقلاب 30 يونيو 1989.

ويستند العمل إلى شهادات شخصية موثقة، وتقارير صادرة عن منظمات حقوقية دولية من بينها منظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء حقوق الإنسان، إلى جانب مراجع تاريخية وأكاديمية مدققة، في سعي لتقديم وثيقة يصعب الطعن في مصداقيتها.

ويستند خالد أبو أحمد إلى خبرة صحفية تمتد لـ40 عاماً في مجالات العمل الصحفي المختلفة، وآخرها رئيس تحرير بوكالة أنباء البحرين ويتولى حالياً رئاسة تحرير موقع «تقرير البحرين». ويعتبر الكاتب من الأصوات النقدية البارزة التي واكبت مسيرة الحركة الإسلاموية السودانية من الداخل قبل أن يبتعد عنها، وله خمسة عشر مؤلفاً تناولت الشأنين البحريني والسوداني، من بينها (عباقرة الكذب) و(تأملات في مسيرة فاسدة)، وتحت الإعداد كتاب بعنوان (المناهج التدميرية للإسلامويين في السودان 1989-2026).

وعبّر المؤلف عن سعادته البالغة بصدور هذا الكتاب، مؤكداً أنه ليس فقط انتصاراً للمرأة السودانية، بل توثيق مهم لإشراقات تستحق أن تُعرف، وجرعة وعي يأمل أن تصل للأجيال التي لم تتعرّف بعد على المكانة الحقيقية للمرأة السودانية، يأتي هذا الإصدار في وقت لا تزال فيه ملفات كثيرة من تلك الحقبة معلّقة بلا مساءلة قانونية، ليشكّل إضافة إلى جهود التوثيق التاريخي لحقبة شهدت انتهاكات واسعة بحق النساء في السودان.

القانون كأداة للمقاومة:

مسيرة د.أمين مكي مدني في تفكيك البنية القمعية لنظام الإنقاذ (3/2)

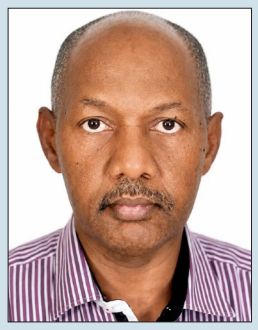

إيهاب عبدالوهاب بابكر، المحامي

يشكل التاريخ السياسي والحقوقي المعاصر في السودان ساحة معقدة تتداخل فيها ديناميكيات السلطة الاستبدادية المفرطة مع حركات المقاومة المدنية الممتدة. وفي قلب هذه الساحة شديدة التعقيد، يبرز اسم الدكتور أمين مكي مدني (1939-2018) كواحد من أهم رواد الحركة الحقوقية والسياسية الذين واجهوا نظام الإنقاذ (1989-2019) بصلابة استثنائية ورؤية استراتيجية نافذة. لم يكن الدكتور مدني مجرد محامٍ تقليدي أو ناشط حقوقي محلي، بل كان مهندساً استراتيجياً للعمل المعارض المنهجي، حيث دمج بين خبرته القانونية العميقة، وعمله في أروقة المؤسسات الدولية والأممية، وقيادته لمبادرات المجتمع المدني، ليخلق إطاراً مقاوماً تجاوز الحدود الجغرافية للسودان ليصل إلى المحافل الدولية ودوائر صنع القرار العالمي.

يقدم هذا المقال تفاصيل ومسارات نضال الدكتور أمين مكي مدني إبان عهد الإنقاذ، مع تسليط الضوء بشكل تحليلي على الآليات التي استخدمها نظام الرئيس المخلوع عمر البشير لقمع المعارضة، وكيف تمكن الدكتور أمين مكي مدني من تحويل المحن الشخصية والاعتقالات التعسفية والتعذيب الجسدي والنفسي إلى منصات دولية لفضح انتهاكات النظام. كما يقدم المقال تحليلاً شاملاً للتقاطعات بين نضاله الداخلي، بما في ذلك فترات الاعتقال المريرة في ما يُعرف بـ«بيوت الأشباح» ومحاكمات الإرهاب المسيسة، وبين دوره الإقليمي والدولي في تشكيل رؤى العدالة الانتقالية وبناء التحالفات الديمقراطية العابرة للأيديولوجيات والتي مهدت الطريق لاحقاً لثورة ديسمبر المجيدة.

الإنتاج الفكري والتوثيق الجنائي: مقاربة «جرائم الحرب في السودان»

إلى جانب عمله الميداني والقانوني، أثرى الدكتور أمين مكي مدني المكتبة الحقوقية والسياسية العربية والإنجليزية بالعديد من المؤلفات، والدراسات، والأبحاث المفصلة التي تناولت آليات العدالة الانتقالية، وتطور القضاء الجنائي الدولي، وتطبيق اتفاقيات جنيف لحماية المدنيين. من أبرز إنتاجاته الأكاديمية إسهاماته المتعلقة بـ«قابلية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة»، وكتابه عن «المحكمة الجنائية الدولية»، ودراسته حول «عالمية حقوق الإنسان»، ومؤلفاته حول «دور المحامين في تعزيز حقوق الإنسان»، وكتاب «الدولة العنقاء» (The Phoenix State) الصادر عن مؤسسة أفريديا للعدالة بلندن عام 2001.

لكن العمل الفكري الأبرز والأكثر التصاقاً بمشروعه النضالي ضد نظام الإنقاذ كان مسودة أبحاثه وكتابه بالغ الأهمية حول «الجرائم السودانية المنتهكة للقانون الإنساني الدولي» أو ما عُرف بـ«جرائم الحرب في السودان» (الصادر في القاهرة عام 2001). في هذا العمل المنهجي، وظف مدني كل خبراته الأممية التي اكتسبها في البلقان ليوثق بشكل دقيق وصارم الانتهاكات الفظيعة لنظام الإنقاذ والمليشيات التابعة له في حرب جنوب السودان، ولاحقاً في جبال النوبة والنيل الأزرق وإقليم دارفور.

لم يكتفِ مدني في مؤلفه بسرد الانتهاكات بطريقة صحفية، بل قام بتكييفها قانونياً كجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وتطهير عرقي تتطابق مع تعريفات نظام روما الأساسي. والأهم من ذلك، كان مدني من أوائل المفكرين السودانيين الذين دعوا بقوة وثبات إلى إنشاء «لجنة للحقيقة والمصالحة» في السودان، على غرار لجان العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية، كشرط أساسي مسبق لإرساء مبدأ المحاسبة، وجبر الضرر، وعدم الإفلات من العقاب.

وقد تقاطع هذا الجهد الفكري والقانوني التأسيسي لدكتور أمين وزملائه الحقوقيين بشكل مباشر مع التطورات اللاحقة المتمثلة في تحقيق المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في الفظائع المرتكبة، والذي أفضى في النهاية إلى إصدار مذكرات توقيف دولية بحق الرئيس عمر البشير والعشرات من أركان نظامه الأمني والعسكري بتهم ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية في إقليم دارفور. لقد مثّل عمل مدني الأرضية التوثيقية والشرعية التي استندت إليها المنظمات الدولية لملاحقة قادة النظام، مما جعله عدواً لدوداً للدولة العميقة في الخرطوم.

التجمع الوطني الديمقراطي ومقررات أسمرا 1995: هندسة البديل الديمقراطي

على الصعيد التنظيمي والسياسي الخالص، كان للدكتور أمين مكي مدني دور مفصلي وقيادي في هندسة تحالفات المعارضة السودانية في المنفى خلال عقد التسعينيات. في تلك الفترة، عمل مدني بنشاط من خلال «التجمع النقابي» المؤسَّس في المنفى بالعاصمة المصرية القاهرة، والذي قام بدور حاسم في الضغط المستمر من أجل الديمقراطية وتوحيد صفوف المعارضة وتنسيق الجهود مع الكيانات السياسية الأخرى.

ضمن إطار «التجمع الوطني الديمقراطي» (NDA) - وهو المظلة الكبرى التي جمعت القوى المعارضة لنظام الإنقاذ - برزت حاجة ملحة لمعالجة الخلافات الجذرية بين القوى السياسية الشمالية التقليدية من جهة، والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بقيادة الدكتور جون قرنق، التي تخوض كفاحاً مسلحاً في الجنوب من جهة أخرى. في ظل هذا الاستقطاب الحاد، والذي استغله نظام البشير لتصوير حربه في الجنوب كـ«جهاد ديني» ضد «التمرد العلماني»، برزت الحاجة إلى وثيقة سياسية وتاريخية تعيد تعريف أسس بناء الدولة السودانية.

في يونيو 1995، وفي العاصمة الإريترية، انعقد مؤتمر «أسمرا للقضايا المصيرية». يُعد هذا المؤتمر نقطة تحول كبرى، وربما الانعطافة الأهم في تاريخ المقاومة السودانية، حيث ضم لأول مرة على مائدة واحدة كافة القوى السياسية والحزبية والنقابية السودانية من الشمال والجنوب - باستثناء الجبهة الإسلامية الحاكمة - بهدف تقرير مستقبل السودان بصورة متكاملة وشاملة.

كان إسهام د.أمين والنخب الحقوقية في هذا المؤتمر حيوياً ومفصلياً، وتحديداً في صياغة البنود المتعلقة بالحقوق الأساسية وفصل الدين عن السياسة. وبفضل هذا الجهد التنظيري والقانوني، أقر المؤتمر مبادئ غير مسبوقة في تاريخ الوثائق السياسية السودانية، من أبرزها:

1. إقرار أن كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الإنسان، والمضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية، تشكل جزءاً لا يتجزأ من أي دستور مستقبلي للسودان، واعتبار أي قانون أو مرسوم يخالف ذلك باطلاً وغير دستوري.
2. كفالة المساواة الكاملة بين جميع المواطنين تأسيساً على حق «المواطنة» كأساس وحيد لنيل الحقوق والواجبات، واحترام المعتقدات، وعدم التمييز بسبب الدين أو العرق أو الثقافة.
3. منح حق تقرير المصير لجنوب السودان كآلية ديمقراطية لحل أطول حرب أهلية في القارة.
4. إعادة هيكلة مؤسسات الحكم جذرياً وتوزيع السلطات بعدالة بين المركز والأقاليم لإنهاء التهميش التاريخي.

يشير التحليل المتأني لهذه المرحلة إلى أن د.أمين ورفاقه في التجمع نجحوا في تفكيك وسحب المظلومية العقدية والمركزية التي اعتمد عليها نظام الإنقاذ في تعبئة أنصاره، وقدموا مشروعاً سياسياً ودستورياً بديلاً يرتكز على قيم الدولة المدنية والمواطنة المتساوية، وهو المفهوم الذي سيظل مدني يقاتل من أجله حتى نهاية حياته. لقد أثبت مؤتمر أسمرا أن المعارضة قادرة على إنتاج سياسات بديلة للحكم، وليست مجرد ظاهرة صوتية رافضة.

أخلاقيات الخصومة

وتتجلى أسمى مراتب الوعي الحقوقي والسمو الأخلاقي في مسيرة الدكتور أمين مكي مدني من خلال موقفه التاريخي المبدئي إبان موجة الاعتقالات والمحاكمات التي طالت قادة النظام أنفسهم بعد ما عُرف بـ«المفاصلة». ففي مطلع الألفية، وعندما تعرض الدكتور حسن الترابي للاعتقال والمحاكمة، انبرى د.أمين لتشكيل وقيادة هيئة الدفاع عنه، إلى جانب نخبة من كبار المحامين والسياسيين المعارضين لنظام الإنقاذ، مثل الأستاذ علي محمود حسنين والأستاذ غازي سليمان.

بحسب شهادة شخصية للكاتب أثناء عمله محامياً عن كتب مع د.أمين في مكتب الكارب ومدني للمحاماة في تلك الفترة، أذكر أنني وجهت له سؤالاً مباشراً مستنكراً: «كيف تقوم يا دكتور بالدفاع عن الترابي، وهو ذات الشخص الذي كان وراء اعتقالك وتعذيبك في بيوت الأشباح في بداية عهد الإنقاذ، مما دفعك للهجرة والمكابدة لسنوات طويلة في المنافي؟». فجاءت إجابته لتمثل قاعدة دستورية راسخة، حيث قال لي: «إننا لا ندافع عن الشخص، بل عن المبادئ التي نحيا بها جميعاً، ويجب علينا الدفاع عنها في أي زمان ومكان، بغض النظر عن الأشخاص».

بالنسبة لي، لم تكن هذه الكلمات مجرد إجابة عابرة، بل مرافعة تاريخية تلخص جوهر النضال الحقوقي والوعي الدستوري. في تلك اللحظة أثبت د.أمين ورفاقه أنهم تجاوزوا مرارة التجربة الشخصية القاسية في الاعتقال والتعذيب ومكابدة المنفى، ليقدموا درساً عملياً في «أخلاقيات الخصومة» وإعلاء سيادة حكم القانون فوق كل اعتبار. رحم الله الفقيد الدكتور أمين مكي مدني.

عودة العمل المدني وإعلان نداء السودان (2014): توحيد الجبهات المتباعدة

مع مرور السنوات، شهد السودان تحولات جيوسياسية ضخمة. فقد أدى توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) في عام 2005 ثم انفصال الجنوب وتكوين دولته المستقلة في عام 2011 إلى تغيير جذري في موازين القوى. إلا أن السلام الشامل لم يتحقق بل دخل السودان (الشمالي) في أزمات مركبة تمثلت في اشتعال حروب جديدة ودموية في إقليم دارفور، وتفجر الأوضاع في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وتدهور اقتصادي مريع، فضلاً عن اندلاع احتجاجات شعبية عارمة في المدن الكبرى، أبرزها «هبة سبتمبر 2013» التي واجهها النظام بقمع دموي ووحشي أسفر عن مئات القتلى من الشباب.

في خضم هذا المشهد المعقد والمتشظي، وفي ظل فشل «مشروع الحوار الوطني» الشكلي الذي أطلقه البشير في مطلع 2014، برزت الحاجة الماسة لاستنساخ تجربة أسمرا، ولكن بآليات تناسب تحديات اللحظة الراهنة، بهدف توحيد المعارضة بشقيها المدني السلمي والمسلح. بادر الدكتور أمين مكي مدني، مستنداً إلى رصيده التاريخي، بتشكيل وتأسيس «مبادرة المجتمع المدني»، وتولى منصب نائب رئيس المبادرة ورئيس كونفدرالية منظمات المجتمع المدني السودانية.

كان الهدف الاستراتيجي لدكتور أمين من هذه المبادرة هو ضمان ألا تقتصر الحلول السياسية وتسويات إنهاء الحرب على اتفاقيات ومحاصصات فوقية بين النخب السياسية القديمة وقادة الحركات المسلحة، بل يجب أن يكون المجتمع المدني المستقل، والنقابات المهنية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والنساء، والفئات المهمشة، شركاء أصيلين وأصحاب مصلحة حقيقية في رسم أي عملية انتقال ديمقراطي وسلام شامل.

توجت هذه الجهود المضنية باجتماعات ماراثونية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، أثمرت في 3 ديسمبر 2014 عن التوقيع على الوثيقة السياسية الأهم في ذلك العقد، والتي عُرفت بـ«نداء السودان» (Sudan Call).

كانت وثيقة «نداء السودان» عبارة عن إعلان استراتيجي مشترك لتأسيس «دولة المواطنة والديمقراطية». وتعهد الموقعون عليها بالتزام صارم بالعمل على إنهاء النزاعات والحروب المشتعلة في مختلف مناطق السودان كأولوية قصوى لا تسبقها أولوية، وإجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية واقتصادية شاملة، وتفكيك بنية الحزب الواحد.

جمعت الوثيقة كيانات كبرى متباينة الأيديولوجيات شملت ممثلين عن الأحزاب السياسية المدنية والفصائل المسلحة المعارضة، ومن أبرزها:

- حزب الأمة القومي بقيادة الصادق المهدي.
- تحالف قوى الإجماع الوطني بقيادة فاروق أبو عيسى (يمثل القوى اليسارية والقومية).
- الجبهة الثورية السودانية بقيادة مني أركو مناوي (تحالف يضم الحركات المسلحة في دارفور والمنطقتين).
- مبادرة المجتمع المدني السوداني، والتي وقع نيابة عنها شخصياً الدكتور أمين مكي مدني.

تكمن الرؤية العميقة والخطورة الاستراتيجية لإعلان «نداء السودان» في أنه شكل تهديداً وجودياً ومباشراً لنظام الإنقاذ الحاكم. فالنظام كان يعتمد لسنوات على استراتيجية متقنة لـ«فرق تسد»؛ حيث كان يعزل الحركات المسلحة في الأطراف جغرافياً وسياسياً ويصمها بالإرهاب والعنصرية ويخوض ضدها حرب إبادة، بينما يعمل بالتوازي على ترويض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الخرطوم المركز عبر الترغيب والترهيب واعتقالات الظل. جاء «نداء السودان» ليكسر هذه المعادلة الأمنية بالكامل، خالقاً جبهة عريضة تتحدث بلغة وطنية موحدة تجمع عضوياً بين مطلب «السلام الشامل» ومطلب «التحول الديمقراطي».

العمل الفكري الأبرز والأكثر التصاقاً بمشروع مدني النضالي ضد نظام الإنقاذ كان كتابه بالغ الأهمية «جرائم الحرب في السودان». حيث وظف مدني كل خبراته الأممية ليوثق بشكل دقيق وصارم الانتهاكات الفظيعة لنظام الإنقاذ والمليشيات التابعة له في جنوب النوبة والنيل الأزرق ودارفور

تتجلى أسمى مراتب الوعي الحقوقي والسمو الأخلاقي في مسيرة مدني من خلال موقفه التاريخي المبدئي إبان موجة الاعتقالات والمحاكمات التي طالت قادة النظام أنفسهم بعد «المفاصلة». فعندما تعرض د.الترابي للاعتقال والمحاكمة، انبرى د.أمين لتشكيل وقيادة هيئة الدفاع عنه

التسلسل الزمني الحدث الأمني والقضائي الدلالة القانونية والحقوقية للانتهاك

3 ديسمبر 2014 توقيع إعلان «نداء السودان» في أديس أبابا ممارسة الحق الدستوري في التعبير السلمي وتكوين التحالفات.

6 ديسمبر 2014 مداهمة المنزل والاعتقال دون إبراز مذكرة قضائية ممارسة الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي كأداة للترهيب السياسي وإسكات المعارضين.

6 - 21 ديسمبر 2014 الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والحرمان من الدواء انتهاك صريح للحق في الحياة والصحة، واستخدام الحرمان الطبي كأداة ضغط وتعذيب خفي ضد المسنين.

21 ديسمبر 2014 النقل من معتقلات الأمن إلى سجن كوبر المركزي استجابة حكومية جزئية للضغوط الدولية المتصاعدة بوضع المعتقل تحت ولاية مصلحة السجون وتخفيف العزلة.

22 و24 ديسمبر 2014 السماح بأول لقاء مع المحامين ثم العائلة إقرار بتأخير متعمد وغير مبرر في إنفاذ حق المشورة القانونية المكفول دستورياً.

التكييف القانوني وتسييس القضاء ومحاكم الإرهاب

بعد فشل النظام في كسر إرادة د.أمين ورفيقه أبو عيسى عبر الاحتجاز الإداري والحرمان العلاجي، وأمام تفاقم الإحراج الدولي، قررت السلطات الانتقال إلى الخطوة التالية: تحويل القضية من اعتقال أمني تعسفي إلى مسار قضائي سياسي بامتياز لشرعنة القمع.

في 10 يناير 2015، قامت نيابة أمن الدولة بتوجيه اتهامات جنائية رسمية ثقيلة للدكتور مدني بموجب «القانون الجنائي السوداني لعام 1991»، وتحديداً المواد المعنية بالجرائم الموجهة ضد الدولة:

- المادة 50: تقويض النظام الدستوري.
- المادة 51: إثارة الحرب ضد الدولة.
- اتهامات إضافية مبنية على نفس الأساس تتعلق بـ«تأسيس وإدارة منظمة إرهابية».

تحمل هذه الاتهامات الخطيرة عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد ومصادرة الأموال في التشريع السوداني. يعكس توجيه تهم كـ«إثارة الحرب ضد الدولة» والتشكيل «الإرهابي» لشخصية حقوقية ومحام دولي مرموق - كل جريمته أنه استخدم قلمه لتوقيع وثيقة إعلان سلام مدني لإنهاء الحرب - مدى العبث القانوني والتوظيف التعسفي الذي استند إليه نظام الإنقاذ لتصفية خصومه. لم تكن هذه التهم سوى مسعى بائس لشرعنة قمع المعارضة السلمية عبر تغليفه بإجراءات قضائية شكلية، ومحاولة لترهيب بقية قطاعات المجتمع المدني لثنيهم عن الالتحاق بركب «نداء السودان».

في تصعيد إضافي يؤكد غياب ضمانات العدالة، بدأت محاكمة مدني وأبو عيسى في 23 فبراير 2015 ليس أمام قاضٍ طبيعي، بل أمام «محكمة خاصة» لجرائم الإرهاب، تم إنشاؤها وتشكيلها خصيصاً بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 1991 للنظر في هذه القضية حصراً. شكل هذا الإجراء انتفاءً واضحاً على القضاء الجنائي العادي، وتكريساً لحالة الطوارئ المستترة.

ومع ذلك، لم تسر الرياح كما اشتهت سفن الإنقاذ؛ فقد اصطدم النظام برد فعل حقوقي ومهني داخلي غير مسبوق. في ملحمة تضامنية تاريخية تعكس مدى احترام القطاع العدلي لشخصية د.أمين، تطوع أكثر من 105 محامين حقوقيين سودانيين لتشكيل هيئة الدفاع عن مدني وأبو عيسى. بفضل هذه الهيئة الضخمة، انقلب السحر على الساحر، حيث نجح الدفاع في تحويل قاعات وجلسات المحاكمة من منصة لإدانة الناشطين إلى محاكمة علنية وفضح قانوني مدوٍ لنظام الإنقاذ وتناقضات قوانينه القمعية أمام الرأي العام المحلي والصحافة.

ولأن النظام الأمني أدرك بوضوح خطورة هذا التطور الجذري الذي سحب بساط الشرعية منه تماماً، فقد جاء رده سريعاً، هستيرياً، وبالغ العنف.

حملة الاعتقال التعسفي والمحاكمات السياسية (2014-2015): محاكمة النظام

بمجرد عودته من إثيوبيا، واجه الدكتور أمين مكي مدني واحدة من أشرس الحملات الأمنية التي استهدفته في العقد الأخير من مسيرته. هذه الحادثة لم تكن مجرد عملية توقيف تقليدية، بل سلطت الضوء بوضوح شديد على مدى هيمنة جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) على مفاصل الدولة، وانتهاكه السافر للقوانين المحلية والدستور الوطني، فضلاً عن المعاهدات الدولية.

تفاصيل المداهمة والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي

في تصرف يعكس حالة الذعر الحكومي، وفي منتصف ليل السبت الموافق 6 ديسمبر 2014، وفور عودته من أديس أبابا، داهمت قوة كبيرة مدججة بالسلاح من عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني منزل د.أمين الكائن في الخرطوم بحري. تم اقتياد هذا الرمز الحقوقي الدولي إلى جهة غير معلومة في جنح الظلام، دون إبراز أي مذكرة توقيف قضائية، ودون إبلاغ أسرته المروعة بأسباب الاعتقال أو الوجهة التي سيُؤخذ إليها، في انتهاك صارخ وفجّ للضمانات الدستورية وقواعد الإجراءات الجنائية المتبعة. وفي ذات الليلة وبذات الأسلوب، تم اعتقال الأستاذ فاروق أبو عيسى، رئيس الهيئة العامة لتحالف قوى الإجماع الوطني المعارض، والناشط فرح إبراهيم محمد الذي كان حاضراً في المفاوضات.

شكلت ظروف وطبيعة هذا الاعتقال خطراً جسيماً ودائماً على حياة وصحة د.أمين. فقد كان يبلغ من العمر آنذاك 76 عاماً، ويعاني من أمراض مزمنة تتطلب رعاية يومية دقيقة، وتحديداً ارتفاع ضغط الدم المزمن ومرض السكري. وعلى الرغم من توضيح هذه الحالة الطبية الحرجة للقوة المداهمة، رفض عناصر جهاز الأمن بشكل قاطع السماح له بأخذ أدويته الموصوفة طبياً ومستلزماته العلاجية معه عند لحظة الاعتقال. هذا الرفض لا يمكن اعتباره مجرد إهمال إداري، بل هو تكتيك أمني مدروس يرقى في تصنيف القانون الدولي الإنساني إلى مستوى التعذيب الجسدي والنفسي والمخاطرة المتعمدة والشروع في القتل البطيء للمعتقل السياسي.

أُخفي مدني قسرياً واحتُجز بمعزل تام عن العالم الخارجي (Incommunicado) في مكان أمني مجهول طيلة 15 يوماً متواصلة، حيث حُرم من أي اتصال بمحاميه أو أسرته للاطمئنان على وضعه الصحي. استند النظام في هذه التجاوزات إلى الصلاحيات الشمولية الواسعة والخطيرة التي منحها «قانون الأمن الوطني لعام 2010» لجهاز المخابرات. هذا القانون المعيب كان يسمح لمدير الجهاز وعناصره باعتقال واحتجاز الأشخاص إدارياً لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف دون تقديم أي اتهام رسمي، ودون أي شكل من أشكال المراجعة القضائية، مع منح حصانة كاملة وإفلات من العقاب لعناصر الأمن (Impunity) حتى لو كان الاعتقال تعسفياً وتمت ممارسة التعذيب خلاله، وهو القانون الذي عارضته المنظمات الحقوقية بشدة وعمل مدني لسنوات على محاربته.

لم يُسمح بنقل د.أمين من أقبية الأمن إلى سجن كوبر المركزي في الخرطوم (والذي يخضع ولو شكلياً لإدارة السجون وإشراف القضاء) إلا في 21 ديسمبر 2014، استجابة لضغوط مكثفة. ولم يُسمح له بمقابلة هيئة الدفاع عنه لأول مرة إلا في 22 ديسمبر، وسُمح بزيارة عائلته في 24 ديسمبر.

عندما تصنع الحرب اقتصادها

إبراهيم برسي

في البداية، ربما لا ينتبه أحد إلى الحاجز.

طريق كان الناس يعبرونه منذ سنوات. شاحنات تحمل البضائع من مدينة إلى أخرى، بضعة رجال بالزي العسكري يحملون السلاح، وسائق يعرف، من غير أن يسأله أحد، أن عليه أن يُخرج شيئًا من جيبه على مضض كي يكمل طريقه.

يدفع ويمضي.

بعد مسافة يجد حاجزًا آخر. ثم آخر. وقد يصل إلى السوق أخيرًا، لكن المبالغ التي دفعها في الطريق لن يتحمل خُسارتها وحده. سيدخلها في ثمن البضاعة، وسيضيف التاجر هامشه، وفي آخر السلسلة تقف امرأة أمام كيس دقيق أو سكر وتدفع ثمن حرب ربما لم ترَ مقاتليها أصلًا.

أفكر أحيانًا أن اقتصاد الحرب يبدأ من أشياء صغيرة كهذه، لا من اجتماعات وزراء المالية ولا من النظريات الكبيرة. يبدأ حين يكتشف حامل البندقية أن الطريق يمكن أن يدر مالًا، وحين يكتشف آخر أن المعابر ونقاط الارتكاز كنز لم ينتبه له من قبل، وثالث أن المنجم لا يحتاج إلى عقد ملكية بقدر ما يحتاج إلى قوة السلاح.

ثم تتكاثر الاكتشافات.

مع الوقت أنشأت الحرب في السودان اقتصادها.

الاقتصاد السوداني والحرب

لم يجلس البرهان وحميدتي، بالطبع، ليقررا إنشاء هذا الاقتصاد، ولم يصدر به مرسوم من وزير المالية.. نما في الفراغ الذي تركته الدولة أو شبحها وهي تتراجع: حاجز هنا، جباية هناك، طريق تغير مساره، سوق ظهر قرب منطقة سيطرة، وقود يعبُر من مكان إلى آخر بسعرين أو ثلاثة، وذهب يخرج من باطن الأرض ويختفي قبل أن يصل إلى خزينة البنك المركزي.

لكن بعض الأشياء التي تبدو اليوم من طبيعة الحرب لم تكن غريبة تمامًا عن السودان من قبلها.

كانت البذرة موجودة.

دخل الاقتصاد السوداني الحرب وهو يحمل تاريخًا طويلًا من اختلاط السلطة بالسلاح والمال. خلال سنوات الإنقاذ تمددت المؤسسات العسكرية والأمنية في النشاط التجاري، واتسعت الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، حتى بلغ الإنفاق على الجيش والأمن، في بعض الموازنات والتقديرات، نحو 80% من جملة الموازنة العامة. وفي الأطراف كانت الحركات المسلحة تسيطر على مناطق وطرق وموارد البلاد، ثم ظهر الدعم السريع وتحول بالتدريج من مليشيا تستخدمها الدولة في دارفور إلى قوة لها رجالها وشركاتها وذهبها وعلاقاتها الخارجية.

وحين فقد السودان معظم موارده النفطية بعد انفصال الجنوب في 2011، تقدم الذهب بسرعة إلى قلب الاقتصاد. ومنذ ذلك الوقت أصبح السؤال عن الذهب سؤالًا عن الدولة نفسها: من يملك المناجم؟ ومن يشتري ما يخرج منها؟ ومن يصدّره؟ وهل تعرف الدولة أصلًا مقدار ما ينتجه السودان؟.

تشير بعض التقديرات التي نُشرت قبل الحرب وبعدها إلى أن كميات كبيرة من الذهب السوداني ظلت تخرج خارج القنوات الرسمية. وفي 2025 وصل الإنتاج المعلن إلى نحو 70 طنًا، بينما لم يظهر في الصادرات الرسمية سوى جزء من تلك الكمية. والفارق، بالطبع، لا يتبخر في الهواء. له طرقه وتجاره وحدوده وشبكاته.

وهنا يصعب النظر إلى الذهب باعتباره معدنًا يمكن أن ينعش الاقتصاد ويسهم في رفاهية المواطن. فهو في السودان مال وسلاح وعلاقات خارجية، وأحيانًا سلطة. المنجم يمول الرجال الذين يحمونه، والرجال يحمون المنجم الذي يمولهم، وبعد فترة يصبح من الصعب أن تعرف أين ينتهي النشاط الاقتصادي وأين تبدأ المؤسسة العسكرية.

تحضرني هنا روزا لوكسمبورغ. لم تكن تكتب عن السودان، بالطبع، لكن ما لفتها قبل أكثر من قرن في العلاقة الملتبسة بين العسكرة وتراكم رأس المال يصلح لأن يفتح نافذة صغيرة على ما نراه الآن: السلاح لا يستهلك الموارد فقط، ففي ظروف معينة يعيد ترتيب حركتها ويخلق حوله مصالح تجد مكانها في استمرار العسكرة.

ومن هذا المنطلق تبدو عبارة «الحرب دمرت الاقتصاد» صحيحة، لكنها ناقصة. الصحيح أن الحرب دمرت اقتصادًا، وصنعت فوق أنقاضه اقتصادًا آخر.

أغلقت مصنعًا وفتحت سوقًا للتهريب. عطلت طريقًا ورفعت قيمة طريق آخر. أفقرت موظفًا وأغنت وسيطًا. أغلقت بنكًا ووسعت سوق التحويلات غير الرسمية، وجعلت بعض الأراضي بلا قيمة، فيما أصبح منجم أو معبر أو شاحنة وقود أثمن مما كان قبل الحرب.

لهذا لم تتوزع الخسارة بالتساوي.

هناك من فقد بيته أو متجره أو مزرعته أو راتبه، وهناك من اكتشف في الفوضى تجارة لم تكن متاحة له قبلها. ولا يعني هذا أن كل تاجر يعمل أثناء الحرب تاجر حرب؛ فالناس يحتاجون إلى الطعام والوقود والنقل، ومن الطبيعي أن تستمر التجارة. يبدأ الأمر في التغير عندما يصبح الربح قائمًا على غياب القانون نفسه: السيطرة على الطرق وبناء الحواجز، احتكار بعض الموارد بالقوة، فرض الجبايات بقوة السلاح، شراء المنهوب، تهريب الذهب، أو تحويل الرهائن والمحتجزين أنفسهم إلى مصدر للمال.

هناك تصبح الفوضى أصلًا من أصول التجارة.

المشكلة السودانية في مكان آخر

لكن الأمر لا يحدث في مناطق الدعم السريع وحدها، وهذه نقطة ضرورية لفهم الصورة كاملة. في الجانب الآخر توجد حكومة أمر واقع تحاول أن تعمل، وهي نفسها طرف في الحرب. تحتاج إلى رواتب ووقود وسلاح وإمداد، وتحتاج في الوقت نفسه إلى مستشفيات وكهرباء وخبز ومدارس. ومع تقلص الإيرادات يصبح السؤال القديم أكثر إلحاحًا: من أين يأتي المال؟.

في يناير 2025 تحدث وزير المالية جبريل إبراهيم عن موازنة تعطي أولوية للمجهود الحربي إلى جانب الخدمات، وفي نوفمبر من العام نفسه أعلن الأمين العام لديوان الضرائب أن حصيلة ضريبية تقارب 2.8 تريليون جنيه وُجهت إلى المجهود الحربي.

لا أرى في مجرد تمويل الدولة

اقتصاد الحرب يبدأ من أشياء صغيرة، لا من اجتماعات وزراء المالية ولا من النظريات الكبيرة، حين يكتشف حامل البندقية أن الطريق والمعابر ونقاط الارتكاز يمكن أن يدر مالًا، وأن المنجم لا يحتاج إلى عقد ملكية بقدر ما يحتاج إلى قوة السلاح

لجيشها أثناء الحرب مشكلة. المشكلة السودانية في مكان آخر: المواطن يدفع الضريبة إلى دولة تحارب، فيما تُهرَّب موارد البلاد، وعلى رأسها الذهب، إلى دول الجوار عبر شبكات يشارك فيها نافذون في الدولة نفسها وبعض أمراء الحرب.

ومن الصعب هنا ألا يظهر اسم جبريل إبراهيم، لا بوصفه متهمًا في محاكمة افتراضية، وإنما لأن موقعه نفسه يكشف شيئًا من المعضلة. جبريل وزير للمالية، وهو في الوقت ذاته رئيس حركة العدل والمساواة، وهي حركة لها قواتها وشاركت في الحرب إلى جانب الجيش.

هذه الصورة وحدها تستحق التأمل.

الرجل المسؤول سياسيًا عن المال العام يأتي أيضًا من تنظيم مسلح لم تُحسم بعد بصورة نهائية مسألة سلاحه داخل جيش قومي واحد. ولا يحتاج المرء إلى اتهام شخصي حتى يسأل إن كانت هذه بنية طبيعية لدولة تريد الخروج يومًا من اقتصاد الحرب.

والسؤال نفسه، بصورة مختلفة، يصل إلى مني أركو مناوي. فهو حاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان، وله قواته أيضًا. وفي 16 نوفمبر 2023 أعلن مناوي وجبريل إبراهيم ومصطفى تمبور التخلي عن الحياد الذي حاولت بعض حركات دارفور الحفاظ عليه في الشهور الأولى، ثم انخرطوا في القتال إلى جانب القوات المسلحة.

قد تكون لهم أسبابهم العسكرية والسياسية، خصوصًا أمام تمدد الدعم السريع والانتهاكات المنسوبة إليه. لكن ما يشغلني ليس قرار الأمس بقدر ما هو اليوم التالي للحرب.

تعدد الجيوش.. سؤال اليوم والغد

ماذا سيحدث لكل هذه البنادق؟

هذا سؤال نؤجله كثيرًا في السودان.

نحمل السلاح لأن الضرورة تقتضي ذلك، ثم نقول إننا سنحل المشكلة لاحقًا. والدولة نفسها فعلت شيئًا قريبًا من ذلك في دارفور: احتاجت إلى رجال يقاتلون عنها، سلّحتهم، وأجّلت سؤال الغد.

ثم جاء الغد.

ولهذا أشعر بالقلق كلما قيل إن تشكيلًا مسلحًا جديدًا ضروري «في هذه المرحلة». المراحل المؤقتة في السودان تملك عادة عمرًا أطول مما نتوقع.

حتى مالك عقار، نائب رئيس مجلس السيادة والقادم هو نفسه من تاريخ طويل في العمل المسلح، حذّر في يناير 2025 من تحول الحركات التي تقاتل إلى جانب القوات المسلحة إلى «جيش موازٍ»، ودعا إلى جيش قومي واحد.

ومصطفى تمبور يقدّم وجهًا آخر للمشكلة. زار البرهان معسكر قواته في القضارف في فبراير 2024، كما زار معسكر قوات العدل والمساواة في كسلا، وأشاد بمشاركتها في الحرب. وقد تكون الضرورة العسكرية مفهومة، لكن كل قوة تنمو أثناء الحرب تحتاج إلى طعام ورواتب وعربات وسلاح ووقود.

أي إنها تحتاج إلى اقتصاد.

وهنا لا يعود تعدد الجيوش مشكلة أمنية فقط. كل قوة مسلحة تنشأ حولها، مع الوقت، مصالح وموارد وأشخاص يعتمدون عليها. وعندما يأتي السلام لا تكون الدولة مطالبة بنزع بندقية من يد رجل وحسب؛ عليها أن تقدم بديلًا للدخل والمكانة والنفوذ والشبكات التي صنعتها البنادق.

ومن هنا يصعب فصل هذه المسألة عن اتفاق جوبا للسلام.

خلال سنوات الإنقاذ تمددت المؤسسات العسكرية والأمنية في النشاط التجاري، واتسعت الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، حتى بلغ الإنفاق على الجيش والأمن، في بعض الموازنات والتقديرات، نحو 80% من جملة الموازنة العامة

الاتفاق الذي وُقع في أكتوبر 2020 أراد إدخال الحركات المسلحة إلى الدولة، لكن قادة الحركات دخلوا مؤسسات السلطة قبل أن تُحسم بصورة نهائية مسألة الجيوش المتعددة. أصبح لدينا وزير مالية له حركة مسلحة، وحاكم إقليم له حركة، وقيادات في مجلس السيادة جاءت من حركات لها قواتها.

ثم جاءت الحرب قبل أن يكتمل الدمج.

فدخلت الدولة الحرب وهي تحمل التناقض داخلها.

الحرب.. إعادة ترتيب القيمة السياسية

وفي الشرق كانت هناك قصة أخرى تكشف الشيء نفسه من زاوية مختلفة. محمد الأمين تِرِك لم يحتاج إلى وزارة المالية كي يكتشف قوة الاقتصاد.

في 2021 استطاع أنصاره، عبر إغلاق الموانئ والطرق في شرق السودان، أن يجعلوا أزمة سياسية محلية تمس البلد كله. تعطلت التجارة وتأثرت الواردات والصادرات، وأصبح الميناء نفسه أداة ضغط سياسي.

كانت الرسالة واضحة حتى قبل الحرب: من يسيطر على الشريان لا يحتاج دائمًا إلى السيطرة على القلب.

ثم جاءت حرب أبريل، وانتقلت مؤسسات الدولة إلى بورتسودان، فأصبح الشرق الذي كان يضغط على العاصمة من بعيد هو نفسه مقر العاصمة الفعلية. وفي البيئة نفسها ظهر شبيه ضرار وقوات أخرى، ووقعت اشتباكات مسلحة في بورتسودان في سبتمبر 2023.

لا أضع هذه الأسماء كلها في سلة واحدة، ولا أملك دليلًا يسمح لي بتحويل الخلاف السياسي إلى اتهامات فساد. ما يعنيني هو الشيء الذي يتكرر خلف الأسماء: السلاح يمنح صاحبه وزنًا سياسيًا، والوزن السياسي يقربه من الموارد، والموارد تساعده على الاحتفاظ بالسلاح.

أما مبارك أردول فيدخل إلى الحكاية من باب الذهب. كان مديرًا للشركة السودانية للموارد المعدنية، وأثار استخدام أموال المسؤولية المجتمعية في عهده جدلًا واسعًا، وصل في 2021 إلى استدعائه من رئيس الوزراء عبد الله حمدوك لشرح استخدام جزء من تلك الأموال في ترتيبات استقبال مناوي في الفاشر. ثم أُقيل أردول من الشركة في أكتوبر 2023.

لا أحتاج هنا إلى تقرير من هو الفاسد ومن هو البريء. المسألة التي تهمني أقدم وأوسع: حتى قبل الحرب كان المال القادم من التعدين يجد طريقه سريعًا إلى السياسة.

ولهذا أصبحت أقل اهتمامًا بسؤال «من هو الفاسد الأكبر؟» وأكثر اهتمامًا بالنظام الذي يجعل المال والسلاح والسياسة يلتقون بهذه السهولة.

الفرد يرحل.

البنية تبقى.

والحرب لا تعيد ترتيب المال فقط. تعيد ترتيب القيمة السياسية أيضًا.

تضع رجلًا كان على الهامش في قلب المشهد لأنه يملك رجالًا أو طريقًا أو علاقة، وتحول منطقة بعيدة عن القرار إلى موقع استراتيجي لأن فيها ميناءً أو معبرًا، وتجعل حركة كانت تواجه سؤال الدمج قوة يحتاجها الجيش، وتمنح التاجر الذي يعرف الطريق الجديد وزنًا لم يكن يملكه قبل الحرب.

وهكذا تعيد الحرب ترتيب المجتمع من غير دستور.

ومن هنا يبدأ الخطر الحقيقي.

ما هو أكبر من المؤامرة

ليس أن هناك من يسرق أثناء الحرب. ذلك قديم قدم الحروب. الخطر أن يبني عدد متزايد من الناس حياتهم على الظروف التي صنعتها: شاب حمل السلاح في 2023 ولم يعد يعرف وظيفة أخرى. تاجر بنى شبكة جديدة على الحدود. قائد أصبح له رجال وعربات ونفوذ. مهرب يحتاج إلى حدود لا تعمل جيدًا، وسياسي منحه الاصطفاف موقعًا لم يكن يملكه.

لا يحتاج هؤلاء إلى الاجتماع في غرفة واحدة والاتفاق على استمرار الحرب. ليست المسألة مؤامرة بهذا المعنى الساذج.

يكفي أن يريد كل واحد الاحتفاظ بما كسبه.

وهكذا تستطيع المصالح الصغيرة، من دون عقل مركزي يديرها، أن تصنع مأساة كبيرة.

لهذا يصبح سؤال السلام أصعب مما يبدو.

نحن نسأل: كيف نقنع البرهان وحميدتي بوقف الحرب؟

لكن ماذا نفعل بالاقتصاد الذي نشأ تحت أقدامهما؟

إذا وُقّع اتفاق غدًا، ماذا سيحدث للحواجز والجبايات وشبكات تهريب الذهب والأسواق التي نشأت بين مناطق السيطرة؟، ماذا نفعل بالحركات التي كبرت أثناء الحرب، وبشركات المؤسسات العسكرية، وبعشرات الآلاف من الرجال الذين صار السلاح بالنسبة إليهم وظيفة؟.

ومن يعيد هؤلاء إلى اقتصاد مدني لا يملك اليوم ما يكفي لاستيعابهم؟.

العيش في ظل غياب الدولة

الحرب يمكن أن تتوقف في يوم.

أما مصالح الحرب فلا تتوقف بقرار.

وهنا تختلف إعادة بناء السودان عن إعادة بناء الخرطوم. يمكن إصلاح جسر، وإعادة الكهرباء، وفتح مصنع، وإعمار بيت. الأصعب هو إعادة بناء العلاقة بين العمل والثروة والقوة.

ثم هناك السؤال الأصعب: كيف تقنع المؤسسة العسكرية نفسها بأن الجيش القوي لا يحتاج إلى إمبراطورية تجارية لكي يكون قويًا؟.

هذه ليست أسئلة تأتي بعد السلام.

هي جزء من السلام نفسه.

ولهذا أعود إلى الحاجز الصغير على الطريق.

الرجل الذي يقف هناك بالبندقية قد لا يعرف شيئًا عن روزا لوكسمبورغ، ولا عن اقتصاديات النزاعات، ولا عن تقارير البنك الدولي. ولا يحتاج إلى أن يعرف.

لقد تعلم درسًا أبسط:

أن البندقية تستطيع أن تنتج دخلًا.

ولهذا، حين نقول إن الحرب صنعت اقتصادها، فنحن لا نتحدث عن الذهب والتهريب والجبايات وحدها. نتحدث عن مجتمع يتعلم، يومًا بعد يوم، طرقًا جديدة للعيش في غياب الدولة.

بعض الناس يعيشون رغم الحرب.

وبعضهم يعيشون داخلها.

والفرق المخيف يبدأ عندما يظهر من لا يستطيع أن يعيش بالطريقة نفسها إذا انتهت الحرب.

عندها لا تعود المشكلة أن الحرب تحتاج إلى المال كي تستمر.

يصبح هناك مال يحتاج إلى الحرب كي يستمر.

خلال سنوات الإنقاذ تمددت المؤسسات العسكرية والأمنية في النشاط التجاري، واتسعت الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، حتى بلغ الإنفاق على الجيش والأمن، في بعض الموازنات والتقديرات، نحو 80% من جملة الموازنة العامة

«البروفيسور حسن».. قصة ملهمة تكسر قواعد اللجوء

القاهرة: (ديسمبر)

أمام طاولة خضار صغيرة بشارع السلطان أبو سليم بمنطقة فيصل، كان يجلس العم حسن سيد أحمد لقرابة ثلاث سنوات يعمل على بيع الخضار كمهنة بديلة امتهنها بعد اللجوء إلى مصر. ولحسن تعامله الذي عرف به مع زبائنه وسكان الحي والمصلين بالمسجد، نجح في خلق علاقات واسعة في محيطه. وهكذا غيرت الحرب حياة أستاذ الفيزياء والعميد السابق لكلية التربية جامعة الخرطوم؛ البروفيسور حسن سيد أحمد، رئيس الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم المنتخب في فبراير 2023.

فبعد اندلاع الحرب في السودان، واضطرار الملايين من السودانيين إلى اللجوء إلى مصر، وجد الأستاذ الجامعي بروفيسور حسن مثله وعدد كبير من الخبرات السودانية، نفسه أمام واقع جديد فرضته عليه الحرب، فعمل في بيع الخضار بالقرب من أحد المساجد في منطقة فيصل بمحافظة الجيزة، دون أن تمنعه مكانته العلمية والأكاديمية الكبيرة التي قضاها في التدريس بالجامعات السودانية.

وداع القاهرة

كان شغف الأستاذ بالتدريس حاضراً، وحنينه إلى قاعات الدراسة يلازمه وسط هذا الواقع الظالم عندما قرر أن يدفع بسيرته الذاتية رفيعة المستوى، استجابة لإعلان توظيف منشور على الإنترنت. وخلال هذا الأسبوع نشر أحد أقارب البروفيسور حسن مقطع فيديو مصوراً من داخل ذات المسجد بفيصل يظهر مجموعة من المصلين يودعون البروفيسور الذي اعتادوا رؤيته بائعاً للخضار أمام المسجد، استعداداً لمغادرته القاهرة إلى ألمانيا التي اختارته أستاذاً لتدريس الفيزياء بإحدى جامعاتها، بعد إجراءات إكمال تعيينه عبر السفارة الألمانية بالقاهرة.

«مبروك ألمانيا»

وجدت قصة البروفيسور حسن تفاعلاً واسعاً في وسائل التواصل الاجتماعي من الجانبين السوداني والمصري، كأنها شهادة جاءت في هذا التوقيت لتثبت أن اللاجئين ليسوا جميعهم كما تصوره الميديا.

ونشر الصحفي المصري سليم عزوز منشوراً عبر حسابه على فيسبوك هنأ فيه ألمانيا والبروفيسور السوداني حسن سيد أحمد بعد اختياره للعمل في إحدى الجامعات الألمانية متسائلاً: «لماذا لم تستفد مصر من الأستاذ حسن خلال وجوده فيها قبل أن تكتشف ألمانيا كفاءته وتستعين به؟ وكم من كفاءة سودانية موجودة في مصر اليوم لكنها لم تجد بعد من يكتشفها أو يفتح لها المجال؟ فليس كل من دفعته الضرورة للجوء هم من نفايات الدول». وأشار عزوز إلى أنه بحث عن حسن في الصحف السودانية ليكتشف أن الرجل الذي عرفه أهالي منطقة فيصل باسم العم حسن هو أستاذ للفيزياء وعميد لكلية بجامعة الخرطوم قبل أن تدفعه ظروف الحرب للجوء لمصر والعمل بائعاً للخضار.

وانتقد عزوز التعامل مع اللاجئين باعتبارهم أرقاماً تُرسل إلى الأمم المتحدة وملفات أمنية، داعياً الجهات المختصة والسلطات المصرية إلى التعرف على أصحاب التخصصات والخبرات بينهم والاستفادة منهم كلٌ في مجاله، معتبراً أن هذه الكفاءات يمكن أن تمثل قوة ناعمة ورصيداً إضافياً للدولة المصرية، وأن تكون مهمة وزارة التعليم العالي ووزارة البحث العلمي استقبال أساتذة الجامعات منهم، ومهمة نقابة الصحفيين التعرف على الصحفيين منهم، ومهمة نقابة المهندسين استقبال المهندسين، واستفادة وزارة الأوقاف من الأئمة من بينهم.

إضرابات وهجرة

قصة البروفيسور حسن سيد أحمد واحدة من مئات القصص والنماذج الملهمة للكفاءات السودانية التي تحدت ظروف الحرب وما ترتب عليها من لجوء ونزوح، ولاتزال التحديات كبيرة أمام استئناف العملية التعليمية من مقار الجامعات التي شهدت تدميراً واسعاً، بجانب ضعف الأجور وتدهور الأوضاع المعيشية والأمنية لأساتذة الجامعات الذين يقودون إضراباً من أجل تحسين بيئة العمل والأجور. وبحسب تصريح سابق للقيادي بلجنة أساتذة الجامعات الدكتور فضل الله مصطفى، فإن الأستاذ الجامعي بدرجة «بروفيسور»، يتقاضى حوالي 518 ألف جنيه سوداني شهرياً ما يعادل نحو 100 دولار، وهو مبلغ لا يُغطي تكاليف المواصلات، وسط تقارير تتحدث عن هجرة الآلاف منهم إلى خارج البلاد.

فريق طبي مصري ينقذ حياة طفلة سودانية في وضع صحي معقد

القاهرة: (ديسمبر)

نجح فريق طبي مصري بمستشفى الأطفال الجامعي في إنقاذ طفلة سودانية كانت تواجه وضعاً صحياً معقداً، إثر وجود «خثرة» قلبية ضخمة مصابة بالعدوى وملتصقة بصمام القلب، بعد تعذر اللجوء إلى الجراحة التقليدية بسبب خطورة الحالة، بجانب إصابتها بالفشل الكلوي.

وتحرك الفريق الطبي بمستشفى الأطفال الجامعي أبو الريش الياباني، التابع لمستشفيات جامعة القاهرة، مع صعوبة الجراحة في حالة الطفلة، لوضع خطة علاجية بديلة فلجأوا لتدخل قسطري متقدم لسحب الخثرة من داخل القلب دون إجراء عملية جراحة قلب مفتوح. وفي تدخل أُجري للمرة الأولى داخل مستشفيات القصر العيني تمكن الأطباء من سحب الأجزاء الأكثر خطورة من الخثرة واستعادة الحركة الطبيعية لصمام قلب الطفلة.

وشارك في إنقاذ الطفلة فريق من أطباء قلب الأطفال وأمراض القلب والأوعية الدموية والرعاية الحرجة، إلى جانب الأطقم الطبية والتمريض والفنيين في تدخل عكس أهمية التكامل بين التخصصات في التعامل مع الحالات الحرجة. وبعد نجاح التدخل واستقرار حالتها نُقلت الطفلة إلى وحدة الرعاية المركزة لاستكمال العلاج والمتابعة الطبية الدقيقة.

وتحولت رحلة علاج طفلة سودانية جاءت إلى مصر بحثاً عن العلاج إلى قصة نجاح وإنقاذ طبي، حين وجد الفريق الطبي بديلاً متقدماً بعد ما أصبحت الجراحة شبه مستحيلة وذات خطر عالٍ على حياة الطفلة.

محامٍ مصري يحذر من تداعيات العنصرية ضد اللاجئين

القاهرة: (ديسمبر)

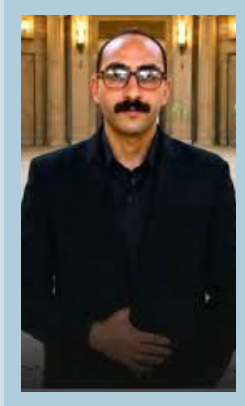

حذر المحامي المصري أبانوب حفظي من خطورة تصاعد الممارسات العنصرية والتمييز ودعوات المقاطعة ضد السودانيين، مما يهديد السلم الاجتماعي في مصر، مشيراً إلى انتقال الأمر من تعليقات على مواقع التواصل إلى سلوكيات فردية، وصولاً إلى ما وصفه بتصرف بعض الأشخاص كأنه الدولة.

وقال المحامي أبانوب، في منشور على حسابه بفيسبوك، إن مكافحة العنصرية لا تقل أهمية عن مكافحة التطرف، داعياً الدولة إلى التصدي لما وصفه بالأفكار والأفعال التي قد تؤدي إلى الانقسام والعنف.

وجاءت دعوة المحامي المصري أبانوب حفظي عقب تداول دعوات على وسائل التواصل الاجتماعي للتضييق على اللاجئين في منطقة فيصل، من بينها منشور تحدث عن حملة أهلية للتفتيش عن الإقامات وتسليم المخالفين إلى الجهات المختصة، وهو ما أثار جدلاً بين مؤيدين ومعارضين على مواقع التواصل.

ويرى مؤيدو هذه الدعوات أنها تستهدف التعامل مع المخالفات، بينما يحذر المعارضون لهذه الدعوات من تحولها إلى ممارسات جماعية ضد السودانيين، مؤكدين أن مواجهة أي مخالفات يجب أن تتم عبر الجهات الرسمية.

السفير ياسر سرور إلى الخرطوم

القاهرة: (ديسمبر)

تودع الأوساط الدبلوماسية والسياسية السودانية والمصرية بالقاهرة هذه الأيام السفير ياسر عبد الرحمن سرور بعد اعتماده سفيراً فوق العادة بالسودان. وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أصدر قراراً جمهورياً يونيو الماضي بتعيين السفير ياسر سرور سفيراً فوق العادة ومفوضاً لجمهورية مصر العربية لدى السودان، خلفاً للسفير هاني صلاح الدين الذي انتهت فترة عمله في الخرطوم.

ويُعد السفير ياسر سرور من الدبلوماسيين المصريين ذوي الخبرة في الشأن السوداني، حيث شغل مؤخراً منصب مساعد وزير الخارجية المصري المسؤول عن ملف السودان وجنوب السودان بوزارة الخارجية المصرية.

السودان يشارك في ملتقى التراث الثقافي المخطوط

القاهرة: (ديسمبر)

يشارك السودان في الملتقى العربي الخامس لإدارة التراث الثقافي المخطوط الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية. ويُعقد الملتقى تحت عنوان «من ذاكرة الماضي إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي»، في الفترة من 1 إلى 3 سبتمبر 2026 بمقر المنظمة الرئيس بالقاهرة.

ويهدف الملتقى إلى جمع نخبة من مديري الإدارات والقيادات التنفيذية المعنية بإدارة التراث الثقافي والمخطوطات والمكتبات والأرشيف، إلى جانب الباحثين والأكاديميين والمتخصصين في التحول الرقمي.

وسيتناول الملتقى أحدث التوجهات والتقنيات الرقمية في حفظ وإدارة المخطوطات والتراث الثقافي، ودور الذكاء الاصطناعي في توثيق التراث العربي والإسلامي، وتعزيز جهود الرقمنة وحماية الذاكرة الثقافية، ليتم نقل تجارب الملتقى لدعم وتطوير المكتبات ودور الوثائق في السودان.

تنبيه من وكالات السفر السودانية للمسافرين إلى مصر عبر الموافقات الأمنية

القاهرة: (ديسمبر)

أصدرت وكالات السفر السودانية تنبيهاً مهماً للمسافرين السودانيين عبر معبري أرقين أو وادي حلفا إلى مصر، بضرورة استكمال إجراءات الموافقة الأمنية قبل التوجه إلى الجانب المصري، تفادياً لأي تأخير أو إعادة المسافر إلى الجانب السوداني.

وأوضح التنبيه الصادر يوم الاثنين 24 أغسطس أن الإجراء جاء بعد توقف نظام البصمة في الجانب السوداني، مما يتعين على المسافر التوجه إلى المكتب المختص بالموافقات للتأكد من إدراج اسمه ضمن كشف الوصول، حيث قد يظهر الاسم دون رقم في البداية كإجراء تنظيمي.

وحذّرت وكالات السفر من تجاوز هذه الخطوة التي قد تؤدي إلى تعطيل الإجراءات أو إعادة المسافر إلى الجانب السوداني لاستكمالها.

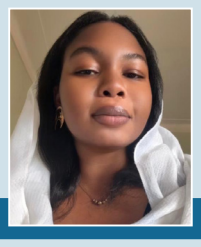

ملاك جمال بله - كمبالا

شباب سودانيون في جوبا يبحثون الانتقال من الاستجابة للحرب إلى قيادة السلام

جوبا: (ديسمبر)

نظّمت الشبكة الشبابية السودانية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي، مكتب جوبا، الخميس 20 أغسطس 2026، فعالية بعنوان «من الاستجابة للأزمة إلى قيادة السلام»، تحت شعار «لسنا فقط من استجاب للأزمة.. بل نحن من يقود المستقبل»، بمشاركة عدد من الشباب والشابات والناشطين والمهتمين في العاصمة جوبا، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للشباب.

وهدفت الفعالية إلى توفير مساحة للحوار حول تجربة الشباب السوداني خلال سنوات الحرب، وما فرضته من تحديات إنسانية واجتماعية وسياسية، إلى جانب مناقشة الدروس المستفادة وسبل الانتقال من التعامل مع تداعيات الأزمة إلى المشاركة الفاعلة في جهود بناء السلام وصناعة المستقبل.

وتضمن البرنامج منتدى حوارياً ناقش دور الشباب في مواجهة الأزمة الراهنة وتداعيات الحرب، وأهمية تعزيز مشاركتهم في عمليات السلام والتحول المدني الديمقراطي، باعتبارهم من أكثر الفئات تأثراً بالحرب، وفي الوقت ذاته من الفئات القادرة على تقديم مبادرات وأفكار تسهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً.

وشارك الحضور في الكتابة والتوقيع على جدارية عبّروا من خلالها عن رؤاهم وتطلعاتهم للسلام ومستقبل السودان، في نشاط رمزي عكس رغبة المشاركين في تحويل التعبير عن تطلعاتهم إلى مساحة جماعية للحوار والأمل.

كما شهدت الفعالية عروضاً وفقرات فنية وثقافية، إلى جانب عرض مسرحي تناول رؤى الشباب وتطلعاتهم نحو السلام والتعايش، وسعى إلى التعبير عن قدرة الشباب على تحويل تجارب الحرب والأزمة إلى مساحات للإبداع والتواصل وبناء الأمل.

وأكدت الفعالية أهمية استمرار توفير المساحات التي تتيح للشباب السوداني التعبير والمشاركة في القضايا العامة، وعدم حصر أدوارهم في الاستجابة للأزمات الإنسانية، بل إشراكهم في عمليات السلام والتحول المدني وبناء المؤسسات والمجتمع.

وتأتي الفعالية في وقت يواجه فيه السودان تحديات كبيرة بسبب الحرب وتداعياتها، لتؤكد أن الشباب يمكن أن يكونوا جزءاً من الحل، وليسوا فقط متلقين لآثار الأزمة، وأن مشاركتهم في صناعة السلام تمثل مدخلاً مهماً نحو مستقبل مدني وديمقراطي أكثر استقراراً.

افتتاح عيادة مجانية للصحة النفسية توفر مساحة آمنة للاجئين

كمبالا: (ديسمبر)

بدأت عيادة للصحة النفسية، في منطقة كيساسي بالعاصمة الأوغندية كمبالا، استقبال المرضى، بهدف توفير خدمات مجانية ومتخصصة في مجال الصحة النفسية للسودانيين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، في خطوة تسعى إلى تعزيز الوصول إلى الدعم النفسي ومساعدة الأشخاص الذين يواجهون ظروفاً صعبة على الحصول على الرعاية المناسبة.

وتقدم العيادة مجموعة من الخدمات تشمل التقييم النفسي، والإرشاد، والعلاج والمتابعة، إلى جانب تقديم الدعم والإحالة إلى مراكز صحية متخصصة للحالات التي تتطلب تدخلاً أو رعاية إضافية.

ويأتي افتتاح العيادة في ظل الحاجة المتزايدة إلى خدمات الصحة النفسية بين اللاجئين، الذين قد يواجهون آثاراً نفسية مرتبطة بالحرب والنزوح وفقدان الاستقرار وتغير ظروف الحياة، الأمر الذي يجعل توفير خدمات آمنة وميسرة جزءاً مهماً من الاستجابة الإنسانية.

وشهد افتتاح العيادة حضور الدكتورة حفصة لوكواتا، من قسم الصحة النفسية بوزارة الصحة الأوغندية، في إشارة إلى أهمية التعاون بين الجهات الصحية والمبادرات التي تعمل على توسيع نطاق خدمات الصحة النفسية، وضمان وصولها إلى الفئات التي تحتاج إليها. ولا تقتصر خدمات العيادة على تقديم العلاج، بل توفر مساحة آمنة يمكن للأشخاص فيها الحديث عن تجاربهم ومشكلاتهم النفسية والحصول على التوجيه والمتابعة دون تكاليف مالية، مع إمكانية إحالتهم إلى جهات متخصصة عند الضرورة.

ويرى عاملون في مجال الدعم النفسي أن وجود مثل هذه المساحات يمكن أن يسهم في تقليل الحواجز التي تمنع بعض الأشخاص من طلب المساعدة، خاصة في المجتمعات التي لا تزال فيها قضايا الصحة النفسية محاطة بالوصمة الاجتماعية، أو ينظر إليها باعتبارها أمراً ثانوياً.

ويشكل افتتاح العيادة خطوة باتجاه تعزيز خدمات الصحة النفسية للسودانيين في أوغندا، وفتح مساحة آمنة أمام من يمرون بأزمات أو ضغوط نفسية للحصول على الدعم، والبدء في مسار التعافي واستعادة القدرة على التعامل مع آثار التجارب الصعبة.

تدشين كتب د.هشام عمر النور في أمسية جمعت الفلسفة بالفكر والشعر

كمبالا: (ديسمبر)

شهدت العاصمة الأوغندية كمبالا، مساء الاثنين 24 أغسطس 2026، أمسية ثقافية وفكرية لتدشين عدد من أعمال الدكتور هشام عمر النور في مجالات الفكر والفلسفة والأدب، نظمتها منظمة Development Hub، بالشراكة مع تحالف المعرفة، بمشاركة عدد من المهتمين بالشأن الثقافي والفكري والمفكرين والقراء.

وأتاحت الأمسية مساحة للحوار حول عدد من القضايا الفكرية والفلسفية المرتبطة بالواقع المعاصر، من بينها الفكر النقدي، والفلسفة، والحداثة، والتحرر، واليسار الديمقراطي، إلى جانب مناقشة التحولات الاجتماعية والسياسية والمعرفية التي يشهدها العالم، وانعكاساتها على علاقة الإنسان بالمجتمع والسلطة والمعرفة.

وتخللت الفعالية مؤانسة فكرية حول الفلسفة والتحولات المعاصرة، تناول خلالها المشاركون أسئلة الإنسان في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، ودور الفكر النقدي في قراءة الواقع ومساءلة الأفكار السائدة، إضافة إلى أهمية الفلسفة في طرح أسئلة جديدة حول الحرية والعدالة والإنسان.

كما شهدت الأمسية حواراً مفتوحاً مع المؤلف الدكتور هشام عمر النور، ناقش خلاله الحضور أفكاراً وقضايا مرتبطة بإصداراته، وما تطرحه من أسئلة حول المجتمع والسياسة والفكر والتحولات التي طرأت على العالم المعاصر.

واحتفت الفعالية كذلك بالإصدار الشعري «حقيقة العالم وظلالها»، الذي مثّل انتقالاً من فضاءات الفلسفة والفكر إلى الشعر، في تجربة تجمع بين التأمل الفلسفي والتعبير الأدبي، وتبحث عن طرق مختلفة لفهم الإنسان والعالم وأسئلتهما المتجددة.

وتضمن البرنامج توقيع الكتب، وإتاحة فرصة للحضور للتفاعل المباشر مع المؤلف ومناقشة إصداراته، قبل أن تختتم الأمسية بحفل غنائي أحياه الفنان مصطفى بكري، احتفاءً بالمؤلف وإصداراته، في أجواء جمعت بين الفكر والأدب والفن.

وأكدت الأمسية أهمية خلق مساحات ثقافية وفكرية مفتوحة، خصوصاً للسودانيين في دول اللجوء والمهجر، باعتبار الثقافة والفكر أدوات يمكن من خلالها الحفاظ على الحوار والتواصل وإعادة إنتاج الأسئلة المتعلقة بالإنسان والمجتمع والمستقبل.

الفلسفة في مواجهة التحولات المعاصرة

وتأتي مناقشة الفلسفة والتحولات المعاصرة في وقت يشهد فيه العالم تغيرات متسارعة في مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، ما يفرض أسئلة جديدة حول معنى الحرية والعدالة والهوية والسلطة ودور الإنسان في صناعة مستقبله.

وفي هذا السياق، لا تقتصر أهمية الفلسفة على دراسة الأفكار والنظريات، بل تمتد إلى محاولة فهم الواقع ونقده وطرح الأسئلة التي قد لا تجد إجابات جاهزة. فمع التحولات الرقمية وصعود الذكاء الاصطناعي وتغير أنماط التواصل والعمل، إلى جانب الأزمات السياسية والحروب والنزاعات، أصبحت الحاجة إلى التفكير النقدي والحوار الفلسفي أكثر حضوراً في النقاش العام.

وأكدت الأمسية، من خلال الجمع بين الفلسفة والفكر والشعر، أن الثقافة يمكن أن توفر مساحة لإعادة قراءة الواقع من زوايا متعددة، وأن الكتابة والفن والفلسفة تظل أدوات مهمة لفهم التحولات التي يعيشها الإنسان، وفتح النقاش حول المستقبل والقيم التي يمكن أن يقوم عليها مجتمع أكثر حرية وعدالة وإنسانية.

اجتماع تنسيقي لبحث تطوير العمل الشبابي ودعم جهود السلام

كمبالا: (ديسمبر)

عقد مكتب التنسيق العام للحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني، الاثنين 24 أغسطس 2026، اجتماعاً تفاكرياً مع مكتب الحملة في العاصمة الأوغندية كمبالا، في إطار تعزيز التنسيق والتشاور بين مكاتب الحملة، وتبادل الرؤى حول المرحلة المقبلة، إلى جانب تقييم التجربة السابقة والبحث عن آليات جديدة لتطوير العمل الشبابي الداعم للسلام والحوار في السودان.

ورحّب مشرف مكتب الحملة في كمبالا بأعضاء مكتب التنسيق العام، مؤكداً أهمية اللقاء في تعزيز التواصل الداخلي وتوحيد الجهود بين أعضاء الحملة ومكاتبها المختلفة، مشيراً إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب مزيداً من التنسيق والعمل المشترك، بما يساعد على تجاوز التحديات والاستفادة من التجارب السابقة.

وناقش الاجتماع بصورة مستفيضة التحديات التي واجهت الحملة خلال المرحلة السابقة، والدروس التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الأداء خلال الفترة المقبلة. كما تطرق المشاركون إلى أولويات المرحلة القادمة، وسبل تحسين آليات التواصل والتنسيق بين المكاتب والأعضاء، بما يعزز قدرة الحملة على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها المتعلقة بوقف الحرب ودعم الحوار السوداني.

وتناول الاجتماع كذلك سبل تطوير أداء الحملة وتعزيز حضورها في المساحات المرتبطة بالسلام والحوار والقضايا السياسية والمجتمعية في السودان، مع التأكيد على أهمية بناء خطاب شبابي قادر على التعبير عن تطلعات السودانيين نحو السلام والاستقرار وإنهاء الحرب.

وثمّن مشرف مكتب الحملة في كمبالا الجهود التي يبذلها مكتب التنسيق العام خلال المرحلة الراهنة، وما يقوم به من تحركات ومبادرات في سبيل دعم جهود وقف الحرب والدفع باتجاه الحوار السوداني، مؤكداً دعم مكتب كمبالا للخطوات التي يتخذها مكتب التنسيق العام تجاه القضايا الراهنة.

وأكد أن العمل الشبابي يحتاج إلى رؤية مشتركة وآليات واضحة للتنسيق، خاصة في ظل تعدد المبادرات والجهات العاملة في مجال السلام والحوار. وأشار إلى أهمية تعزيز التواصل بين الشباب السوداني في دول اللجوء وخارج السودان، والاستفادة من المساحات المتاحة لهم للمساهمة في النقاش حول مستقبل البلاد.

كما تطرق الاجتماع إلى الدور الذي يمكن أن تنهض به الحملة في تعزيز التواصل مع القوى الشبابية والوطنية، وتوحيد الجهود والمواقف الداعمة للسلام وإنهاء الحرب، إلى جانب تطوير آليات العمل المشترك بما يضمن مشاركة أكثر فاعلية للشباب في القضايا الوطنية.

وشدد المشاركون على أن الشباب يمثلون شريحة أساسية في أي عملية مرتبطة بمستقبل السودان، خصوصاً في ظل الآثار الكبيرة التي خلفتها الحرب على المجتمع، مؤكدين أهمية توفير مساحات تمكنهم من التعبير عن رؤاهم والمشاركة في المبادرات السياسية والمجتمعية والجهود الرامية إلى بناء السلام.

كما ناقش الاجتماع أهمية توحيد الرؤى والرسائل التي تطرحها الحملة، وتطوير أدوات التواصل والعمل الميداني والإعلامي، بما يساعد على تعزيز حضورها في النقاشات والمبادرات المرتبطة بالسلام والحوار والعملية السياسية، ويجعلها أكثر قدرة على الوصول إلى الشباب السوداني في الداخل ودول اللجوء.

وأكد المشاركون في ختام الاجتماع أهمية استمرار مثل هذه اللقاءات التشاورية بصورة دورية، باعتبارها مساحة لتقييم التجربة، ومراجعة الأداء، ومعالجة التحديات، وتبادل الخبرات، ووضع تصورات مشتركة للمرحلة المقبلة.

ويأتي الاجتماع في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى مبادرات شبابية تسهم في دعم مسارات السلام والحوار، وتدفع باتجاه إنهاء الحرب وفتح المجال أمام حلول سياسية ومجتمعية للأزمة السودانية.

وتسعى الحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني، من خلال مكاتبها المختلفة، إلى تعزيز التنسيق بين الشباب وتوحيد الجهود والمواقف الداعمة للسلام، والعمل على بناء مساحات للحوار والمشاركة، بما يساهم في الوصول إلى سودان أكثر استقراراً وديمقراطية، ويسع جميع مكوناته.

«شرُّ البليّة»
«عندما تتجاوز المأساة حدود العقل!»
صفحة نصف شهرية ■ العدد «الثاني»

ديسمبر
حريصة.. سلام.. وعدالة
الخميس 27 أغسطس 2026م
https://decembernews.com

18
الأخيرة 1

مندوب السودان:

25 أكتوبر «تسليك للفرامل»

جبريل يبيع السمك في المويه

البرهان يبحث عن «الشرعية» في صحن «بوش»

«بيع السمك في المويه».. جبريل يبتكر الاستثمار الفضائي بحسّ بحري!

الخرطوم: «شرّ البليّة»

في وقت يبحث فيه المواطن عن «سمكة البلطي» في السوق فلا يجد إلا سعرها الخيالي، قررت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي خوض تجربة استثمارية فريدة من نوعها: «بيع السمك وهو يعوم في المحيطات»!.

تفتقت أذهان القيادة الاقتصادية عن ابتكار جديد لسد عجز الخزينة المفلسة؛ حيث أعلن الوزير جبريل إبراهيم عن طرح «حصة السودان من أسماك التونة» في البحر الأحمر والمحيط الهندي في عطاء رسمي علني، بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن من أسماك لا نملك أساطيل لترصدها، ولا شباكاً لتمسك بها، بل كل ما نملكه هو «ورقة اعتبارية» صادرة عن منظمة التونة العالمية تمنحنا حق الحلم بالصيد.

المفارقة المأساوية تكمن في أن الحكومة، التي تعجز حالياً عن تأمين الموانئ أو توفير الديزل لقوارب الصيد التقليدية في سواحل بورتسودان، قررت أن تبيع للشركات الأجنبية حق مطاردة التونة المهاجرة من البحر الأحمر إلى أعماق المحيط الهندي. وبدلاً من بناء أسطول بحري أو دعم الصيادين المحركين للاقتصاد المحلي، فضّلت الوزارة الخيار الأسهل: جباية الأموال عبر «بيع الريح في الشبكة»، وممارسة الهواية المفضلة في تأجير حقوق الوطن لمن يستطيع إليها سبيلاً.

ويبقى السؤال الساخر الذي يتردد على ألسنة المواطنين: إذا كانت الدولة قد نجحت أخيراً في «بيع السمك في المويه» بالقانون والتشريعات، فمتى سنشهد العطاء الرسمي المخصص لبيع «الهواء النقي» أو تأجير «السحاب المار» فوق أراضينا؟!.

«سواقة الخلا»..
عندما تحوّل السخرية السوداء مأساة السياسة إلى غناء!

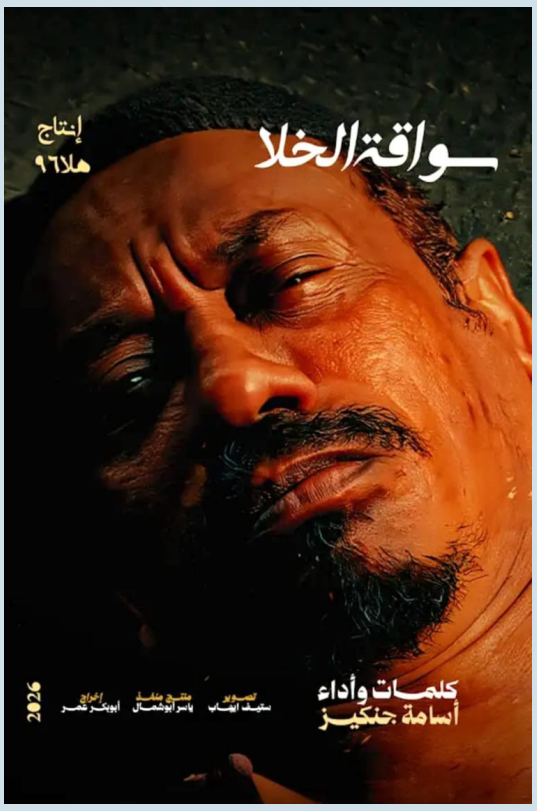

لم يجد الفنان أسامة جنكيز في أحدث أعماله المصورة «سواقة الخلا» (إنتاج هلا 96) أبلغ من ثنائية «قالوا لينا.. وقلنا ليهم» ليفكك بها حالة الفجوة العميقة بين الشارع السوداني وبين نخبه وتجار حربه؛ في مادة دسمة تجمع بين النقد السياسي اللاذع والرتم الغنائي الساخر.

يبدأ الكليب بقطع تسجيل صوتي للرئيس المخلوع عمر البشير يمارس هوايته المفضلة في الاعتراف والتنصل، لتنطلق بعده حوارية زجلية متهكمة تختصر بؤس المشهد. تتناوب الأدوار بين خطاب السلطة الذي يعد بالتمكين وتوزيع المناصب حتى لمن لا يقرأ ولا يكتب «نَدِّيه الوزارة حتى لو ما هو قاري»، وبين رد الشارع المكتوي بغلاء العيش والنزوح، والذي أرهقته المساومات الممتدة من الإطاري إلى التجاري.

المثير في الكليب ليس فقط جرأة التناول، بل قدرته على تحويل المفردات السياسية المعقدة إلى سخرية سوداء تشبه واقع المواطن اليومي. فالكلمات تتلاعب ببراعة بين فوضى السياسة وحطام المعيشة؛ حيث يتساوى الحديث عن الاتفاقات مع الحديث عن سعر الرغيف والسم هاري، في إشارة واضحة إلى أن الأزمات الاقتصادية والسياسية وجهان لعملة واحدة يدفع ثمنهما المواطن من قوته وأمنه.

لم تكن الأغنية مجرد صرخة احتجاج، بل تعريةً متهكمةً لتجار الأزمات الذين يحاولون تغليف الواقع بوعود براقة، بينما تنتهي كل مرحلة بـ«سواقة خلا» جديدة ترحّل الأزمة ولا تحلها. وكما يلخص العمل مشهده الأخير: «الشعب هو من يدفع الثمن دائماً»، لكن الفن يصر على أن يبتسم وسط الركام ليقول للحقيقة كلمتها.

«سواقة الخلا» ليست مجرد أغنية مصورة، بل هي بورتريه غنائي مأساوي يوثق لمرحلة يختلط فيها الحابل بالنابل، وتظل فيها كلمة الشارع هي الفيصل، حتى وإن صيغت في قالب ساخر ومرير.

ساعة الحارث العكسية:
كيف تجعل الانقلاب «إنقاذاً مفاجئاً»؟

تقرير: «شرّ البليّة»

قدم السفير الحارث إدريس، أمام مجلس الأمن الدولي، درساً افتتاحياً في مجلد «الفيزياء الدبلوماسية المتقدمة»، أثبت فيه للأساتذة والمندوبين أن «النتيجة» يمكن أن تسبق «السبب» بأشهر عديدة دون أن يرمش للخطاب جفن!.

تفتقت ذهن الدبلوماسية الرسمية عن مدرسة جديدة لتفكيك الحقائق وإعادة تدوير السرديات، عبر بناء «واقع بديل» يقطع الصلة تماماً بالتوثيق الدولي والتتابع الزمني للأحداث. وبحسب الرواية المبتكرة التي عرضت في نيويورك، فإن الجيش لم يُقدم على أي تحرك عسكري في 25 أكتوبر 2021، بل انتظر في ثكناته بأدب جم حتى استقال رئيس الوزراء والوزراء، ثم تحرك بـ«واجب أخلاقي» لملء الفراغ الناجم عن الاستقالة!.

المفارقة المأساوية في «ساعة الحارث العكسية» تكمن في قفزها، غير الرشيق، فوق الأرشيف الرسمي؛ فالواقع والوثائق المعتمدة تؤكد أن رئيس الوزراء في أكتوبر 2021 لم يكن مستقيلاً بل كان قيد الاعتقال التحفظي، والحكومة لم تنحل تلقائياً بل حُلت بقرارات الطوارئ وتجميد المواد الدستورية. أما الاستقالة الشهيرة التي اتُخذت كـ«سبب مفاجئ» للتحرك، فلم تقع إلا في يناير 2022 — أي بعد زهاء ثلاثة أشهر من قرارات أكتوبر — إثر الانسداد السياسي الذي أحدثه «التحرك/الانقلاب» نفسه!.

ولم تكتفِ الدبلوماسية بقلب الترتيب الزمني، بل استعارت القواميس التكنوقراطية لتجميل المصطلحات؛ فاستُبدل مفهوم «الانقلاب العسكري» المستقر حقوقياً بعبارات ناعمة من قبيل «استجابة لوجستية لمنع الانهيار»، مدعمة بالعبارة الإنجليزية المجازية (to cut and run) لإظهار القيادة بمظهر الحارس الذي أبت عليه شهامته أن يهرب ويترك العرين بلا حراسة.

ويبقى وجه العجب في اختيار المكان؛ إذ أُلقيت هذه السردية المعاد تدويرها داخل القاعة ذاتها التي وثقت قرارات الأمين العام للأمم المتحدة وبيانات مجلس الأمن، وقرار الاتحاد الأفريقي بتجميد العضوية، بناءً على وصف واضح لا لبس فيه: «تغيير غير دستوري واستيلاء عسكري على السلطة».

تثبت هذه الجولة الدبلوماسية أن القاموس الرسمي أضاف قاعدة جديدة لإدارة الأزمات: إذا ضاقت بك الوقائع والتواريخ، فما عليك سوى إعادة ضبط الساعة إلى الخلف، وإقناع الحضور بأن البيت انهار أولاً، ثم جاءت الزلزلة كإجراء احترازي!.

«من البندقية إلى البوش»:
عندما يكتشف الجنرال «عرديب» الانتخابات!

تقرير: «شرّ البليّة»

في وقت تنتظر فيه البلاد برامج سياسية واضحة للخروج من مأزق الحرب واستعادة الدولة المدنية، أطل علينا القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس السيادة، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، بشرعية مبتكرة لم تشملها أدبيات العلوم السياسية: «شرعية طبق البوش وكباية العرديب»!.

توالت مشاهد الجنرال خلال الأيام الماضية وهو يرتاد الأسواق الشعبية، يشارك المواطنين أكل «البوش»، ويميل على بائع الشارع ليرتشف العرديب، ثم يجلس مع بائعات المشروبات الساخنة. صوّر صيفت بعناية فائقة لتصحيح «اللياقة السياسية» لدى الحاكم، وإرسال رسالة بروتوكولية ناعمة مفادها: «الخرطوم عادت، والجنرال بات رئيساً شعبياً يزاحم الناس على الفول بالزيت»!.

المفارقة المأساوية تكمن في أن الرجل الذي أمضى نحو سبع سنوات في قمة السلطة التنفيذية والسياسية — انتقل فيها من مرحلة الشراكة مع المدنيين إلى قرارات 25 أكتوبر، ثم الانخراط في حرب طاحنة مع شريكه السابق حميدتي — اكتشف فجأة أن الطريق إلى قلب المواطن السوداني لا يمر عبر بيانات القيادة العامة ولا غرف العمليات المكيفة، بل عبر أواني الطعام في أزقة العاصمة الاستراتيجية.

يبدو أن المستشارين الإعلاميين للقصر رأوا أن الاستعداد لمرحلة الصناديق الاقتراعية وتأمين القبول السياسي يحتاج لمسافة أبعد من «شرعية البندقية» والانتصار العسكري؛ فكان الحل اللجوء إلى «شرعية القرب الشعبي» وكسر الحواجز أمام الكاميرا. وكان طبق «البوش» قادر بلمسة سحرية على محو أثر سبع سنوات من الأزمات والنزوح وتداعي مؤسسات الدولة، ليتحول القائد الميداني بقدرة قادر إلى سياسي مدني يحتاج صوتاً انتخابياً من مواطن مجهد.

لكنّ الشارع السوداني، الذي استقبل الاستعراض بكثير من السخرية السوداء، ظل يطرح السؤال التقليدي الذي يحرج طباخي السياسة بعد إغلاق العدسات: «وبعد البوش.. ما هو برنامج الدولة لاستعادة الأمن والخدمات؟».

تستمر الكاميرا في تغيير زوايا التغطية من منصات الخطابات العسكرية إلى جلسات الشارع، بينما يثبت الواقع كل يوم أن الاستحقاق السياسي وطلب ثقة المواطن أثقل بكثير من تفاصيل الصورة العفوية، وأن قيادة البلاد نحو بر الأمان لا تحتاج فقط إلى الاندماج في طعام الشعب، بل إلى إرادة حقيقية تُنهي المأساة وتنتصر لتطلعاته المدنية.

نتائج الاستفتاء: الفائز بجائزة «أفضل تلجة» لهذا العدد!

بعد أسبوعين من الاقتراع المارثوني واشتعال المنافسة التي كادت تتسبب في أزمة عالمية بأسواق التبريد وارتفاع قياسي في أسعار «ألواح الثلج»، حسم الجمهور السوداني خياره بكثير من السخرية السوداء، ليُعلن رسمياً عن الفائز بالجائزة الأرفع في فنون الكسر والتملق السياسي.

حسم المرشح الثالث، مبارك أردول (رئيس التحالف الديمقراطي للعدالة الاجتماعية)، سباق التزلف بنسبة 50% من إجمالي الأصوات، متسلقاً منصة التتويج بفضل تصريحه المبتكر الذي حاول فيه أخذ «لفة كاملة» عبر التاريخ الحديث لتوزيع ألقاب البطولة، قائلاً: «قائدان للجيش هما البشير والبرهان.. الأول أسس الدعم السريع القوة التي أخرجت ملايين السودانيين من الخرطوم، والثاني هزمها وفككها واستعاد العاصمة!». ويبدو أن الجمهور رأى في هذا التصريح خلطة هندسية جبارة تستحق الجائزة؛ إذ نجح أردول في جمع المتناقضات وتجميد التاريخ في قالب ثلجي واحد!.

وفي المركز الثاني، جاء المرشح الثاني مصطفى تمبور (والي ولاية وسط دارفور) بنسبة 38% من الأصوات، بعد تصريحة العاطفي المتفرد: «تمنيت أن يكون والدي عبد الفتاح البرهان»، وهو التصريح الذي أعاد تعريف أصول العلاقات الدبلوماسية والروابط الأسرية في عالم السياسة، وكاد يقتنص الكأس لولا القفزة التكتيكية الأخيرة لأردول.

أما المرشح الأول النور الشيخ، فقد خرج خالي الوفاض رغم محاولته الإنسانية الباكية لتذكير الشعب بـ«نعيم أوروبا وجنيف» الذي تركه رئيس الوزراء.

بهذا يغلق باب التصويت لهذا العدد، مع خالص تهاني إدارة الصفحة للفائز بـ«لوح الثلج الأكبر»، والوعد متجدد للجمهور مع وجبة جديدة من المفارقات التي لا تجف مطابعها!.

في وقت يتر قب فيه السودانيون كلمة تحمل بار قة أمل

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
27 أغسطس 2026م
https://decembernews.com
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

فتح المقترح الأمريكي لمجلس الأمن بتمديد حظر بيع الأسلحة لأطراف الصراع في السودان، وفرض حظر على الطيران الحربي، الباب لتساؤلات كثيرة حول إمكانية تمريره في ظل الفيتو الروسي المتوقع، وحول مشروعيته، واحتمالات نجاحه في حماية المدنيين في حدّه الأدنى، وإيقاف الحرب بعد توقف الإمداد والتسليح في حدّه الأقصى.

حسب حديث المندوب الروسي في جلسة تقديم المقترح، فإن من الواضح أن روسيا ستقف ضد المقترح، حتى لو حظي بتأييد بقية الدول الأعضاء في المجلس، وبالتالي فإنه سيبقى مجرد محاولة لم يتحقق لها النجاح. فهل نأسى عليها، أم نتركها تمضي بلا حسرة؟.

المنطق يقول إن أي محاولة لتخفيف معاناة السودانيين وتقليل آثار الحرب ينبغي تقديرها والترحيب بها، وإيقاف سيل إمداد الأسلحة والموت الطائر بالطيران الحربي والمسيرات هو عمل يستحق أن يُبذل فيه كل جهد ممكن. ولكن بشكل عملي، هناك قرار يتم تجديده منذ عقود، وهو قرار مجلس الأمن رقم 1591 لعام 2005، الخاص بوقف إمداد السلاح إلى دارفور. ومنذ صدور هذا القرار ظل سارياً بلا فعالية، وسيل الأسلحة يتدفق على دارفور من كل نوع وصنف، ومن مختلف الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي صدر القرار من مجلس أمنها.

يعني هذا أنه حتى لو أجاز مجلس الأمن المقترح الأمريكي بالإجماع، فإن درجة فعاليته مشكوك فيها، وبالتالي فإن نجاحه في تقليل معاناة المدنيين ومساهمته في وقف الحرب ستكون محدودة جداً، إلا إذا صاحبته

حظر السلاح والطيران

خطة تنفيذية فعالة، مختلفة عن آليات تنفيذ القرار 1591، وإجراءات عقابية ضد الدول التي تخالف القرار وتواصل إمداد أطراف الحرب بالسلاح.

الدول التي تواصل الإمداد معروفة بالاسم، والمندوب الأمريكي قال إنها 12 دولة، والصفقات معلن عنها في أجهزة الإعلام، وآخرها صفقة الأسلحة الباكستانية. وهناك اتهامات معلقة للجيش باستخدام أسلحة كيميائية، ومسيرات الدعم السريع تدمر محطات الكهرباء والمراكز الخدمية، والمتضرر من ذلك هم المدنيون. أو ليس الأولى، من كل قرارات مجلس الأمن، التعامل مع هذه الدول بشكل واضح ومباشر، والضغط عليها باستخدام الآليات السياسية والاقتصادية؟.

هذا الكلام سيغضب الكثيرين من كل المعسكرات؛ منهم من يظن أنه بالإمكان حسم الحرب بانتصار عسكري، وهذا وهم يدلل عليه تاريخ الحروب السودانية من عام 1955 وحتى الحرب الحالية. وهناك من يقول إننا لا يجب أن نساوي الجيش بالمتمردين، ولا أعرف كيف تكون المناداة بوقف الحرب والموت والقتل تقليلاً من شأن طرف ومسؤولياته..

حرب الجنوب بدأت بتمرد وانتهت على موائد التفاوض، وزعيم المتمردين نائباً لرئيس الجمهورية. وحرب دارفور تم توقيع عدد من الاتفاقيات مع المتمردين، آخرها اتفاقية جوبا للسلام، وها هم قادة المتمردين يتولون المناصب العليا في الدولة.

هذه ليست دعوة لتسوية يتقاسم فيها العسكر، جيشاً ومتمردين، السلطة من جديد، فقد ولّى ذلك العهد، لكنها دعوة لوقف الحرب وحل كل الميليشيات القديمة والجديدة، وعودة الجيش الوطني الواحد ليقوم بمهمته في الحفاظ على أمن البلاد، وأن تؤول السلطة إلى القوى المدنية السودانية بعد حوار وطني مسؤول.

وليت الجهود الدولية تترك الخطوات الترقيعية، وتبذل جهودها في دعم إيجاد الحل الشامل الذي يوقف الحرب ويضع البلاد على خطى المستقبل.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

إعلام الحرب: الهدنة خطرٌ يهدّد حياة السودانيين..!!

هكذا إعلام الكيزان وتابعيهم من أنصار الحرب؛ أنت أمامك (قارورة مياه) يقولون لك هذه ليست قارورة.. إنها (دجاجة رقطاء)!، ويجب عليك أن تأخذ بضاعتهم هذه كما هي (برأسمالها)، وليس لديك أي حق في الاحتجاج!.

من أمثلة ذلك مقولة تافهة خرجت من (ناصية كاذبة خاطئة) ثم تلقّفها الأفاكون! مصدر المقولة عبدالحي يوسف، إمام الكذّابين الخرّاصين المعاصرين، ومعه رفيق له من المتنعّمين بتجارة الدين.. ومخرَجها من قناة فضائية تحمل اسماً على نقيض حقيقته.. فهو لا ينفخ الطِيب وإنما ينفث الأبخرة الفاسدة!.

علاوة على هذا فإن تمويل هذه القناة أتى من مال منهوب من خزانة الدولة مقداره عشرات ملايين الدولارات التي حملها المخلوع زعيم المشروع الحضاري إلى غرفة نومه.. ومنح منها (خمسة ملايين دولار) لصاحب هذه القناة! أنى لقناة مثل هذه أن يُقال عنها (طيبة)؟!.

قال شيخ عبدالحي بصريح العبارة «الهدنة ليست في مصلحة البلاد»!!.. فهل تصدّق أن يخرج هذا الكلام من فم إنسان.. مهما كانت درجة عقله ومروءته بين السلالات البشرية؟!، هل تظن أن مثل هذا الكلام يمكن أن يردّده خلفه أي إنسان على ظهر هذه البسيطة؟!.

إذا قلت لا يمكن.. فإنك مخطئ! فهناك شخص آخر من لحم وعظم قال ذات العبارة على الملأ.. وأضاف إليها بعض (البهارات).. قال بالحرف: «الهدنة تمثل خطراً على أمن واستقرار السودان»!. يا ترى هل قال ذات الكلام لأنه يعمل في هذه القناة المموّلة من السحت ويتكسّب من ريعها؟!.

وهل يمكن أن يجدي أي تحاور أو (كلام بالعقل) مع أمثال هؤلاء البشر؟!

لا يكفي تفسير رفضهم الهدنة بسبب أنهم بعيدون عن نيران الحرب وويلاتها التي تهطل نيراناً وحِمماً على رؤوس السودانيين صباح مساء!.. نعم هم بمنجاة من الرصاص والمسيّرات والجوع والاعتقالات.. ولكن ألا تنزغهم ضمائرهم (أو شياطينهم) بما يحدث لأهاليهم بالداخل؟!.

هذا الضلال والتضليل ليس من هذين الرجلين وحدهما.. بل يردّد ذات الكلام (بتنويعات كومبرادورية) لفيفٌ آخر من الكتّاب والدكاترة و(النساطرة) والمتفيقهين الذين أصبحوا معروفين للناس (على الفرَازة)!.

نعم.. هذه ليست فقط حال «شيخ عبدالحي» ومخدومه الذي يخاف على أمن واستقرار السودان بسبب الهدنة.. فمعهما أضراب وأشباه من شاكلتهم نزع الله عنهم (لذعات الضمير)، وتصفحّت جلودهم وأصبحت مثل جلود الحرشفيات والتماسيح والسلاحف.. وباتوا في مناعة لا يمكن أن يخترقها (طيفٌ من شعاع) يربطهم بالبشر أو بالنخوة والرحمة والإنسانية!!.

الله لا كسَبكم..!

تفسير المواقف

بروفيسور/نعمات الزبير

هل سبق أن فسّرتَ نظرة شخص أو رسالة متأخرة على أنها رفض أو عدم اهتمام أو تكبّر أو غرور أو تجاهل أو شيء آخر.. ثم قضيتَ ساعات تعيد السيناريو في رأسك؟.

معظم الناس يفعلون هذا يوميًا، وهم لا يعلمون أن عقلهم يلعب عليهم.

الدماغ البشري مبرمج على تفسير المواقف الاجتماعية الغامضة بطريقة سلبية. هذا التحيّز المعرفي هو السبب الرئيسي في الكثير من المخاوف والقلق والتجنّب والشعور بالوحدة، حتى وأنت محاط بالناس.

لكن ما يجب معرفته هو أن هذا التحيّز قابل للتعديل. وقد أثبتت الأبحاث ذلك.

في الجانب البحثي، على سبيل المثال، أثبت تحليل تلوي شمل أكثر من 2500 شخص أن تدريب العقل على إعادة تفسير المواقف يقلّل القلق الاجتماعي ويزيد جودة العلاقات. والعلاج المعرفي السلوكي ما زال الأقوى في هذا المجال.

جرّب هذا التمرين البسيط الآن:

في المرة القادمة التي تشعر فيها أن شخصًا رفضك أو تجاهلك.. توقّف للحظة، ولاحظ مشاعرك وتعرّف عليها دون اندفاع أو التصرّف بأي طريقة تلقائية.

واسأل نفسك أربعة أسئلة فقط:

1. ما الدليل الحقيقي على أنه رفضني؟.
2. ما الاحتمالات الأخرى الممكنة؟.
3. ماذا كنت ستقول لصديقك لو كان في الموقف نفسه؟.
4. هل يحدث لي أيضًا أن أكون مشغولًا ولا أستطيع الرد على الآخرين؟.

القضارف تودع جعفر خضر

القضارف: (ديسمبر)

ودعت القضارف الأحد الماضي 23 أغسطس 2026 الناشط المدني والسياسي جعفر خضر الذي انتقل إلى جوار ربه إثر علة مرضية لم تمهله طويلاً، مخلفاً موجة من الحزن في أوساط واسعة من السودانيين، لما عُرف به من حضور مجتمعي ومواقف داعمة للحقوق والحريات.

وعُرف جعفر خضر بمواقفه المعارضة لنظام الرئيس السابق عمر البشير، حيث تعرض للاعتقال والاستدعاء والتوقيف عدة مرات على خلفية نشاطه السياسي والمجتمعي رغم ظروفه الصحية، إذ كان يعاني من إعاقة حركية ويتنقل على كرسي متحرك، لكن ذلك لم يَحُل بينه والمشاركة الفاعلة في الأنشطة المجتمعية والاحتجاجات السلمية.

وبرحيله، تفقد القضارف والساحة المدنية السودانية ناشطاً ظل حاضراً في الشارع وفي قضايا المجتمع، وكرّس سنوات من حياته للدفاع عن الحقوق والحريات ومساندة الفئات الأكثر احتياجاً.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بتعازيه الحارة لأسرته وأصدقائه ورفاق دربه في القضارف وجميع أنحاء السودان، راجين من المولى عز وجل أن يسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً.

خالد البيه لعضوية المجلس الاستشاري لمركز نوبل للسلام

ستوكهولم: (ديسمبر)

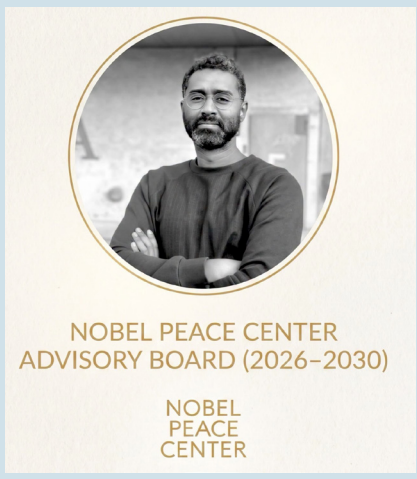

«يشرفني للغاية أن أعلن أنه تم تعييني عضوًا في المجلس الاستشاري لمركز نوبل للسلام، ضمن سلسلة معارض «السلام = ؟» للفترة 2026–2030».

بهذه الرسالة على صفحته على منصة فيسبوك، أعلن الكاركاتيريست خالد البيه، المقيم في مملكة السويد، عن اختياره لعضوية المجلس الاستشاري لمركز نوبل للسلام وضمن سلسلة مشروع «السلام = ؟»، وهو سلسلة تمتد لخمس سنوات وتتكوّن من خمسة معارض، أطلقها مركز نوبل للسلام وتستمر حتى عام 2030، لاستكشاف ماهية السلام، وما كان عليه، وما يمكن أن يصبح عليه.

وقد بدأت فعاليات المعرض الافتتاحي: «مسارات نحو السلام»، في أبريل 2026 بوصفه الفصل الأول من السلسلة.

وأكد خالد البيه بهذه المناسبة: «بصفتي فنانًا سودانيًا يعيش هذه الحرب المستمرة في السودان، وكذلك الحرب التي سبقتها والتي سبقتها، سواء في الوطن أو في المنطقة، فإن انضمامي إلى هذا المجلس الاستشاري يمثل فرصة عميقة للمساهمة في منصة مرموقة ترسم رؤية عالمية للسلام».

«تتناول المعارض أسئلة جوهرية في عصرنا: كيف يمكننا ترسيخ السلام وتعزيز الحوار؟. وفي ظل هذه الأوقات التي تشهد استقطابًا حزبيًا، أصبح عمل مركز نوبل للسلام أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأتطلع إلى دعم مهمته ليكون قوة فاعلة وشجاعة وذات صلة في المشهد العالمي».

رحيل الأستاذة نفيسة المليك

عجمان: (ديسمبر)

بسجل حافل بالإنجازات في مجال التعليم ومساهمات لا تحصى في مسيرة نضال المرأة السودانية من أجل حقوقها، رحلت في دولة الإمارات في يوم الأربعاء 19 أغسطس 2026 الأستاذة نفيسة المليك عن عمر ناهز 95 عاماً.

وشكلت نفيسة المليك منذ بواكير صباها حضوراً كمدافعة عن حقوق المرأة، عندما قادت أول حملة لمواجهة صور الظلم والتمييز التي كانت تتعرض لها المعلمات في ذلك الوقت، لتدخل منذ سنواتها الأولى في التعليم في مواجهة مجتمع كانت القيود الاجتماعية تحاصر فيه حضور المرأة ودورها.

وخلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، اتسعت اهتماماتها من قضايا التعليم إلى ملفات اجتماعية أكثر حساسية، فعملت على نشر الوعي بحق المرأة في التعليم، وحاربت الزواج المبكر، وأسهمت في فتح النقاش حول قضايا كانت تعد آنذاك من المحظورات الاجتماعية.

ولم تتوقف مسيرتها عند التعليم والعمل الاجتماعي، إذ كانت من الجيل الأول من النساء السودانيات اللواتي اقتحمن المجال السياسي، وشاركت في خمسينيات القرن الماضي في قيادة حملة للمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ، في خطوة عكست مبكراً إيمانها بأن دور المرأة لا ينبغي أن يبقى محصوراً داخل المدرسة أو المنزل. كما كانت نفيسة المليك واحدة من مؤسسات الاتحاد النسائي السوداني، قبل أن تواصل نشاطها في المجال المجتمعي، وتشارك في بلورة فكرة إنشاء جمعيات لربات البيوت عام 1961.

ووثقت نفيسة المليك تجربتها الثرة في عدد من المؤلفات، من بينها «ملامح عن الحركة النسائية في السودان» و«الحركة النسائية عبر نصف قرن» و«شموع أضاءت ثم انطفأت» و«أحزان الخريف»، والتي عكست تجارب الحركة النسوية والتحولات المجتمعية على مدى سنوات عمرها الحافل بالعطاء.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بتعازيه الحارة لأسرتها وأصدقائها وطلابها وطالباتها وعارفي فضلها، سائلين المولى أن يشملها برحمته وأن يثيبها بقدر ما قدمت للوطن ونسائه والتعليم.